

فهرس الأربعاء في ٧ تموز ٢٠٢١

٣	النهار.....
٣	فضيحة السرايا: ردّ نارّي لغريو على دياب
٥	مؤشرات شعبية تغييرية في وجه الأكثرية النيابية
٥	مجد بو مجاهد.....
٧	السعودية تشرح ليلينكن ولودريان رفضها مساعدة لبنان
٧	سركيس نعم.....
٩	حين العيش... بالقطارة!
٩	نبيل بومنصف.....
١٠	حركة ناشطة على ضفاف النيل
١٠	غسان العياش.....
١١	ماذا على السلطة فعله لتجنب الحصار!؟
١٢	روزانا بومنصف.....
١٤	الأخبار.....
١٤	البحث عن بديل للحريري: ميقاتي يتقدم؟
١٤	المشهد السياسي.....
١٦	صيانة الكهرباء: الخزينة تتحمل خسائر سعر الصرف؟
١٦	إيلي الفرزلي.....
١٨	البنزين والدواء: أداة للاشتباك السياسي أيضاً
١٨	هيام القصيفي.....
١٩	انفجار المرفأ: مجلس النواب لن يستجيب لطلبات بيطار
١٩	ميسم رزق.....
٢١	«حروب صغيرة» داخل تيار المستقبل: صراع «الأحمدين» مستمر
٢١	ميسم رزق.....
٢٣	الشرق الأوسط.....
٢٣	لا قرار للحريري حتى الساعة بالاعتذار لكنه بين خياراته
٢٣	بيروت: محمد شقير.....
٢٤	امتعاض دبلوماسي من كلمة دياب
٢٤	بيروت: «الشرق الأوسط».....
٢٥	البرلمان اللبناني سيدرس طلب رفع الحصانات في ملف انفجار مرفأ بيروت
٢٥	بيروت: «الشرق الأوسط أونلاين».....
٢٧	الشرق.....
٢٧	دولة الرئيس... إن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم
٢٧	كتب عوني الكعكي.....
٢٩	اللواء.....
٢٩	الاجتماع الدبلوماسي ينقلب على دياب: أنتم تحاصرون بلدكم وتجوعون شعبكم!
٢٩	رفع الحصانة أمام مكتب المجلس وجنبلاط لتأميم النفط.. ودعم غذائي قطري للجيش
٢٩	المانشيت.....
٣٣	لبنان.. المجتمع الدولي.. وشرعية الإنتخابات
٣٣	العميد الركن خالد حماده.....
٣٤	الغباء السلطوي بأبشع صورته..!
٣٤	نون.....
٣٦	البناء.....
٣٦	الحريري للاعتذار لحساب حكومة انتخابات... فهل تتولى قطر رعاية المرحلة الانتقالية؟
٣٦	دياب يحذر من الانهيار الكبير: الحصار مسؤول... والخارج لن يكون بمنأى
٣٦	صفي الدين: سنتحمل مسؤولياتنا... والفساد متحوّر... وجنبلاط لتأميم النفط.....
٣٦	كتب المحرّر السياسي.....
٤١	نداء الوطن.....

٤١ "جلسة مشتركة" الجمعة: "عد عكسي" للحصانات
٤١	عون يستدرج "دوحة 2" ودياب "بهذلنا قدام الأجنب"!
٤١ الأولى
٤٢	هجوم ديبلوماسي مرتد على دياب: أين حكومة تصريف الأعمال من دورها؟
٤٢ غادة حلاوي
٤٤	السعودية تعود إلى بيروت... من بكركي؟
٤٥ كلير شكر
٤٦	لا أنقرة ولا القاهرة... ظروف التأليف "قاهرة"
٤٦ ألان سركييس
٤٧	الحقيقة و"التوظيف السياسي"
٤٧ سناء الجاك
٤٩ الديار
٤٩	عون ودياب يستغيثن بالخارج قبل ايام من الانفجار... و"اسرائيل" تشمت بحالنا!
٤٩	٣ سيناريوهات للحسم الحكومي ودور قطري لمواجهة الفيتو السعودي على الحريري
٤٩ أزمة الدواء تجاوزت الخطوط الحمر: مئات الأدوية مفقودة تماما!
٤٩ بولا مراد
٥٢	سيناريو انتقال «التكليف» يُطبخ على نار حامية
٥٢ محمد علوش
٥٤ الجمهورية
٥٤	الحريري يلتقي بري وشيكا ويحسم خياراته الجمعة
٥٤ المانشيت
٥٩	الإعتذار مصيب أم «مصيبة» للحريري؟
٥٩ عماد مرمل
٦٠	عن وطن يكاد يصبح ذكرى!
٦٠ نبيل هيثم
٦٢	دياب للتوجه شرقا! والقوات تتوجه لمحاسبته؟
٦٣ مرلين وهبة
٦٥	شح بالمحروقات والطوابير باقية... "الأزمة مطولة"
٦٥ ايفا ابي حيدر
٦٨ مقدمات نشرات الأخبار المسائية ليوم الثلاثاء في 6 تموز 2021
٦٨ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون لبنان"
٦٩ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون nbn"
٦٩ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون أم تي في"
٧٠ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون ال بي سي"
٧١ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون المنار"
٧٢ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون او تي في"
٧٢ مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون الجديد"
٧٤ المركزية
٧٤	الحزب لتبرئة ساحته وشد العصب: واشنطن تجوعنا لإخضاعنا!
٧٥	ضباب حكوميا: كلام نصرالله رفع عتب ام بيان رقم 1؟

النهار

فضيحة السرايا: ردّ نارِيّ لغريو على دياب

٠٧-٠٧-٢٠٢١ | ٠١:٠٢ المصدر: النهار

إذا كانت معظم القوى السياسية رصدت ما يمكن أن تؤدي اليه المشاورات السياسية المتجددة حول ملف ازمة تشكيل الحكومة، وتابعت كذلك زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني لبيروت امس، وما اذا كانت تتدرج في اطار بذل الجهود الصديقة للبنان لحلحلة ازمته الحكومية المستعصية، فان ذلك بدا عاملاً إضافياً لتظهير المهزلة بل الفضيحة الدبلوماسية والمعنوية التي توالفت فصولها في الساعات الماضية عبر رمي تبعات الانهيار اللبناني على المجتمع الدولي.

ذلك ان هذا الفصل الباهت والمفتعل من تداعيات المشهد السياسي الداخلي بدأ أولاً مع الاتهام الذي وجهه الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله الى الولايات المتحدة وسفارتها في بيروت، بممارسة سياسة الحصار على لبنان، رامياً كرة الانهيار بالكامل عند الاميركيين ومتجاهلاً دوره الساحق مع حليفه العهد وتياره في تعطيل تشكيل الحكومة حتى الساعة. وإذا كانت أدبيات "حزب الله" لا تفاجئ المراقبين باتهامه الاميركيين في كل شاردة وواردة، فان المفاجأة جاءت امس من رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب الذي استدعى السفراء ليدق أجراس الإنذار حيال الانهيار والانفجار الاجتماعي، ويحمل بدوره ممثلي المجتمع تبعات ما اعتبره إدارة ظهر العالم للبنان، متجاهلاً الإدانة العالمية للسلطة التي يجسدها، كما متجاهلاً وجود ممثلي دول عدة تمد لبنان بالدعم المتواصل.

وقد يكون أسوأ ما تعرض له دياب كما لبنان الرسمي والحكومي جراء هذا الانزلاق، ان هذا الموقف استدعى رداً سريعاً وحاداً وغير مسبوق في العلاقات الدبلوماسية المباشرة وعالي السقف من السفارة الفرنسية آن غريو التي بادرت الى إلقاء كلمة فورية نارية قالت فيها ان هذا الاجتماع محزن ويأتي متأخراً، وان الازمة اللبنانية هي نتاج سوء ادارة وفساد استمر عقوداً، وليست نتاج حصار خارجي، والمسؤولية تقع على الطبقة السياسية وليس على الدول. فأنتم تحاصرون أنفسكم بعدم تشكيل حكومة، مذكرة بالدعم الذي تقدمه باريس وشركاؤها للبنان وتشديد فرنسا والشركاء على تشكيل الحكومة لتكون محاوراً للخارج لمساعدة لبنان وشرحت ما قامت وتقوم به فرنسا عبر مؤتمرات الدعم للبنان ولم تنتظر. وعرضت تفصيلاً ارقام الدعم المالي للبنان. وأكدت ان الحكومة المستقيلة قادرة حتى في وضع تصريف الاعمال ان تفاوض الهيئات المالية الدولية لمعالجة التدهور الخطير الذي وصل اليه الوضع في لبنان.

وفيما كانت السفارة غريو تتابع إلقاء كلمتها قطع البث المباشر من السرايا الامر الذي حال دون معرفة ما إضافته السفارة الفرنسية من ملاحظات قاسية مع بقية السفراء.

وقد اعتبر دياب في كلمته ان "الصورة أصبحت واضحة: لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة و لكن، وأكد لكم أن الخطر الذي يهدد اللبنانيين لن يقتصر عليهم. عندما يحصل الارتطام الكبير، سيتردد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد، في البر والبحر. لن يستطيع أحد عزل نفسه عن خطر انهيار

لبنان. إن الاستقرار في لبنان هو نقطة ارتكاز الاستقرار في المنطقة. ومع وجود نحو مليون ونصف مليون نازح سوري ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، سيكون من الصعب التكهن بنتائج انهيار الاستقرار في لبنان". وقال "إن هذه الوقائع تدفعنا للتأكيد أن العالم لا يستطيع أن يعاقب اللبنانيين أو أن يدير ظهره للبنان، لأن الاستمرار في هذه السياسة سيؤدي حتماً إلى انعكاسات خطيرة فتخرج الأمور عن السيطرة بحيث يسود التشدد في العصبية". وحذر من ان "ربط مساعدة لبنان بتشكيل الحكومة أصبح خطراً على حياة اللبنانيين وعلى الكيان اللبناني، لأن الضغوط التي تُمارس والحصار المطبق على لبنان لا يؤثر على الفاسدين، بل يدفع الشعب اللبناني وحده ثمناً باهظاً يهدد حياته ومستقبله كما يهدد لبنان كنموذج ورسالة في العالم.. وإن الاستمرار بحصار ومعاقبة اللبنانيين، سيدفع حكماً لتغيير في التوجهات التاريخية لهذا البلد، وسيكتسب هذا التغيير مشروعية وطنية تتجاوز أي بعد سياسي".

المؤتمر الثالث

وفي السياق، افادت مراسلة "النهار" في باريس رندة تقي الدين انه على رغم التعطيل القائم في لبنان لخريطة الطريق الفرنسية التي وافق عليها رؤساء الكتل النيابية والاحزاب في لبنان خلال زيارة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى بيروت، شرح مسؤول رفيع لـ"النهار" ما قالته السفيرة الفرنسية آن غريو في لبنان من ان الرئيس الفرنسي سيتزأس قبل نهاية تموز الجاري مؤتمر دعم للشعب اللبناني سيحاول جمع المساعدات وهو مؤتمر عبر الفيديو سيكون المؤتمر الثالث لدعم الشعب اللبناني، وتعمل فرنسا على التحضير له.. ويزور لبنان في هذا الاطار المسؤول عن المساعدات الاقتصادية الفرنسي بيار دوكان للنظر في الحاجات الملحة للشعب اللبناني. واهمية هذا المؤتمر انه سيعقد قبل ايام قليلة من الذكرى الاليمة لانفجار المرفأ في بيروت وزيارة ماكرون الى لبنان والتعطيل الذي تبعتها واستمر سنة منذ زيارته وهو ما زال وحده يحاول التعبئة من اجل الشعب اللبناني.

وعلى الصعيد الداخلي حمل رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع بعنف على موقف دياب وقال مخاطباً إياه " دعني أسألك كرئيس حكومة تصريف الأعمال: هل قمت بما يمليه عليك ضميرك وواجبك الدستوري والأخلاقي؟ إذا كنت تصف أمام الدول الصديقة للبنان الوضع الحالي بالخطير، ألم يكن الأجدى بك ان تعمل انت بهذا التوصيف وتساعد نفسك وشعبك قبل ان تطلب منهم المساعدة؟... هل تعلم دولة الرئيس انه منذ استلامك رئاسة الحكومة عندما كانت حكومة كاملة الأوصاف وحتى اللحظة أهدرت على الشعب اللبناني مليارات من الدولارات في سياسة دعم عشوائية لم يصل منها إلى المواطن، في أحسن الحالات، سوى ٢٠% مما صرف هدرًا وفساداً وتهريباً؟".

وفي سياق متصل علم ان السفير الفرنسي المكلف بتنسيق المساعدات الدولية للبنان بيار دوكان يصل اليوم الى بيروت على رأس وفد اقتصادي فرنسي وستكون له لقاءات مع عدد من المسؤولين.

جولة الوزير القطري

في غضون ذلك جال وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني امس على بعبداء وعين التينة وبيت الوسط واليرزة، وعلى رغم ان زيارته لبيروت تتصل أيضاً بجانب اجتماعي خاص، فقد علم انه لم ينقل

مبادرة محددة بل شدد في مواقفه على معرفة أسباب عرقلة تشكيل الحكومة حتى الان، واكد دعم قطر للحلول التوافقية بين اللبنانيين للذهاب سريعاً نحو تشكيل حكومة انقاذية، كما اكد الرغبة القطرية في مساعدة لبنان. والتقى الوزير القطري رئيس الجمهورية ميشال عون نائب ونقل اليه تحيات أمير الدولة واستعداد بلاده للمساعدة على حل الأزمات التي يعاني منها لبنان على الصعد كافة. ثم زار رئيس مجلس النواب نبيه بري وبعده الرئيس المكلف سعد الحريري. كما التقى قائد الجيش العماد جوزف عون. ولاحقاً، أفادت وكالة الانباء القطرية ان دولة قطر أعلنت عن دعم الجيش اللبناني بـ ٧٠ طناً من المواد الغذائية شهرياً لمدة عام، وذلك خلال الزيارة التي يقوم بها الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني إلى الجمهورية اللبنانية. وقالت ان هذا الإعلان يأتي في إطار مساعي دولة قطر الثابتة للمساعدة في حلحلة الأزمة السياسية في لبنان، والتزامها الثابت بدعم الجمهورية اللبنانية والوقوف إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق، بالإضافة إلى إيمانها الراسخ بأهمية وضروة العمل العربي المشترك.

الازمة تراوح

اما على الصعيد الحكومي فلم تبرز معطيات جديدة حول طبيعة الاتصالات الجارية علما ان معلومات تحدثت عن لقاء آخر سيعقد بين الرئيسين بري والحريري في الساعات المقبلة لبلورة الاتجاهات المقبلة. وأفادت المعلومات ان الحريري لا يبدو في وارد تقديم تشكيلة جديدة الى رئيس الجمهورية كما تردد على نطاق واسع وان المشاورات بينه وبين بري ورؤساء الحكومات السابقين ومع كتلته مستمرة ولم تقض الى قرارات نهائية حيال أي اتجاه. كما أفادت المعلومات ان أي بحث جدي لم يحصل حول أسماء قد يوافق عليها الحريري في حال اعتذاره عن تشكيل الحكومة بما يعني ان خيار الاعتذار لم يتخذ. وعلى صعيد المواقف جدد "تكتل لبنان القوي" دعوته امس "الرئيس المكلف سعد الحريري الى الاسراع في تأليف الحكومة برئاسته رحمة بالبلد وناسه"، واكد "إستعداد التكتل تقديم كل دعم ممكن للحكومة العتيدة في الاصلاحات التي تنوي القيام بها".

مؤشرات شعبية تعبيرية في وجه الأكثرية النيابية

٠٦-٠٧-٢٠٢١ | ٢٢:٠٣ المصدر: "النهار"

مجد بو مجاهد

يتعاضم الرهان الخارجي على أهمية الاستحقاق الانتخابي النيابي المقبل في أيار ٢٠٢٢، للمساهمة في تحريك رمال الوضع اللبناني الراكد، والوصول إلى تبدل في المسار الانحداري وتحقيق نوع من التغيير في صورة الجمود المسيطرة على غير صعيد. وهذا ما برز في لقاءات جمعت عدّة مسؤولين دوليين في الأسابيع الماضية مع شخصيات لبنانية ناشطة سياسياً. وثمة من يربط في لبنان بين "تقاطع" موعد الانتخابات ورسم نقطة انطلاق مشوار فرملة الانهيار وبدء الإصلاحات. لكن التعويل على الانتخابات للإسهام في التغيير، يُقابله مجموعة علامات استفهام يعبر عنها مراقبون، ومرتبطة بقدرة أيّ استحقاق على إحداث متغيرات جذرية، ما لم يترافق ذلك مع مواجهة سياسية مباشرة ومحددة الأهداف في وجه واقع السلاح غير الشرعي القابض على البلاد.

المؤشرات الإيجابية التي يمكن التعبير عنها لجهة المنحى الذي يتجه إليه لبنان في سبيل التغيير، تعبر عنها دراسات واستطلاعات رأي أولية حديثة، أجراها الباحث كمال الفغالي في عدد من المناطق المسيحية وتنتشر خلاصاتها "النهار". وتُظهر أنّ ثمة رغبة واضحة وأكيدة في التغيير، نسبتها ٣٥%. وتبيّن أنّ التغيير يأتي على حساب محور "حزب الله" وحلفائه. وتوجّه الاستطلاع بسؤال عن الجهة التي يختار الناخبون الاقتراع لها، فسُطرت الإجابات التغييرية بالتصويت لمصلحة المجتمع المدني. وأظهرت الاستثمارات تراجعاً ملحوظاً لأحزاب الأكثرية الحاكمة في الشارع المسيحي ("التيار الوطني الحرّ" و"حزب الله" تحديداً). وبعدما كان رئيس الجمهورية ميشال عون يحصل في استطلاعات سابقة على نقاط تقييمية تراوح ما بين ٦ و ٨ (تقويم العلامات على ١٠) ويحلّ أوّل في ترتيب الشخصيات، حصل في الاستطلاعات الأخيرة على تقويم نقاط تراوح ما بين ١,٨ و ٢,٥ في المناطق المسيحية، استناداً إلى دراسات الفغالي، ما يشير إلى تراجع كبير يرجح أن ينعكس في الانتخابات النيابية المقبلة على صعيد فريقه السياسي.

وكذلك، انخفض تقويم الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله في المناطق المسيحية. وبعدما كان يحصل في استطلاعات سابقة على معدّل يراوح ما بين ٤,٥ و ٥ نقاط، حصل في الاستطلاع الأخير على معدّل يراوح ما بين ١,٨ و ٢,٥، ما يشير إلى انخفاض كبير في تقويمه لدى الشارع المسيحي. وفي المقابل، برز تقدّم ملحوظ للمجتمع المدني في استطلاعات الفغالي، إذ عبّرت شريحة واسعة من المستطلّعين عن رغبة في التغيير من خلال الاقتراع لمصلحة المجتمع المدني. لكن لوحظ أنّهم ليسوا على دراية كافية بأسماء منظمات المجتمع المدني، ما يشير إلى ضرورة تفعيل خطة جدية لخوض استحقاق الانتخابات النيابية من القوى والأحزاب المحسوبة على انتفاضة ١٧ تشرين.

أيّ بنود أساسية لا بدّ من تحقيقها للمساهمة في عملية التغيير وتبديل الواقع القائم؟ يستقرّ النائب المستقيل والوزير السابق مروان حمادة عبر "النهار"، أنّ "الانتخابات النيابية يمكن أن تفتح باباً صغيراً أو نافذة، ولا بأس في التعويل على الاستحقاق الانتخابي كمشروع شرعي وقانوني، يجب أن يؤدي إلى التغيير. لكن لا حتمية للقدرة على التغيير ولا يمكن التعويل على ذلك في وجود ميليشيا مسلحة. وقد سبق لقوى الرابع عشر من آذار أن كسبت الأكثرية النيابية في دورتين انتخابيتين، ولم تستطع أن تحرك ساكناً بعد أكثر من انقلاب وحرب. ويحتاج التغيير إلى ظاهرة من التصدي على الصعيد الشعبي والنيابي والسياسي والخارجي (العربي بالدرجة الأولى)، عن طريق حفلة مواجهة حقيقية، لأنّ التسويات لم تعد تكفي، بل يمكن أن تساهم في إنقاذ الوضع الاقتصادي لبضعة أشهر فحسب. لا تحصل التغييرات بسهولة في لبنان. ولا تُبدّل الانتخابات الواقع إذا تغاضت عن معضلة حزب الله، فيما يقتصر التطرّق إلى مشكلة السلاح على منظمات صغيرة في المجتمع المدني".

ويُحدّر حمادة من استمرار سيناريو الفراغ الحكومي، في قوله "إذا لم تتشكّل حكومة، فإنّ ثمة خطراً على الوضع الاقتصادي والانتقال إلى سيناريو بشع قائم على مجموعة لاءات: لا حكومة، لا رئاسة، ولا مجلس نواب. هناك من يدفع في هذا الاتجاه عبر وضع اليد بما يكفي على لبنان والإكمال في مخطّط تغيير نظامه وعقليته وعقيدته وأسلوب عيشه"، موضحاً ما قصده بدقّ ناقوس الإنذار من نهاية لبنان الكبير، في إشارته إلى أنّ "الحدود التاريخية للبنان لم تعد موجودة شرقاً وشمالاً وبحراً، كما أنّ المؤسسات تحولت إلى افتراضية

والدستور لا يُطبَّق. وتُسيطر قوّة مسلّحة أقوى من القوى الأمنية اللبنانية محتكرة قرار الحرب والسلام. وقضائياً، ذبح الأمين العام لحزب الله هرّة أمام قاضي التحقيق في انفجار المرفأ خلال تصريحه الأخير، رغم أنّ المحقّق سطر استنابات بسيطة بغية الاستماع إلى عدد من الأسماء". ويخلص حمادة إلى أنّ "المجتمع الدولي يعيش مرحلة ترقّب في ما يخصّ الوضع اللبناني، ويؤيّد أيّ رأي سياديّ استقلاليّ يعيد إلى لبنان توازنه ومكانته الخارجيّة"، مشيراً إلى "ضرورة منع تفكّك البلاد، ومضيّ لبنان في المواجهة السياسية والشعبية الواضحة، والقول لنصرالله (حلّ عنّا) ولا يمكن الاستمرار على هذا المنوال بعد اغتياالات وتهريب وتسليح ميليشيا واجتياح مناطق".

السعودية تشرح لبينكن ولودريان رفضها مساعدة لبنان

٠٧-٠٧-٢٠٢١ | ٥٢:٠٠ المصدر: النهار

سركيس نعوم

لا يستطيع أحد أن يلوم ال#لبنانيين إذا استمروا في تصديق ما يقوله لهم كبار سياسيينهم والصغار وإعلامهم نقلاً عن هؤلاء أو عن "مصادر ومتابعين وقريبين" من قادة الطوائف والمذاهب والأحزاب في بلادهم، أو من سفارات الدول الفاعلة في لبنان عربيّةً وأجنبيّةً والأخرى المبعدة أو المستبعدة لأسباب متنوّعة داخلية وخارجية، أو من مرجعياتهم الدينية المتنوّعة التي تساوت كلها في امتلاك السلطتين السياسية والدينية بعدما كان بعضها أُجبر على التخلي عن ذلك منذ قرون لعدم انسجامه وتعاليم دينهم وبعد عجز العالم كلّ على الأقلّ حتى الآن عن إقناع بعضها الآخر بالتخلّي عن تلازم السلطتين الروحية الدينية والسياسية، إذ أن تلك هي إرادة الله في كتابه العزيز. لكن عليهم أيّ هؤلاء اللبنانيين أن يدقّقوا في ما يسمعون ويُنقل إليهم لا سيما بعد الخيبات التي أوقعوا فيها، والتي أوصلتهم إلى قعر القعر أو قريباً منه وإلى انهيار الدولة والمؤسسات وتكرّس انقسام الشعب شعوباً، وإلى انتظار أن يقرّر الخارج مصيرهم ومصير بلادهم ودولتهم من دون أن يأخذ في الاعتبار مصالحهم. الدافع إلى هذا الكلام اليوم أمورٌ عدّة حصلت أخيراً أبرزها السياسيين والمصادر والمتابعين مواطنيهم اللبنانيين بأن الخارج العربي والغربي والدولي الذي تخلّى عن لبنان عاد إلى الاهتمام به. من شأن ذلك جعل ال#مساعادات المالية تدفّق عليهم "مثل الشتي" كما يُقال سواء من أشقائهم العرب الأثرياء بفعل النفط أولاً ثمّ الغاز وتالياً انتشالهم من حال الفقر والإفلاس والإنحطاط التي أوصلتهم إليها طبقة سياسية قديمة معمرّة جدّها ورثتها ثم من ارتفع إلى مرتبتهم في أثناء حروب ١٩٧٥ - ١٩٩٠ من أمراء حرب وقادة ميليشيات عسكرية طائفية مذهبية متناحرة، فشكّلوا مع الأثرياء الجدد أي أصحاب الثروات التي جمعوها من عرق الناس ودمائهم طبقة سياسية جديدة شاملة أو بالأحرى منظومة "لا تُحرق ولا تُغرق"، وبعد نجاحها في ربط اللبنانيين بمصالحهم وفي إقناعهم بأنهم حماة الديار والطوائف والمذاهب. علماً أنهم حموا ولا يزالون يحمون فقط مصالحهم ومواقعهم وثرواتهم بفضل الشعوب التي خدروها وغشّوها و"حلبوها" ونهبوها وأوهموها أنهم يحمون وجودها المتنوّع ويعملون لسعادتها في "الدنيا الحالية" ولاحقاً في دنيا الحق.

كي لا يبقى الكلام عاماً وتلافياً لإشترك "الموقف هذا النهار" مع الآخرين من أقربين وأبعدين في غشّ الناس عن قصد حيناً وعن جهل حيناً آخر وعن تعصّب طائفي ومذهبي لا علاقة له بالإيمان وبالآديان حيناً

ثالثاً يعطي كاتبه دليلين أو ثلاثة على ما يقول. الدليل الأول يمكن استنتاجه من محادثة جرت بين سياسيين مختلفين في الدين وفي السياسة وفي الإلتزام المتجذّر بالشعارات السياسية المرفوعة من دون أيّ تدقيق فيها. قال أحدهما للآخر: "لا نستطيع أن نُكمل في تطبيق الدعم بالطريقة الحالية. ذلك انه سيستنزف الإحتياط الإلزامي المؤلّف من أموال المودعين والموجود لدى مصرف لبنان والبالغ حجمه الآن نحو ١٤ مليار دولار أميركي وربما يُنهيه. كما أنه سيستنزف لاحقاً الـ ٩٠٠ مليون دولار أميركي التي يستطيع لبنان أن يستعيدها من "صندوق النقد الدولي" وهي موضوعة فيه من زمان بوصفها نوعاً من "التأمين" على... يعني ذلك أنها لن تُصرف على تنفيذ إصلاح اقتصادي - مالي - سياسي - إداري - تربيوي - كهربائي... وهو ما يحتاج إليه لبنان بل ستوزّع بمعظمها بموجب بطاقات على "الأشدّ فقراً وحاجةً" من اللبنانيين في الظروف الصعبة الراهنة. علماً أن الإصلاح وحده يمكنهم من العودة الى حال الإكتفاء وحتى البحبوحة السابقة. علماً أن التوزيع للبطاقات لن يكون عادلاً إذ أن أبرز معاييره سيكون الإلتزام الطائفي المذهبي والولاء السياسي وستتحمّم فيه الجهات المتحكّمة بالبلاد حالياً مع جهات متحالفة معها داخل شعوب لبنانية أخرى. يُعتبر ذلك ولبنان يقترب من إنتخابات نيابية بعد نحو نيّف وعشرة أشهر رشوة إنتخابية. إذ أن البعض سيسمّيها بطاقة إنتخابية لا بطاقة تمويلية. علماً أن الرشوة الإنتخابية صارت قاعدة في "لبنان الجديد" وإن أصبح قديماً وهريماً جداً الآن، في حين أنها في لبنان القديم الذي قامت الحرب لتحسينه بل تغييره وذلك كان مبرراً ربما لم تكن قاعدة ثابتة وعامة مثلما هي اليوم. المفاجئ في حديث زميلين في مجلس كان جواب أحدهما المُلتزم سياسياً ودينياً وهو الآتي: يجب أن تعرف يا زميلي أن وقف الدعم في لبنان غير ممكن مهما صار وأياً تكن ضغوطات الداخل والعالم الخارجي على تنوّعه. وقف الدعم يعني بصراحة إنهيار النظام السوري. وللدعم سببان مهمّان الأول مساعدة الفقراء اللبنانيين من قدامى وجُدد والثاني إيقاف النظام المذكور على قدميه".

الدليل الثاني يُمكن إستنتاجه أولاً من "الطنطنة" الإعلامية وبعدها السياسية للزيارة المفاجئة التي قيل أن وزير خارجية قطر سيقوم بها الى لبنان أمس. إذ اعتبر كثيرون ذلك مؤشراً الى قرب أو على الأقل الى احتمال استئناف هذه الدولة الشقيقة سخاءها المالي وربما حركتها السياسية لإنقاذه. والحقيقة أنه جاء لتقديم التعازي بالشيخة هند الزهراء وهي مواطنة من العائلة القطرية الكريمة الحاكمة. أما زيارة هذا الوزير مسؤولين لبنانيين كبار فبروتوكولية وطبعاً يمكن خلالها الإطلاع من قرب على أوضاع لبنان.

أما الدليل الثالث فهو الإجماع الذي عقده وزيراً خارجية أميركا وفرنسا أنطوني بلينكن وإيف لودريان ووزير الخارجية السعودي الأمير ... فرحان الأسبوع الماضي. إذ اعتبره اللبنانيون والإعلاميون والسياسيون والمزمرّون والمطبّلون من كل الطوائف والمذاهب دليل عودة إهتمام #السعودية بلبنان وحتى بزعيم "تيار المستقبل" السني سعد الحريري. كما دليل إستعداد أميركا بايدن للإنخراط جدّياً مع فرنسا ماكرون في مساعدة لبنان لمنع "إنتهائه"، وذلك بعدما أصاب الثانية اليأس من الطبقة أو المنظومة السياسية اللبنانية. الحقيقة كما تُفيد معلومات جهة سياسية واسعة الإطلاع خارجياً تشير الى أن الوزير السعودي لم يكن مدعواً أساساً الى الإجماع، والى أن بلينكن ولودريان اتفقا على دعوته إليه والى أن الأول اتصل به طالباً منه أو مقترحاً عليه الحضور. كان ذلك

إشارة الى نية عندهما بالمساهمة مع دولته أي السعودية في مساعدة لبنان. لبي الوزير الأمير السعودي الدعوة. دخل الإجتماع وفي يده ملف "حرزان" نوعاً وإن ليس بالضرورة حجماً.

وعندما وصل البحث الى لبنان فتحه وقال لزميله: "سأريكما كم دفعنا حتى الآن من مبالغ مالية كبيرة لمساعدة لبنان على الأقل منذ أيام الملك الراحل فهد بن عبد العزيز. لقد دفعنا عشرات مليارات الدولارات وقد ذهبت بغالبيتها الساحقة الى الفاسدين والمفسدين في لبنان الذين أفسحوا في المجال أمام سيطرة "#حزب الله" عليه. فهل تطلبون منا الآن أن نعاود الدفع والحال في لبنان لا تزال كما هي ولا يزال الحزب ممسكاً بلبنان لا بل محكماً قبضته عليه؟". ردّ بلينكن قائلاً مع الوزير السعودي كل الحق في إقفال هذا الملف اللبناني". طبعاً غادر الوزير السعودي فرحان عائداً الى بلاده. وعاد شعور اليأس من الطبقة السياسية اللبنانية الى لودريان وربما يكون انتقل الى بلينكن. لكن اللبنانيين إعلاماً وسياسيين وطوائف ومذاهب وأحزاب متناحرة استمروا في الإعلان عن عودة الإهتمام الكبير الدولي - السعودي بلبنان.

حين العيش... بالقطارة!

٠٧-٠٧-٢٠٢١ | ٥٣:٠٠ المصدر: النهار

نبيل بومنصف

الى ان تتضح وتتكشف حقيقة المناورات الإعلامية والسياسية حول آخر جولات الصراع السياسي في ازمة #تشكيل الحكومة، وعلى افتراض ان تكون حظوظها إيجابية وافضل من كل السوابق، فان ما يتعين على اللبنانيين الذين يكتون بمجموعة أزمات غير مسبوقه بتزامنها وشراستها وتداعياتها المصيرية على طريقة عيشهم، الا يغرقوا كثيرا في أوهام الظن ان الخروج من محنتهم بات موقوفا على #تسوية سياسية عابرة وظرفية ان حصلت.

لا نقلل الأهمية العملية لاي "عجوبة" افتراضية من شأنها ان تسقط قلاع التعطيل والمعاندة والمكابرة والشعبوية وضحالة الرؤية لدى حكم يزعم القوة و"مشروعية" التلاعب والعبث بالدستور على غرار ما حصل ويحصل منذ عشية تكليف سعد الحريري تشكيل الحكومة "غصبا" عن إرادة العهد حتى الساعة. ومع ذلك نذهب ابعد في الافتراض لنقول، وانطلاقا من ارض الواقع الأشد قسوة وشراسة على حياة اللبنانيين في تاريخهم، اننا نخشى ان يكون ترك اللبنانيين طوال اشهر ازمة التكليف والتعطيل تحت وطأة استباحة بشاعات ما يعيشونه قد شكل الضربة القاتلة الاستباقية أيضا لمعظم قدرات الحكومة الانقاذية، أي حكومة تحمل مواصفات الإنقاذ، سواء عمدا وعن سابق قصد وتصميم او بفعل التخشب السياسي الذي يهيمن على الفريق التعطيلي. ولذا لا تبدو المفارقة غريبة اطلاقا حين لا يعود الكلام عن أي تطور متصل بالازمة السياسية والحكومية يترك أي اثر يتجاوز الثرثرة الفارغة في اسماع الناس خصوصا امام مشهد اللبنانيين المتراصفين بمعاناة الاذلال والقهر في صفوف ازماتهم اليومية.

لم تعد "جداول اعمال" اللبنانيين في حمأة اشد حقبات القهر تتسع لا لمزيد من التحسب لازمات سياسية مفتوحة على غامض بلا أي افق، ولا لوعود سرابية بإمكان حصول اختراق عجائبي يستولد حكومة قبل ان

"يغمر الطوفان الأرض". ذلك ان يوميات اللبنانيين باتت اعجز من ان تستجيب بالحد الأدنى للساعات الأربع والعشرين التي لم تعد تكفيهم لاكمال فروض الانتظار في صفوف الذل والقهر وباتوا في حاجة الى استحضار "يشوع بن نون" ما من هذا العصر ليقف قرص الشمس في الظهيرة ويظل ساعات اليوم من اجل انجاز موجبات الحياة اليومية بادننى بديهياتها. لا تكفي دورة الساعات الأربع والعشرين لانتظارات مميتة في الصفوف تحت الشمس الحارقة في طوابير المحطات استجداء لكارتيلات النفط للحصول بعد ساعات على ليرات قليلة من البنزين، ومن ثم التجوال او الانتظام القسري امام صيدليات معظم رفوفها باتت فارغة من الادوية،، ومن ثم الهرولة امام الافران خشية الوعيد بالتحاقها بالمحطات،، ومن ثم استلحاق السوبركات على وقع تراقص خيالي وقفزات جنونية عشوائية في الأسعار ساعة بساعة،،، ثم وهنا الطامة الكبرى استدراك الوصول الى مراكز العمل على وقع كل هذه العداوات وتحت وطأة الطرد والانضمام الى اكثر من نصف الشعب اللبناني العاقل عن العمل.

تبعاً لذلك يبدو اننا لا نجافي الواقع ان تساعلنا الان اكثر من أي مرة سابقة، ومن دون تعميم طبعاً : هل يعرف بعض المسؤولين والسياسيين اللبنانيين، الذين باتت تنهال عليهم شتائم الدول والسفراء كافة تحقير لم يسبق ان طاردت طبقة سياسية أخرى في العالم ولم تطاول حتى طغاة الأنظمة الديكتاتورية، هل يعرفون حقيقة ما يكابده اللبناني في يومياته التي باتت اعصى من ان تجد لظلاميتها وصفا يخرق الاذان الصماء؟

حركة ناشطة على ضفاف النيل

٠٧-٠٧-٢٠٢١ | ٤٢:٠٠ المصدر: النهار

غسان العياش

كما كانت في أيام #مصر المشرقة، تستقبلك #القاهرة بحيويتها وأنوارها وتدهشك بجلتها الجديدة وتطورها السريع.

سائق التاكسي الذي يقفك من المطار يحدّثك بلا كلل عن العمران الناشط في عاصمة مصر، التي كانت مراراً عاصمة العرب. يشرح عن المنشآت الجديدة والطرق والجسور، وقد أنجزت كلها بسرعة مثيرة للإعجاب. وحتى لا تبقى الإنجازات على ذمة سائق التاكسي، نقرأ ما تكتبه التقارير الدولية عن #الاقتصاد المصري.

نشر صندوق النقد الدولي في الأيام والأسابيع الأخيرة نصوصاً عدة عن مصر، في مناسبة اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١ واستكمال مراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق مصر مع الصندوق الذي وُقِعَ صيف ٢٠٢٠. وقد سمحت المراجعة الثانية لجمهورية مصر العربية بسحب ما يعادل ١,٧ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لتصبح القيمة الإجمالية للقروض بموجب الاتفاق ٥,٤ مليارات دولار، أو ١٨٥ بالمئة من حصة عضوية مصر.

امتدح الصندوق في منشوراته نجاح السياسات التي اتبعتها مصر. وتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى ٢,٨ بالمئة في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وإلى ٥,٢ بالمئة في السنة المالية التالية، رغم المعوقات الاقتصادية والمالية وما ترتب على جائحة كورونا.

النجاح اللافت في إدارة الملف الاقتصادي ولجم الإرهاب سمحا لمصر بأن تحقّق خطوات موفّقة في السياسة الخارجية، رغم التحدّي الذي يشكّله التعتّن الأثيوبي في موضوع سدّ النهضة. في الوقت الذي كانت السياسة الاقتصادية المصرية تتلقى تقييظ المؤسسات الدولية، خطا الرئيس عبد الفتّاح السيسي خطوة مهمّة باتّجاه استعادة الدور العربي لمصر، المفقود فعلياً منذ توقيع اتّفاق "كامب ديفيد". لقد أعطيت القمّة العراقية المصرية الأردنية طابع الحدث الاقتصادي، وقالت عنها الدول الثلاث المشاركة فيها بأنها قمّة للتعاون الاقتصادي والتنسيق في مجال الاستثمارات. لكن ذلك لم يمنع المراقبين من اعتبار قمّة بغداد تأسيساً لمحور عربي معتدل، ووسطي، في وقت تحتاج المنطقة إلى دور للقوى القادرة على التقريب بين المتخاصمين. فالمنطقة العربية مرهقة بسبب حروبها الأهلية وطموح إيران الجامح للسيطرة على المشرق العربي والخليج.

الإمساك بالملفات الداخلية بنجاح واعتماد أسلوب "الصبر الإستراتيجي"، مكّنا مصر من تحقيق نجاح صامت في العلاقات المصرية - التركية. لقد تحسّنت علاقات مصر مع تركيا من دون أن تتنازل عن علاقاتها المتينة مع الخليج أو تتراجع عن تحالفها مع اليونان وقبرص في موضوع الغاز المتوسطي، ومن دون أن تتزحزح عن اعتبار مدينة سرت الليبية خطأً أحمر في وجه تمديد نفوذ الفريق الموالي لتركيا في ليبيا.

كان معيار التحسّن أو التراجع في العلاقات مع تركيا هو قبول نظام الرئيس رجب طيّب أردوغان بلجم إعلام "الإخوان المسلمين" في تركيا، بعدما فتح له في فترة الخلاف مع مصر كل المساحات والأبواب. بدأت إرهابات التراجع التركي في موضوع إعلام "الإخوان" منذ الربيع الماضي. فجأة أبلغت تركيا المسؤولين عن هذا الإعلام في الأسبوعين الماضيين ضرورة وضع حدّ لحماتهم على مصر. انضبطت الفضائيات المصرية المعارضة التي تبث من اسطنبول، وهي "الشرق" و"وطن" و"مكملين" وتوقّفت عن مهاجمة نظام مصر. وانصاع الإعلامي "الإخواني" معتزّ مطر فأعلن وقف كل نشاطاته في تركيا ولمّح إلى نيّته مغادرتها إلى بلد آخر بقوله: "بعد سبع سنوات نحمل عصانا ونرحل". وحذا الإعلامي "الإخواني" البارز محمّد ناصر حذو معتزّ مطر فأعلن وقف نشاطاته في تركيا عبر كل مواقع التواصل "ليس برغبة منّي ولكن الظروف ليست خافية على أحد".

هذه التطوّرات هي التعبير الملموس عن تحسّن العلاقات المصرية - التركية، لكن سياسة "الصبر الاستراتيجي" تقف اليوم أمام امتحان صعب من المبكّر أن نعرف نتائجه. ذلك ان إصرار اثيوبيا على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع سدّ النهضة بقرار منفرد يقلّص تدفّق مياه النيل إلى مصر ويزيد البطالة والجفاف في بلد يعمل ٤٠ مليوناً من أبنائه في الزراعة.

ماذا سيجري إذا نفّذت أثيوبيا تهديدها؟ اكتفت مصر بالتلميح إلى استعمال القوّة العسكرية واحتمال قصف السدّ بالطائرات، لكنها فعليا سعت إلى حل المشكلة الداهمة بالتفاوض. وقد فشلت كل الخطوات الدبلوماسية حتى الآن، من التفاوض المباشر مع أثيوبيا بشراكة السودان إلى وساطة الاتّحاد الإفريقي وصولاً إلى طرق أبواب مجلس الأمن في الأيام الأخيرة.

ماذا على السلطة فعله لتجنب الحصار!؟

روزانا بومنصف

يستسهل اهل السلطة رمي كرة المسؤوليات على الخارج او على الاخرين كما في ممارساتهم اليومية. بعد ثلاثة ايام من انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب من العام الماضي خرج الرئيس #ميشال عون بمؤتمر صحافي في قصر بعبدا قال خلاله ان " الحادث (!) فك ال#حصار المفروض على #لبنان (!)، اتصل بي أغلبية رؤساء الدول الفاعلين وأعلنوا استعدادهم لتقديم ال#مساعداات المادية، وبدأوا بإرسال طائرات تحمل أدوية نحن بحاجة اليها ". حاصر اهل السلطة انفسهم بان وضعوا لبنان في محور اقليمي ليس شيعيا ضرورة بل عابرا للطوائف مع فريق مسيحي لا يمانع ان يجعل من لبنان هانوي وبدأوا اطلاق الحملات على الاخرين محرضين ضدهم فقطعوا اوصال لبنان مع الخارج وهم يطلبون او يشكون عدم المساعدة والانقاذ.

بين رئيس حكومة تصريف الاعمال #حسان دياب الذي يناشد سفراء الدول رفع الحصار ملوحا بتحذير للدول الغربية من تبعات ذلك كما لو ان لبنان بات لبيبا حيث لم يعد هناك دولة، وبين الامين العام ل" #حزب الله" السيد حسن نصرالله الذي يحمل الولايات المتحدة تبعة التضيق على لبنان وانهايار العملة اللبنانية، ماذا فعل اهل السلطة منذ انفجار المرفأ حتى الان على الاقل اذا كان احد لا يمون ويمارس الضغط الكافي من اجل تاليف حكومة على رغم ترك الشعب اللبناني يذل ويهان في كل ثانية من يومياته الراهنة. هذا التتصل من المسؤوليات ورميها على الخارج كما لو ان الخارج ام لبنان واباه وليس اهل السلطة بات مكشوبا حتى بالنسبة الى اللبنانيين. ففي خلال ولاية حكومة دياب قدمت ثلاثة ارقام مختلفة الى صندوق النقد الدولي عن الواقع الاقتصادي في انكشاف لغياب سلطة قادرة وفاعلة ومسؤولة. في اليوم نفسه الذي اعلن عون فك الحصار كما سماه اعلن " اعادة النظر بالنظام السياسي" وهو ما يدفع لبنان واللبنانيون ثمنه راهنا في مسعى انتحاري لتغيير النظام قسرا تحت وطأة الانهيار. لا يتذكر احد كلام رئيس الجمهورية بل القيمة الفعلية هي للفعل الممارس على خلفية تساؤلات من بينها: ما دام البلد يذهب الى نهايته بسرعة يجب ان يسأل رئيس الجمهورية لم لا يرى ضرورة تأليف حكومة راهنا بدلا من سعيه الى تغيير النظام السياسي. ولم لا يستطيع السيد نصرالله التمني او المونة على عون تاليف الحكومة فيما هو يشرف من بعبدا على العاصمة وما تعانیه. فاذا كان الاخير لا احد يمون عليه وهو متمرد بطبعه لم لا يفعل كذلك في شأن التمرد على تهريب اموال اللبنانيين او ما تبقى منها الى النظام السوري من محروقات وسوى ذلك ما دام حليفه الشيعي مسؤولا عن المعابر. وليس غريبا ان تشمت اسرائيل بلبنان او ان تظهر او تدعي شفقة عليه لان لا حاجة لاسرائيل ان تبذل اي جهد يذكر مع تدمير اهل السلطة لبنان بانفسهم من دون ان تتجشم اسرائيل عناء اطلاق رصاصه واحدة. واذا كانت الولايات المتحدة تضيق على لبنان في حال تم التسليم جدلا بذلك علما انه ليس صحيحا بل تضيق على الحزب وهذا امر مختلف، فمن الطبيعي ان الحزب وهو يعلن عدااه لاميركا الا يحظى بدعمها سيما وانه وحين تعمم عليه ايران خيراتها من الاسلحة والاموال فانها لا تذهب الى اللبنانيين بل اليه وحده كما تذهب الاموال الى اهم حلفائه وفقا لتقارير ديبلوماسية واخرى استخباراتية في هذا الاطار. مضت اكثر من سنة على الاقل على تكرار المسؤولين الفرنسيين والاميركيين والعرب ان ليس هناك من شيك على بياض لدولة يقيم مسؤولوها على الفساد ولم يظهروا حدا ادنى حتى الان من الاستعداد للقيام باي اصلاح. بل يفضون ايديهم امام مؤيديهم ومناصرهم من دم هذا

الصديق في الوقت الذي لا يمكن ان يكون الا سادجا من يعتقد ان كل ذلك نتيجة عجز وليس نتيجة فعل متعمد ومقصود.

فكرة رئيسية يجري تداولها : اذا صح ان لبنان يعاني تضيقا خارجيا خانقا على طريق استهداف " حزب الله" وفق ما يقول امينه العام، فان التحدي لدي الحزب هو في استمراج اراء اللبنانيين الذين وما داموا قد وصلوا الى جهنم فعلا ودفعوا اثمانها، ولا بأس بذلك في نهاية الامر مع كل هذه الخسارات الجسيمة اذا كانت ستؤدي الى اعادة بناء لبنان بعيدا من سيطرة الميليشيا او المحاور الاقليمية التي تعيده الى زمن الوصاية المباشرة او غير المباشرة. فهذه الجلجلة بالجسامة التي هي عليه لا يمكن تحملها مرتين علما ان الجيل الذي عاصر الحرب ولا يزال مع زعمائها الذين غدوا مسؤولين عن البلد حتى الان قد شهد عليها اكثر من مرة. هذا يعني انه اذا وضع نظام لبنان على الطاولة كما يسعى البعض او يطمح، فان موقع الحزب ودوره سيكون كذلك على الطاولة لانه لا يمكن للبنان ان يبقى بعد ذلك كما في السابق علما ان احدا لا يثير هذا الموضوع راهنا بين سفراء الدول الغربية لان همهم الاساس التركيز على وقف الانهيار ومنع المزيد منه. ولكن اي تسوية لانقاذ لبنان يجب ولا بد ان تلاحظ ذلك وسبق ان اعتبر الحزب ان ما يجري يستهدفه. ولكن الشعب اللبناني كله يدفع ثمنه هو بدلا منه وفقا لهذا المنطق وهذه مسؤوليته باعتباره جزءا من الشعب وياخذ خيارات بالنيابة عنه ولا يستشير حين يقرر الحرب خارج لبنان او الحملات على دول الخليج او العداء لولايات المتحدة فيما تحفل المدن الاميركية بالجاليات اللبنانية من الطائفة الشيعية وتجاوز ايران واشنطن حول مرحلة مختلفة من اجل المرحلة المقبلة كما اعلنت انها تجاوز المملكة السعودية كذلك ومتفائلة بهذا الخصوص ولو بعد حين. فلم لا يتخذ قرار باعتماد سياسية تخدم مصالح لبنان فحسب في علاقات متوازنة وصحيحة قبل انهياره كليا؟

الأخبار

البحث عن بديل للحريري: ميقاتي يتقدم؟

الأربعاء ٧ تموز ٢٠٢١

المشهد السياسي

وصلت كل الجهود الرامية إلى الاتفاق على تأليف حكومة برئاسة سعد الحريري الى طريق مسدود. فيما بدأ الحديث الجدي عن التحضير لاعتذاره بشكل رسمي، شرط الاتفاق على الاسم البديل وشكل الحكومة المقبلة. وفي سياق البحث عن بدلاء، يبدو أن اسم الرئيس نجيب ميقاتي يتقدم!

نفدت كل محاولات الدفع باتجاه حكومة يترأسها سعد الحريري ويُشارك فيها التيار الوطني الحر، ويرضى عنها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وبدأت مساعي جديدة للبحث عن بديل، على قاعدة الاتفاق على «الاسم والحكومة، معاً، قبل أن يقدم الحريري اعتذاره رسمياً عن عدم استكمال المهمة».

هذه هي خلاصة الروايات التي تحدّث عنها أكثر من مصدر مطلع على أجواء ما بعد عودة الحريري من الخارج، والتي تستند إلى جملة معطيات، أولها استنزاف كل الجهود والمبادرات الداخلية لحلّ أزمة الحكومة، فيما الواقع الإقليمي والدولي لا يشي بحصول معجزة تؤمّن تجنيب لبنان كأس الانهيار الكامل. صحيح أن السعوديين، في محادثاتهم مع الأميركيين والفرنسيين في شأن الملف اللبناني، لم يقفلوا باب النقاش نهائياً، لكن أيّاً من الخيارات لم يتوضّح حتى الآن.

التطوّر الوحيد الملموس الذي حصل في الأيام الأخيرة، هو الزيارة التي قام بها الحريري أول من أمس إلى عين التينة حيث التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري، بعيداً من الإعلام بحضور النائب علي حسن خليل. مصادر مطلّعة على أجواء اللقاء قالت لـ«الأخبار» إن «النقاش الذي حصل لا يُبنى عليه. لكن الأكيد أن المساعي الرامية إلى تأليف حكومة برئاسة الحريري انتهت، وأن جهوداً أخرى انطلقت لوضع خريطة طريق ما بعد الاعتذار». فالحريري «أبلغ بري قراره بالاعتذار، لكن رئيس المجلس كان حاسماً لجهة أن هذا الأمر لن يحصل إلا بعد الاتفاق على سلّة متكاملة تشمل الاسم البديل منه وكل التشكيلة الحكومية، لأن اعتذاره دون ذلك لا يعني الحل».

وفي وقت قالت فيه المصادر إنه «لا أسماء مطروحة حتى الساعة بشكل جدّي»، استغرقت هذه المعادلة لأن «الحريري لن يغطي أي رئيس مكلف لا يأتي حاملاً الشروط ذاتها التي تمسك بها هو، كما أن رئيس الجمهورية وفريقه، أي التيار الوطني الحر، لن يقبلوا برئيس يأتي حاملاً لائحة مطالب حريرية، وهذا يعني أن اعتذار الحريري هو استمرار للدوران في الحلقة المفرغة».

دياب: أيام قليلة تفصلنا عن الانفجار المجتمعي

غير أن مصادر سياسية بارزة كشفت لـ«الأخبار» عن «حصول اتفاق أولي على تسمية الرئيس نجيب ميقاتي لتأليف الحكومة بعد اعتذار الرئيس المكلف»، ولذلك اجتمع الحريري ليل أول من أمس بالرئيسين فؤاد

السنيرة وتمام سلام، من دون حضور ميقاتي الموجود خارج البلاد، وطرح عليهما فكرة «العمل على تسويق ميقاتي»، من دون إبلاغهما بوجود اتفاق مسبق مع أحد على ذلك. وبينما قالت المصادر إن «ميقاتي رتب الأمر مع الأميركيين والفرنسيين، وإن الجانبين أعطيا الضوء الأخضر للحريري من أجل السير به»، أشارت إلى أن «السنيرة كان مستاءً من الطرح، بينما كان سلام حذراً في إعطاء موقف نهائي، وحصل خلاف كبير مع الحريري في هذا الشأن». لكن مصادر أخرى لفتت إلى أن أي اتفاق على بديل للحريري لن يُبصر النور قريباً، وأن ما يجري حالياً هو تضييع للوقت لا أكثر، فيما الواقع أن حكومة الرئيس حسان دياب ستستمر بتصرف الأعمال لشرف على إجراء الانتخابات النيابية المقبلة!

وإلى أن تتبلور المناخات، وبينما تغرق البلاد بالانهيارات، دعا دياب العالم إلى إنقاذ لبنان. وفي لقاء مع عدد من السفراء، قال: «فيما نجتمع هنا، في شوارع لبنان طوابير السيارات تقف أمام محطات الوقود، وهناك من يفتش في الصيدليات عن حبة دواء وعن علبة حليب أطفال، أما في البيوت، فاللبنانيون يعيشون من دون كهرباء». وأضاف: «الصورة أصبحت واضحة، لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة، لكن عندما يحصل الارتطام الكبير، سيتردد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد، في البر والبحر... لن يستطيع أحد عزل نفسه عن خطر انهيار لبنان»، مشيراً إلى «أننا قد سمعنا الكثير من الدعوات المتكررة عن ربط مساعدة لبنان بإجراء إصلاحات. نعم، لبنان يحتاج إلى إصلاحات مالية وإدارية. ولقد اتخذت الحكومة، قبل استقالته، قرارات عديدة ووضعت خطة متكاملة للتعافي تتضمن إصلاحات مالية واقتصادية».

وناشد دياب «الأشقاء والأصدقاء» أن «يقفوا إلى جانب اللبنانيين». ولأن «القاعدة الشرعية تقول لا تزر وازرة وزر أخرى»، دعا «إلى عدم محاسبة الشعب اللبناني على ارتكابات الفاسدين». واعتبر أن «ربط المعونة لبلاده بتشكيل حكومة جديدة أصبح خطورة على حياة اللبنانيين»، وأن «الحكومة لا يمكنها استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لأن الصندوق يطالب بالتزامات قد لا تتبناها الحكومة المقبلة». وأضاف دياب إن «أياً قليلة تفصل بين البلاد وحدث انفجار مجتمعي».

وقد ردت السفارة الفرنسية أن غريو على دياب، معتبرة أن «الانهيار نتيجة متعمدة لسوء الإدارة والتعاس منذ سنوات وليس نتيجة حصار خارجي، بل جميعكم تتحملون المسؤولية». وانتقدت الاجتماع، متحدثة عن أن فرنسا وغيرها من الدول المشاركة «لم تنتظر هذا النداء لمساعدة لبنان»، بل قدمت عام ٢٠٢٠ نحو ١٠٠ مليون دولار من المساعدات المباشرة للشعب اللبناني.

وطالبت غريو دياب باتخاذ القرارات اللازمة لتخفيف معاناة اللبنانيين، كتفعيل قبول بعض القروض، وتحديد تلك المقررة من البنك الدولي. وتحدثت السفارة الفرنسية عن أن بلادها تعمل «مع عدد من الشركاء لتنظيم مؤتمر ثالث لدعم اللبنانيين».

ويوم أمس، زار بيروت وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والنقى الرؤساء: ميشال عون، نبيه بري وسعد الحريري، إضافة إلى قائد الجيش العماد جوزف عون، «في إطار مساعي قطر للمساعدة في حلحلة الأزمة السياسية في لبنان». وأبلغ آل ثاني قائد الجيش عن تقديم ٧٠ طناً من الأغذية شهرياً إلى المؤسسة العسكرية لمدة عام. وبتهدياً لبنان لزيارة جديدة، إذ سيصل السفير الفرنسي المكلف بتنسيق المساعدات

الدولية للبنان بيار دوكان، إلى بيروت على رأس وفد اقتصادي فرنسي، وعلى جدول مواعيده لقاءات مع عدد من المسؤولين اللبنانيين. زيارة دوكان تأتي تحضيراً لزيارة سيقوم بها وزير التجارة الخارجية الفرنسي فرانك ريستر. وتُعدّ زيارة دوكان، وبعده ريستر، «استطلاعية، إضافة إلى رغبة باريس في إظهار حضورها في مقابل ما يُحكى عن الحضور الروسي أو الصيني، والأهم، المشاريع الألمانية التي يُعلن عنها، وخاصة لإعادة إعمار مرفأ بيروت».

صيانة الكهرباء: الخزينة تتحمّل خسائر سعر الصرف؟

الأربعاء ٧ تموز ٢٠٢١

إيلي الفرزلي

شهد يوم أمس أول انقطاع شامل للتيار الكهربائي. تلك بدت نتيجة طبيعية لفقدان الشبكة لعنصر الاستقرار بسبب الانخفاض الشديد في الإنتاج. العقبة التي تقف في طريق زيادة الإنتاج ليست الفيول وحده. الصيانة والتشغيل يتعثران بسبب رفض مصرف لبنان تغطية الدولار للشركات المعنية. لكن يبدو أن اتفاقاً بدأ يتبلور لدفع الدولارات على سعر منصة «صيرفة». ذلك عرض لم توافق عليه كل الشركات بعد، لكنه، إن نُفذ، سيحمّل الدولة الخسارة الناتجة من الفارق بين السعر الرسمي وسعر صيرفة!

حتى إن وجد الفيول، فإن ذلك لن يحل أزمة الكهرباء. تعثّر الصيانة والتشغيل صار يؤثر مباشرة في الإنتاج. هذا ما يتضح من جزاء إطفاء شركة MEP، مشغلة معمل الحية والزوق، لـ ٩٠ في المئة من المحركات، بسبب عدم حصولها على الأموال المطلوبة لشراء قطع غيار وزيت لا يدفع ثمنها إلا بالدولار النقدي. وتأثير حرمان القطاع من الدولارات لم يتوقف عند المعملين اللذين يؤدي إطفائهما إلى تراجع التغذية لساعات، بل طال معملَي دير عمار والزهراني، أكبر مصدرين للطاقة، أيضاً. حيث عمدت كهرباء لبنان إلى تخفيض إنتاجهما، في مسعى لتأخير موعد الصيانات الدورية، التي تقدر كلفتها بنحو ٤٠ مليون دولار. تبقى الباخترتان التركيتان. هما أيضاً تطلبان بـ ٢٠٠ مليون دولار.

كل ذلك ظهرت نتيجته أمس، حيث شهد البلد أول انقطاع شامل للكهرباء طال كل المناطق اللبنانية دفعة واحدة واستمر لأكثر من ساعتين. وهذا أمر كان متوقفاً أن يحصل في أي وقت، على قاعدة أن انخفاض الإنتاج، يجعل من الصعوبة ضمان استقرار الشبكة. ما يعني أن ما حصل أمس يمكن أن يحصل كل يوم، طالما أن الحلول الجدية غير متوافرة (تأمين الفيول بالكميات المطلوبة وتأمين الأموال اللازمة لإجراء الصيانة). إضافة إلى مشغلي المعامل، لا تبدو الشركات مقدمة خدمات التوزيع أفضل حالاً. هي بدورها تطلب

بالحصول على جزء من مستحققاتها بالدولار، بما يضمن تغطية ما تشتريه من خارج البلاد.

كل تلك المطالب وُضعت على طاولة مصرف لبنان منذ أشهر طويلة. اجتماعات عديدة عُقدت بينه وبين وزارة الطاقة. دائماً تكرر الوزارة أن دعم القطاع يسهم في تقليص استهلاك الدولارات لا العكس، فزيادة الإنتاج من قبل معمل المؤسسة يؤدي إلى تخفيض الطلب على الدولار، ففيما يكلف إنتاج الكيلوواط عبر المؤسسة نحو ٨ سنتات (على سعر ١٥٠٠ ليرة، فهو يكلف نحو ٣٠ سنتاً في المولدات). وصل النقاش حينها إلى طلب

المصرف المركزي لائحة من كهرباء لبنان توضح حاجتها للدولار في العام ٢٠٢١. لكن المفاجأة كانت عندما أرسلت المؤسسة كتاباً يوضح حاجتها إلى ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار، أن المصرف أصدر بياناً، كانت خلاصته رفضه تزويد القطاع بأي مبلغ.

قبل ذلك، كان تم التوصل إلى دفع مستحقات شركات الخدمات مثالثة، بحيث تحصل على ثلث بالدولار وثلث بالليرة وثلث بالدولار المحجوز في المصارف (أي الدولار الوهمي الذي بات معروفاً بـ«اللولا»). عملياً تم تنفيذ هذا الاتفاق مرة واحدة، قبل أن يتراجع مصرف لبنان، ويقرر الدفع للموردين الخارجيين مباشرة. حتى هذه الطريقة لم تدم لأكثر من مرة أيضاً، إذ أوقف المصرف الدفع بالدولار النقدي تماماً. بقي الأمر على هذا المنوال إلى حين انتهى عقد شركة «براييم ساوث» المشغلة لمعملي دير عمار والزهراني. حينها عُقد اجتماع في السراي الحكومية برئاسة رئيس الحكومة وحضور حاكم مصرف لبنان، تعهد فيه الأخير البحث في أمر الدفع بالدولار. وبناء عليه، عادت الشركة إلى العمل، ولا تزال.

٢٣١ مليار ليرة شهرياً ستدفع الخزينة لتعويض الفارق بين السعر الرسمي وسعر «صيرفة»

في ذلك الوقت، جل ما فعله المصرف المركزي، كان تقليص دعم الدواء والمواد الغذائية، بعشرة ملايين دولار، تم تحويلها إلى قطاع الكهرباء. وبحسب المعلومات، حصلت شركات تقديم الخدمات (BUS و«دباس» و«مراد» وKVA) على ٢,٨ مليون دولار بالتساوي، مقابل حصول شركة برايم ساوث على ٧,٢ مليون دولار، فيما لم تحصل MEP على أي مبلغ.

منذ ذلك الحين، أي منذ شباط وحتى اليوم، لم يدفع المصرف أي دولار للشركات، لكن مؤخراً تم الاتفاق على آلية جديدة للدفع، يفترض أن يبدأ العمل فيها قريباً، إذا لم يتم الاعتراض عليها من أي طرف. في الصيغة الجديدة التي لم تعرض على الشركات بشكل رسمي بعد، اتفق على العودة إلى المثالثة، أي دفع الثلث بالدولار والثلث باللولا وثلث بالليرة، لكن هذه المرة على أن يدفع الشق الذي بالدولار على سعر منصة «صيرفة» (١٢ ألف ليرة مقابل كل دولار). بحسب المعلومات، لم تعترض الشركات مقدمة الخدمات على هذا الحل، فيما لم تتضح الصورة بالنسبة لمشغلي المعامل. أما مصرف لبنان فرحّب بالأمر لكونه لن يخسر أي دولار من الاحتياطي. وتنص الصيغة على أن تدفع كهرباء لبنان المبلغ على سعر ١٥٠٠ ليرة للدولار كما جرت العادة، لكن بدلاً من أن يحول مصرف لبنان هذه الأموال إلى الدولار سيحوّل المبلغ للشركات على سعر منصة صيرفة، أي ١٢ ألف ليرة حالياً، مع تسجيل الفارق كدين على الحكومة، أي بما يجعل مصرف لبنان غير مضطر لتسجيل أي خسائر بالليرة في سجلاته. لكن كيف يمكن للخزينة أن تتحمل هذه الكلفة الإضافية من دون أي قانون؟ تؤكد مصادر مطلعة أنه لم يتضح بعد ما إذا كان ذلك سيتم بإقرار قانون استثنائي أم أنه سيتم الاكتفاء بقرار استثنائي يوقعه رئيساً الجمهورية والحكومة. لكنها تشير إلى أنه عندما يتم الاتفاق لن يكون القانون عقبة!

هذا القرار سيؤدي عملياً، بحسب الشركات، إلى زيادة عرض العملة في السوق. فعلى سبيل المثال، يقدر المبلغ الذي يفترض أن يدفع شهرياً، من دون احتساب المستحقات السابقة، نحو ٢٢ مليون دولار نقداً (شركات تقديم الخدمات نحو ١٥ مليون دولار، «براييم ساوث» نحو ٥ ملايين دولار و«أم أو بي» نحو ٢ مليون دولار)،

ما يعني دفع ما مجموعه ٢٦٤ مليار ليرة شهرياً، ستتكفل الخزينة بـ ٢٣١ مليار ليرة منها. ولأن الشركات ترفع الصوت للحصول على الأموال بالدولار لدفع ثمن المعدات المستوردة، فإن أي مبلغ ستحصل عليه بهذه الطريقة، سيُعاد تحويله إلى الدولار، بما يعني زيادة الطلب عليه.

لكن ما الذي جعل وزارة المالية ووزارة الطاقة تتجهان إلى هذا الخيار؟ إضافة إلى الحاجة إلى تسديد مستحقات الشركات لتمكين من الاستمرار في عملها، فإن ثمة تخوفاً من أن ترفض كل هذه الشركات تجديد عقودها التي تنتهي في نهاية العام. ولذلك، قبل الخوض في تمديد العقود، تتطلع الحكومة لإيجاد أرضية مستقرة لتسديد الفواتير، إدراكاً منها أن الشركات لن توافق على الاستمرار، إذا لم تُحلّ مشكلة المدفوعات.

البنزين والدواء: أداة للاشتباك السياسي أيضاً

الأربعاء ٧ تموز ٢٠٢١

هيام القصيفي

لا يمكن التعامل مع أزمة المحروقات والكهرباء والدواء والمستشفيات وقطاعات التأمين العامة والخاصة، وغيرها من الأساسيات كأزمة الطحين التي تطلّ برأسها، من الناحية الاقتصادية والمالية المجردة من الحسابات السياسية. الواضح، بحسب مصادر سياسية، أن رزمة الملفات المتعثرة الحياتية باتت في صلب مشكلة انسداد الأفق أمام أي حل للأزمة السياسية، مثلها مثل الصراع على التشكيلة الحكومية والحصص ومشكلة النظام ككل. ودخلت هذه الملفات الحياتية، بصرف النظر عن انعكاسها على حياة اللبنانيين وصحتهم، في خضم صراع مكشوف يسعى كل طرف إلى استخدامه أداة صراع متعددة الوجوه والغايات، في انتظار انكشاف الخطوات التالية لدى الأقرقاء المحليين والخارجيين.

لا يدخل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى قصر بعبدا، إلا بشقّ النفس. أي أنه لا يلبي الدعوة إلى اجتماع عام يتعلق بالكهرباء والمحروقات والدواء إلا تحت ضغط سياسي من العهد ومن التيار الوطني الحر. ومع ذلك، فإن كل وعود سلامة، والتبشيرات التي تطلق عن حلول في الأزمات المتركمة يوماً بعد آخر، وبقرب انتهاء طوابير البنزين وتحسّن التغذية الكهربائية، لم يتحقق منها إلا غلاء الأسعار في البنزين والمازوت، مقابل اختفاء المادتين من السوق وتضاعف صفوف السيارات و«عجقات السير» وحرق أعصاب اللبنانيين، يضاف إليهما فقدان الأدوية في شكل استثنائي (إحدى الشركات امتنعت عن تسليم مئة وخمسين دواءً أساسياً في أسبوع واحد) رغم وعود سلامة التي ينسفها حال خروجه من باب القصر. من هنا، فإن الصورة التي ترسم تؤشر إلى أن أدوات الانقسام الحالي تعدّت الصلاحيات والحقائب والضرورات الطائفية والمذهبية، لمصلحة استعمال الذلّ اليومي جزءاً أساسياً في الصراع الدائر على كل المستويات، ويلعب الجميع بالنار في كل ما تظاله أيديهم في كل الضرورات الحياتية.

يضغط العهد وحزبه على سلامة لتسهيل شركات المحروقات وبعض المصالح الأساسية في المازوت والبنزين والأدوية والكهرباء لتسيير بعض الأمور اليومية، مستفيداً منها في إطار انتخابي محلي بحت. في المقابل، يمسك الحاكم ومن ورائه مجموعة سياسية داعمة من بينها الرئيس المكلف سعد الحريري، بأوراق

الضغط الكثيرة التي يملكها، لمنع تسهيل إمداد السوق وعمليات فتح الاعتمادات لكل ما سبق، إضافة الى مصير المنصة التي أطلق في شأنها وعوداً فضفاضة تبخّرت في الهواء، من أجل استكمال الضغط على العهد. وينجح هذا الفريق في تحويل الشارع إلى خزّان متفجّر من الصدمات التي لا تنتهي وارتفاع النقمة ضد العهد. ومشكلة العهد أنه يتصرّف تجاه ملف الأزمات من دون خريطة واضحة، لا بل بـ«المياومة». فلا يعالج الأزمات التي تنتج من سوء تطبيق سلامة لمقررات الاجتماعات المتتالية التي يرأسها رئيس الجمهورية، ولا يلاحق عدم تطبيقها، ولا يسأل حتى عن مصير التعهدات اليومية بحصول انفراجات واسعة تخفّف من حجم الانهيار. لكن الضغط الذي بدأ التيار الوطني الحر يتلمّسه في معاناة جماهيره، وانسداد الأفق السياسي وتأثيرات ذلك على الاستحقاقات المصيرية والتخبط في رسم صورة المرحلة المقبلة، سيراكم ردود فعله على سلامة ومن خلفه. وثمة أجواء تتحدث عن أنه ينتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على حاكم مصرف لبنان، بالمعنى الشعبي والسياسي. وهو في مرحلة تشتت الأوضاع الداخلية ينتظر انتهاء الحريري من مرحلة التكليف واعتذاره، وحينها سيكون أمام «انتصار» يسعى الى استثماره في مزيد من «الاستشراس» تجاه سلامة ومن وراءه، لمحاولته تميع كل ما اتفق عليه من حلول جزئية ومرحلية وعود بتقطيع مرحلة تقارب على الأقل ثلاثة أشهر. قد تساهم مرحلة اعتذار الحريري في إخراج التيار من الحصار الذي وضع نفسه وحُشِر فيه، وساهم به من خلال ترك المجال مفتوحاً لحاكم مصرف لبنان وصرف النظر عن تراجعته عن تعهدات سابقة، في مرحلة تقاطع المصالح خلال التسوية الرئاسية أو لإمرار مصالح تخص العهد وتياره، لكن الظروف اختلفت اليوم. وأيّ فرصة تلوح في الأفق أمامه، وقد تكون البداية مع التدقيق الجنائي على مراحل، سيحوّلها لمصلحته في رفع صوته، من ضمن خطة عمل، ستكون خريطة طريقه نحو الانتخابات.

فالتيار كما خصومه سيستفيد من تدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية لتصبح مادة دسمة في مسار استحقاق عام ٢٠٢٢. واعتذار الحريري سيعطيه مزيداً من الحرية في رفع مستوى الاستثمار الانتخابي، في ملفات المصارف والتدقيق الجنائي وتهريب الأموال وملفات الفساد. المشكلة الأساسية التي ستواجه الجميع من الآن وحتى يحين موعد الاستحقاق الذي يصرّ عليه الاتحاد الأوروبي مع الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي، وهو جزء أساسي من زيارة وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني لبيروت، ألا يتحمل الوضع الميداني والمعيشي مزيداً من الضغوط السياسية والاجتماعية بعد مسلسل الانهيارات المتسارعة، ما يجعل الانتخابات، بالحد الأدنى، في دائرة الخطر ويرسم شكوكاً في إمكان إجرائها.

انفجار المرفأ: مجلس النواب لن يستجيب لطلبات بيطار

الأربعاء ٧ تموز ٢٠٢١

ميسم رزق

بات محسوماً أنه لن يصار إلى التجاوب مع طلب المحقق العدلي في جريمة تفجير المرفأ القاضي فادي بيطار إلا بشروط. ف«إما أن تشمل قراراته كل المسؤولين المعنيين الذين تعاقبوا على المراكز منذ لحظة وصول نيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت إلى حين انفجارها، وإلا فإن... السياسة بالسياسة تذكر»

غداة الكتاب الذي أرسله المحقق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار إلى مجلس النواب، طالباً رفع الحصانة عن كل من الوزراء: علي حسن خليل، غازي زعيتر ونهاد المشنوق، بصفتهم نواباً في البرلمان، تمهيداً لملاحقتهم والادعاء عليهم بـ «جناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل وجنحة الإهمال والتقصير»، تُطرح علامة استفهام عما إذا كان هذا المسار سيُستكمل كما أراده بيطار، أم سينحو في الاتجاه ذاته الذي سلكته ادعاءات سلفه القاضي فادي صوان؟

الأمر يخضع لنقاشات بين المعنيين بالملف، كما الوزراء المذكورين ومعهم الوزير السابق يوسف فنيانوس لتحديد الخطوات المقبلة، علماً بأن الأخير لا يشمل الكتاب باعتباره ليس نائباً حالياً. في المرة السابقة، تقدّم الوزيران خليل وزعيتر بمذكرة أمام النيابة العامة التمييزية طالبا فيها بنقل الدعوى إلى قاضي آخر، مستنديين إلى خرق صوان للدستور بادعائه عليهما من دون المرور بمجلس النواب الذي يمنحهما حصانة دستورية. أما وإن بيطار قد سعى إلى تفادي هذه الثغرة وراعى الأصول الدستورية بطلب الإذن من المجلس لحماية خطوته من أي انقضاء سياسي عليها، إلا أن ذلك لا يعني أنه لن يُواجه بـ«مطالعات» من شأنها أن تقرّغ نصوصه من أساسها.

تقنياً، وبعدما وصلت طلبات رفع الحصانة أول من أمس إلى مجلس النواب عبر وزيرة العدل، سيُعقد يوم الجمعة اجتماع مشترك بين هيئة مكتب المجلس ولجنة الإدارة والعدل في مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة لدراسة الطلب، وذلك قبل إحالته إلى الهيئة العامة للمجلس ومن ثم التصويت عليه بأكثرية الثلثين.

إلا أن الحديث عن مخارج لردّ الطلب بدأ قبل الاجتماع، بحسب ما لفتت مصادر نيابية بارزة، ومن بينها: أولاً، إمكانية اللجوء إلى المادة ٤٠ من الدستور التي تنصّ على أنه «لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترب جرمًا جزائياً إلا بإذن المجلس»، وبما أن المجلس اليوم في حالة انعقاد فـ«لا يُمكن لأي من النواب مخالفة الدستور وإعطاء رأي مخالف يجيز للقاضي اتخاذ إجراءات في حق زملاء لهم»، لأنه «خالف النص».

ثانياً، إثارة مسألة الجهة التي لديها صلاحية محاكمة الوزراء الذين يطلب القاضي رفع الحصانة عنهم كنواب. فبمعزل عن «وجود قرار بإبقاء الحصانة لحمايتهم من عدما»، تُناقش هذه النقطة اليوم من منطلق أن هناك مجلسين معنيين بالقضية: المجلس العدلي الذي أُحيل إليه الملف منذ البداية، والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء بما أنه المخوّل بحسب المادة ٧١ من الدستور. وبما أن الجهتين يرأسهما القاضي سهيل عبود، فإن الخلاف ليس على المرجعية التي ستحاكم الوزراء وإنما على الصلاحية. وبالتالي فإن أمر الصلاحية من شأنه أيضاً أن يكون محط انقسام وثغرة في مسار القضية. وبما أن المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء غير قائم حالياً، وبما أنه لم يقدّم يوماً بعمله، فإن إثارة هذا المسألة هي أقرب إلى تقديم «دفع شكلي» في السياسة لا في القانون.

بدأ الحديث عن خلاف حول الجهة التي لديها صلاحية المحاكمة، المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء أو المجلس العدلي

ثالثاً، تشمل قائمة المخارج الادعاء الوزاري وفقاً للمادة ٥٤٧ معطوفة على المادة ١٨٩ اللتين تتناولان «جرم القتل عمداً أو النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل أو عدم الفعل إذا كان الفاعل توقع حصولها فقبل بالمخاطرة». وانطلاقاً من هنا، تسأل المصادر: هل الوزراء الذين وصلتهم المراسلات والمذكرات ووقعوا عليها منذ عام ٢٠١٤ توقعوا حصول هذا الحادث وقبلوا به أو وضعوا احتمالاً له؟ وإذا لم يكن كذلك، فإن الجانب الذي تحدّث عن القصد الاحتمالي لجريمة القتل يصير لاغياً، ليبقى اتهام الإهمال هو القائم بما يحول فعلتهم إلى جنحة. فهل تُستخدم هذه النقطة للمطالبة بحصر الصلاحية بالمجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء؟

أما سياسياً، فيرى المتضررون من قرارات بيطار أنها «تحمل الكثير من التشكيك، لجهة الاستتبابية التي تعامل بها، من خلال ادعائه على جهات معينة وإهماله لأخرى من دون أن يكون هناك معيار واضح». ولأن السياسة بالسياسة تُذكر، يبدو أنه تقرر «رفض طلب رفع الحصانة عن النواب»، كما رفض وزير الداخلية محمد فهمي «إعطاء الإذن بملاحقة اللواء عباس إبراهيم». وقد بدأ الكلام عن عدم التعاون مع طلب القاضي بيطار إلا بشرط أن تشمل قراراته «كل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأمر النيترات في المرفأ، أي استدعاء كل رئيس حكومة عمل خلال السنوات الماضية حين كانت المواد موجودة في العنبر الرقم ١٢»، بالإضافة إلى «استدعاء كل وزير عدل ووزير مالية ووزير أشغال في الفترة نفسها»، كما «كل قائد جيش وكل مدير مخابرات أو مسؤول أمني كان مطلعاً ومعنياً منذ لحظة وصول المواد إلى لحظة انفجارها، وكل الجهات الأمنية الفاعلة في البلاد التي تجمع معلومات وتتدخل في عمل المرفأ حتى لو لم تكن لديها مكاتب هناك». ويضاف إليهم «عدد من الضباط الذين يعملون في قوى الأمن والجمارك وفي أجهزة أخرى مرتبطين بالملف».

كما «يُشترط» أن تشمل «كل القضاة والمحققين والعاملين في الحقل القضائي والضابطات العدلية المعنية والذين تعاقبوا خلال فترة وجود المواد»، فإما أن تتم ملاحظتهم جميعاً وبالطريقة نفسها، وإما لن يلقي القاضي بيطار تجاوباً مع طلبه.

وقالت المصادر إنه قبلَ تحديد المسؤول عما حصل، من الضروري أولاً أن تبادر الجهات القضائية الى بتّ الملف التقني من خلال تحديد الأسباب التي أدت الى الانفجار لناحية نوعية التفجير والأدوات ومصارحة الناس بصورة مقنعة قبلَ تحديد المسؤوليات.

«حروب صغيرة» داخل تيار «المستقبل» مستمرّ

الأربعاء ٧ تموز ٢٠٢١

ميسم رزق

لم تُترجم على الأرض التعيينات «الإصلاحية» التي أجراها رئيس تيار «المستقبل» سعد الحريري قبل أشهر، علماً بأن الهدف منها، وفق ما قال المعنيون يومها، هو تحسين الجهود التنظيمية، ولا سيّما على مستوى المنسقيّات والقطاعات. الصراع بين جماعتي أحمد الحريري وأحمد هاشمية لا يزال يفعل فعله، مانعاً تحقيق أي معالجة فعلية لحالة التشرذم والضعف داخل الهيكلية بسبب التناش على النفوذ، ما ينعكس سلباً على الاستحقاقات التي يخوضها التيار، ويؤدي الى ضرب ممثلي «المستقبل» بدلاً من دعمهم.

فبعدَ الفشل الذريع في إدارة المحطات الانتخابية - في النيابة والبلديات - ظهرت الهشاشة في انتخابات نقابة المهندسين، بعدما تبينَ عدم وجود أي فعالية للماكينة الانتخابية لتيار المستقبل. صحيح أن نتائج الانتخابات كشفت عن تراجع كبير لأحزاب السلطة كافة، إلا أن تيار «المستقبل» كانَ الحلقة الأضعف، إذ انسحب الخلاف الحاد بين «الأحمدين» سلباً على أسلوب تعامله معها، وعلى المرشحين التابعين له. وهو ما يطرح علامات استفهام كبيرة حول مصير مرشّح التيار لمقعد النقيب المهندس باسم عويني في الانتخابات المُزمع عقدها في ١٨ تموز المُقبل.

حينَ قرّر «المستقبل» تبنيَ عويني، الذي حصلَ أيضاً على دعم لجنة المهندسين في جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية، جرى ذلك لاعتبارات عدة، منها أنه نائب النقيب وناشط في قطاعي الهندسة والمهن الحرة داخل التيار، فضلاً عن «علاقاته المتنوعة والجيدة مع الجميع، الى جانب كونه اسماً غير مستقز» على ما يقول ناشطون في «المستقبل». إلا أن هذا الترشيح «لم يكن مرضياً عنه من قبل الناخبين في المستقبل»، وخاصة «الأميين العام أحمد الحريري، وخالد شهاب وسمير ضومط»، مع العلم بأن «تعيين فادي سعد مُنْسَقاً للانتخابات في تيار المستقبل، كانَ خطوة في اتجاه التخلص من نفوذ شهاب وبعض الوجوه القديمة، إلا أن خسارتهم لمناصبهم لم تؤثر على نفوذهم في قلب التيار وبينَ الناشطين والكوادر».

فقبل إجراء الانتخابات، ونتيجة خروج أصوات معترضة على تبنيَ الترشيح معروفة «الهوية» داخل المستقبل، عقد الحريري اجتماعاً للمسؤولين معلناً تمسّكه بعويني، وخاصة مع الشعور بأن حرباً داخلية انطلقت ضد الرجل قبل خوضه المعركة. بينما تخوفت مصادر في التيار من أن تكون معركة انتخابات النقيب شبيهة بالمرحلة الأولى من انتخابات النقابة، في حين شكّا كثيرون من المرشحين التابعين للتيار من غياب الماكينة الانتخابية، أو تضارب المصالح بينَ كوادر تابعين لحرس الحريري (أحمد) وآخرين، يُطلق عليهم «متطوّعون» وهم من جماعة هاشمية، ومعظمهم ممن يعملون من خارج إطار التيار التنظيمي، ومن خلال جمعية «بيروت للتممية الاجتماعية» التي يديرها هاشمية. وهم من المعترضين على أداء المستقبل أو منفصلون عنه، لكن هاشمية يُراهن على «انتمائهم» إلى سعد الحريري ورمزيته بالنسبة إليهم، معتبراً أنه «لا يجوز التفريط بهم أو تركهم ينفصلون عن التيار».

هذا الواقع جعلَ الوضع داخل تيار «المستقبل» أكثر ارتباكاً، وخصوصاً أن وضعه أسوأ من وضع أحزاب السلطة، فهو يعاني من مشكلتين: واحدة تتعلق بوضع الأحزاب ككل في النقابات وتراجع نفوذها بعد انتفاضة ١٧ تشرين، وأخرى لها علاقة بالانقسامات الداخلية وتأثيرها عليه في هذه الاستحقاقات. وبناءً عليه، تتوسّع دائرة الأسئلة حول مصير عويني الذي سيكون تحت ضغط كبير في ظل احتدام المنافسة بين مرشّحي أحزاب السلطة والمعارضة من جهة، ومن جهة أخرى الحرب التي يُمكن أن تخاض ضده من داخل «التيار»!

الشرق الأوسط

لا قرار للحريي حتى الساعة بالاعتذار لكنه بين خياراته

الأربعاء - ٢٧ ذو القعدة ١٤٤٢ هـ - ٠٧ يوليو ٢٠٢١

بيروت: محمد شقير

قال مصدر سياسي مواكب للمشاورات التي بدأها الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري فور عودته إلى بيروت والتي شملت للآن رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيسي الحكومة السابقين فؤاد السنيورة وتام سلام وتخللها اتصال بالرئيس نجيب ميقاتي لوجوده خارج البلاد، بأنه لا قرار لديه حالياً بالاعتذار عن تشكيلها وإن كان مدرجاً كأحد من الخيارات على جدول أعماله. وكشف لـ«الشرق الأوسط» أن استقراء الخيار النهائي للحريري لا يمكن الرهان عليه إلا من خلال لقائه العلني الذي يفترض أن يعقده قريباً مع بري استكمالاً للقائهما الذي عُقد بعيداً عن الأضواء عصر أول من أمس.

ولفت إلى أن اللقاء المرتقب بين بري والحريري يأتي تتويجاً لمروحة من المشاورات والاتصالات يعقدها مع كتلته النيابية وقيادة تيار «المستقبل» وشخصيات سياسية مستقلة ليكون في وسعها أن يبنيا معاً على الشيء مقتضاه رغم أن الرئيس المكلف يستعجل في اتخاذ قراره النهائي مع تدرج البلد نحو السقوط وارتفاع منسوب الكوارث على المستويات كافة.

ورأى المصدر نفسه أنه لم يطرأ أي جديد على الاتصالات الخارجية ذات الصلة المباشرة بأزمة تشكيل الحكومة، وقال إن الخارج وإن كان لا يشجع الحريري على الاعتذار في حال اتخذ قراره النهائي في هذا الخصوص، فإن الأخير لن يكون شريكاً في انهيار البلد وهو جاء في مهمة إنقاذية يأخذ بعين الاعتبار التمسك بالمبادرة الفرنسية والتفاوض مع صندوق النقد للحصول على مساعدات لوقف الانهيار.

لكن رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل وبدعم من رئيس الجمهورية ميشال عون سرعان ما بادر - كما يقول المصدر السياسي - إلى تحويل تشكيل الحكومة إلى معركة وجودية ومصيرية وصولاً إلى تطيفه لعملية تأليفها بذريعة أن الأولوية هي لاسترداد حقوق المسيحيين واستعادة الصلاحيات المصادرة لرئيس الجمهورية. واعتبر أن اعتذار الحريري عن تأليف الحكومة يبقى نافذة مفتوحة مبنية على قناعة تكاد تكون جامعة بين الرئيس المكلف ورئيس المجلس ورؤساء الحكومات السابقين وآخرين بأن عون وبطلب من باسيل لا يريد حكومة في الأساس لأنه يروق له أن يتصرف على أنه الحاكم بأمره ويرأس اجتماعات المجلس الأعلى للدفاع ويتخذ القرارات بخلاف ما نص عليه قانون الدفاع الوطني.

وقال إن عون يعطي الأولوية لإنقاذ وريثه السياسي باسيل لتأمين استمرارية إرثه السياسي، وإلا لما قطع الطريق على المبادرة الإنقاذية التي طرحها بري الذي نجح في رفع عدد أعضاء الحكومة في حال تشكيلها من ١٨ إلى ٢٤ وزيراً من جهة وفي إيجاد مخرج لتسوية الخلاف حول وزارتي الداخلية والعدل، وذهب بعيداً في التعامل مع رئيس المجلس على أنه منحاز إلى جانب الحريري.

ومع أن الجميع - بحسب المصدر نفسه - كان ينتظر من باسيل بتفويض من عون أن يجيب عن مشكلة تسمية الوزيرين المسيحيين لمنع باسيل من الحصول على الثلث الضامن أسوة بالآخرين وبمنح تكتله النيابي الحكومة الثقة، لكنهم فوجئوا بفتح النار على بري والحريري.

وبالنسبة إلى ما يتردد بأن الحريري سيتقدم بتشكيلة وزارية من ٢٤ وزيراً من رئيس الجمهورية تسبق اعتذاره في حال امتنع عن إصدار مراسيمها، قال المصدر إنه لا يزال في طور دراسة هذه الفكرة التي كان اقترحها عليه رؤساء الحكومات السابقون مع أن مجرد رفضها لن يكون مدخلاً لتشكيل حكومة برئيس وزراء آخر. وأضاف أن عون سيرفض التشكيلة، وهذا ما يُرتب على الحريري الاعتذار الذي يعني أن مبادرة بري سُحبت من التداول لأن رئاسة الحكومة ليست حقلاً للتجارب لطموحات باسيل وشطحاته في ظل إحجام عون عن التعاطي في ملف الحكومة ويكتفي بإصدار البيانات كلما شعر بأن الحصار على صهره أخذ يشتد في محاولة لإنقاذه، وبالتالي يبقى السؤال: هل يريد عون حكومة أم لا؟ ويأتي الجواب عليه من باسيل برفض حكومة برئاسة الحريري.

وتوقف المصدر أمام قول الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله بأن أماننا ثلاثة أيام لمعرفة المسار الحكومي، وقال إن كلامه هذا ما هو إلا للاستهلاك المحلي، إلا إذا قرر أن يحسم خياره في انحيازه لمبادرة بري وألا يكون قد حسمه لحساب باسيل، وسأل ما إذا كان يعطي الأولوية للأخير بدلاً من أن يضغط لدفعه إلى إسقاط شروطه التي تعطل تشكيل الحكومة، ورأى أن الساعات المقبلة ستكون حاسمة لاستقراء خيارات الحزب الذي هو أقرب حتى الساعة إلى محور عون - باسيل.

ولدى سؤال المصدر عن صحة ما يتردد بأن يُترك للحريري في حال اعتذاره وبالتنسيق مع رؤساء الحكومات السابقين تسمية من سيخلفه بالتشاور مع بري، قال إن هذا الأمر لن يحسم رغم أن من يرفض الحريري لن يعطيه حق التسمية لأن خلفه سيصطدم بحائط مسدود كان اصطدم به السفير مصطفى أديب، وبالتالي لا يمكن أن تتحمل مسؤولية بتسمية شخص آخر لست مسؤولاً عنه، إضافة إلى أن مثل هذا الاقتراح هو محاولة لإعادة تعويم باسيل قبل عون، ليكون في وسعه شراء الوقت فيما الانفجار الشامل يطبق على البلد، وهذا لا يشجع «أهل البيت» الداعم للحريري على تبني اقتراح كهذا، علماً أنه لن يكون في وسع من سيخلفه أن يقدم التسهيلات و«التنازلات» التي قدّمها وقوبلت بإصرار باسيل على الشروط التي تتيح له الإمساك بزمام المبادرة.

امتعاض دبلوماسي من كلمة دياب

الأربعاء - ٢٧ ذو القعدة ١٤٤٢ هـ - ٠٧ يوليو ٢٠٢١

بيروت: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر دبلوماسية لـ«الشرق الأوسط» إن كلمة الرئيس حسان دياب قوبلت بامتعاض دبلوماسيين ووزراء كانوا حاضرين في الاجتماع، بعدما رمى مسؤولية الوضع في لبنان على المجتمع الدولي.

وقالت المصادر إن السفراء «أجمعوا على أن لبنان يعني لبلادهم الكثير، وكانت هناك لغة مشتركة بينهم أنهم لم يقصروا في فعل أي شيء لمنع الانهيار، في مقابل عدم قيام لبنان بأي خطوات إصلاحية ولا مفاوضات

مع صندوق النقد الدولي والإصلاح المالي والإداري»، كما تطرقوا إلى عدم تسديد لبنان الديون السيادية بالعملية الأجنبية «يوروبوندر».

وأشارت المصادر إلى أن السفارة الأميركية في لبنان دوروثي شيا، بدأت الكلام رداً على كلمة دياب، وحمّلت حكومته المسؤولية، قائلةً: «إننا لا ننتظر من أحد أن يطلب منا المساعدة، كوننا نساعد الجيش والمجتمع المدني ونزيد مساهماتنا في تلك التقديرات»، وأضافت أن شيا قالت إن الحكومة «تتحمل مسؤولية لجهة أنها لم تساعد نفسها، ولم تنفذ البرنامج الإصلاحي، كما أن السلطة السياسية لم تشكل حكومة»، مؤكدة موقف بلادها الداعي إلى تشكيل حكومة في أسرع وقت.

وقالت المصادر إن السفارة الفرنسية آن غريو، استفاضت بالرد أيضاً، وشددت على أن السلطة اللبنانية «لم تساعد نفسها»، لافتةً إلى أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون زار لبنان بعد انفجار المرفأ «ومد يد المساعدة ووضع خريطة طريق للالتزام بها، لكن لم يؤخذ بها، وكان هناك التزام بالأقوال لا بالأفعال، حيث لم تنفذ الحكومة الخطوات الإصلاحية لجهة تشكيل الهيئات النازمة وغيرها، كما لم تقفل الحدود أمام التهريب الذي يستنزف الدعم حسبما يقول اللبنانيون أنفسهم»، في المقابل «لم يقصر المجتمع الدولي بتاتاً»، كما قالت السفارة الفرنسية، مشيرة إلى أن بلادها «دعمت منظمات المجتمع المدني وقدمت المساعدات الإنسانية والطبية والتربوية وراهنّت على المجتمع المدني بسبب الفساد المستشري». وقالت إن المسؤولية تقع على الطبقة السياسية، ومع أنه «يجب أن تكون هناك حكومة فاعلة، لكن ذلك لا يمنع أن تضطلع الحكومة المستقلة بمسؤولياتها».

وقالت المصادر إن القائم بأعمال السفارة البريطانية مارتن لونغدين، كان عنيفاً في الرد، كذلك سفير الاتحاد الأوروبي رالف طراف، الذي طلب ألا تُرمى المسؤولية على المجتمع الدولي الذي لم يقصّر، وسأل: «هل نحن مسؤولون عن انهيار البلد وتزايد العائلات التي انحدرت إلى ما دون خط الفقر؟ وماذا عن وقف التهريب والخطط الإصلاحية؟».

وقالت المصادر إن السفير الكويتي في لبنان عبد العال الفناعي، أكد أن الدول العربية لم تقصّر في حق لبنان، لافتاً إلى أن بلاده «دعمت مشاريع يمولها الصندوق الكويتي والصندوق الإسلامي»، كما لفت إلى أن الكويت «عرضت المساعدة لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء وهو ما قوبل بعدم التجاوب»، مشدداً على أن «بلادنا مع الإصلاح وتدعم تشكيل الحكومة اليوم قبل الغد».

البرلمان اللبناني سيدرس طلب رفع الحصانات في ملف انفجار مرفأ بيروت

الثلاثاء - ٢٦ ذو القعدة ١٤٤٢ هـ - ٠٦ يوليو ٢٠٢١

بيروت: «الشرق الأوسط أونلاين»

دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى عقد جلسة مشتركة لهيئة مكتب المجلس النيابي ولجنة الإدارة والعدل يوم الجمعة المقبل لدرس طلب رفع الحصانة الذي ورد من وزارة العدل في موضوع تفجير مرفأ بيروت.

وأوردت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية، اليوم الثلاثاء، أن بري وقع مشاريع القوانين التي أقرها مجلس النواب في جلسته العامة التي عقدت الأربعاء الماضي، وأحالها على السلطة التنفيذية وفي مقدمتها قانونا الشراء العام والبطاقة التمويلية للأكثر فقراً.

وبدأ القضاء اللبناني رسمياً، أمس الإثنين، تنفيذ مرحلة الملاحقات القضائية بشأن تحقيقات انفجار مرفأ بيروت. وأحال النائب العام العدلي بالتكليف في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي غسان الخوري طلبات المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، برفع الحصانة من قبل مجلس النواب عن النواب علي حسن خليل وغازي زعيتر ونهاد المشنوق، والأذونات من نقابة المحامين في طرابلس بحق المحامي يوسف فنيانوس، ونقابة المحامين في بيروت بحق خليل وزعيتر، ورئيس مجلس الوزراء لجهة المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، ووزير الداخلية لجهة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، كل على مرجعه المختص.

وكان البيطار قد طلب أذونات لملاحقة قادة أجهزة أمنية ورفع حصانات نواب مشتبه في تورطهم بإهمال قصدي، مع علمهم بالخطر، ما تسبب بوقوع الانفجار.

وأكدت مصادر متابعة للتحقيق أنّ البيطار ادّعى على كل شخص ثبت أنّه تلقى مستنداً بشأن وجود نيترات الأمونيوم في العنبر الرقم ١٢ في مرفأ بيروت، ولم يقم بأي إجراء فعلي للحؤول دون حصول الانفجار، وفق وكالة الأنباء الألمانية.

يذكر أن انفجاراً هز مرفأ بيروت في في الرابع من أغسطس (آب) ٢٠٢٠، نجم عن انفجار كمية من نيترات الأمونيوم، وأسفر عن تضرر عدد من شوارع العاصمة ومقتل أكثر من ٢٠٠ شخص وجرح أكثر من ٦ آلاف، وترك ٣٠٠ ألف شخص بلا مأوى.

ولم تكشف التحقيقات حتى اليوم ملابسات حدوث الانفجار، لكن المحقق العدلي أعلن في ١٠ مايو (أيار) الماضي أن العمل في مجريات التحقيق «يجري بصمت وسرية وسرعة من دون تسرع».

الشرق

دولة الرئيس... إن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم

في يوليو ٧، ٢٠٢١

كتب عوني الكعكي

المؤتمر الذي دعا إليه دولة رئيس الحكومة الاستاذ حسان دياب كان لافتاً من حيث التوقيت... فلماذا؟
يا دولة الرئيس، ان الانهيار الاقتصادي والمالي والمعيشي بدأ منذ بداية ثورة ١٧ تشرين الأول وجاؤوا بك رئيساً لمجلس الوزراء لأنك لا طعم ولا لون لك، لكنك تنفذ الأوامر التي تأتي إليك من دون تفكير، ولا تهتمك النتائج لأنه ليس لديك أي شيء تخسره، خاصة وأنّ الحظ والظروف الطارئة جاءت بك الى هذا المنصب الرفيع، الذي لم تكن تحلم في حياتك أن تصل إليه.

على كل حال، لا بد من جردة حساب حول الأخطاء المميتة التي قمت بها. ولنبدأ:

أولاً: يوم رفضت أنت وحكومتك تسديد سندات اليورو بوند، بالرغم من تحذير الكثيرين لك حول مخاطر هذا القرار، وبأنك ستعرض القطاع المصرفي بأكمله للانهايار.. وبالرغم من معرفتك بذلك صمّمت على القرار. ولو كان هناك محاسبة، فأقل حساب يمكن أن تتعرض له هو الخيانة العظمى.. وتتحمل مسؤولية الانهيار المالي في لبنان خاصة وأنّ هذا هو القطاع الوحيد الذي كان يدخل الى الوطن مليارات الدولارات من المودعين ومن الدول العربية لأنّ لبنان يحظى بسمعة مالية رفيعة المستوى وتاريخ لبنان يشهد بذلك، ولم يحصل ما حصل في أيامك...

ثانياً: تصر على أنّ ديون الدولة للبنوك كانت خسائر، وهنا أستغرب أن يكون الاستاذ الجامعي الذي يدرّس في الجامعة الاميركية لا يستطيع أن يفرق بين الدين وبين الخسائر، خاصة وأنّ هذه العملية لا تحتاج الى أي فهم بالمحاسبة.

ثالثاً: بالنسبة للمؤتمر الذي عقده في السراي.. أنت مشكور على ندائك الموجه للملوك والأمراء والرؤساء والأمم المتحدة ودول العالم والجمعيات لمساعدة لبنان الذي يحتضر. ولكن عندي سؤال أريد أن أسأله يا دولة الرئيس: ما هو السبب الرئيسي لهذا الانهيار؟

ألا تعلم أنّ الدولة اللبنانية لم تعد دولة معتدلة... بل أصبحت دولة مقاومة؟ والمصيبة أنه منذ عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم لم تطلق رصاصة ضد إسرائيل...

رابعاً: هل تعلم أنّ «الحزب العظيم» يتدخل ضد الشعب السوري مسانداً بالحديد والنار وقتل الابرياء منهم من أجل بقاء رئيس جمهورية لا يريده الشعب؟

خامساً: هل تعلم أنّ السيّد حسن عندما طلب منه أن يكون لبنان على الحياد، رفض وقال إنه مستعد أن يذهب الى سوريا لقتل الشعب السوري من أجل بقاء الرئيس الأسد على كرسيه؟

سادساً: هل تعلم أنّ «الحزب العظيم» يدرب الحوثيين على السلاح، وأنّ الضاحية الجنوبية أصبحت أهم مركز للإعلام اليمني، وأنّ جميع أدوات التحريض ضد المملكة العربية السعودية تأتي من لبنان؟

سابعاً: هل تعلم أنه لا يمر اسبوع واحد إلا وهناك كلام من السيّد حسن يقول فيه: «الموت لآل سعود»؟
ثامناً: هل تعلم ان أسوأ علاقة بين لبنان والعالم حدثت في عهدك أي في عهد حكومتك، وأنّ الزيارة الوحيدة التي
قمت بها الى الخارج كانت الى دولة قطر.. حيث حملت معك ملفاً مهماً جداً تبيّن في ما بعد أنه طلب من
دولتك تبحث به عن وظيفة في قطر، وهذه الحادثة حصلت لأوّل مرة في تاريخ لبنان مع دولة رئيس
حكومة.

ما كان لافتاً أيضاً أنّ السفارة الفرنسية حين قالت الحقيقة، طلبت من جماعتك أن يوقفوا الإرسال، الى هذا
الحد تخاف من الحقيقة؟

ماذا قالت سفيرة فرنسا؟ قالت إنّ المشكلة الحقيقية في لبنان هي سوء إدارة، فبدل أن تجلس مع السفارة
وتتعلم منها كيف يمكن معالجة هذا الموضوع طلبت من مرافقك قطع الإرسال.
والله بطل.

وأخيراً لماذا استقلت أنت؟ وطالما انك استقلت.. لماذا تلبّي كل قرارات فخامة رئيس الجمهورية وصهره؟
وهل هذا تصريف أعمال أم ان الدولة هي ملك فخامته وصهره فقط لا غير؟

اللواء

الاجتماع الدبلوماسي ينقلب على دياب: أنتم تحاصرون بلدكم وتجوعون شعبكم!

رفع الحصانة أمام مكتب المجلس وجنابلاط لتأمين النفط.. ودعم غذائي قطري للجيش

٠٧ تموز ٢٠٢١ ٠٠:٠٢

المانشيت

خارج العرض التشخيصي للواقع المأساوي في البنزين والكهرباء والدواء، فإن أبرز ما جاء في خطاب «الاستغاثة» الذي أسمعته رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، ليس إدانة عجزه، وعجز الطبقة السياسية بكاملها، وحسب، إنما يتركز على:

١- انتقاد ترك العالم لبنان لقدره الكارثي، والسير المحتم إلى الانهيار أو «الكارثة الكبرى» التي لن تسلم لا الجغرافيا البعيدة ولا القريبة من آثامها، ووصف مثل هذا الأمر بالعقاب الجمعي.. «فالعالم لا يستطيع ان يعاقب اللبنانيين أو أن يدير ظهره لأن الاستمرار في هذه السياسة سيؤدي حتماً إلى انعكاسات خطيرة فتخرج الأمور عن السيطرة، ويسود التشدد في العصبيات».

٢- انتقاد ربط المساعدات بتشكيل الحكومة، فهو «يشكل خطراً على حياة اللبنانيين، وعلى الكيان اللبناني».

٣- السبب هو ان «الضغوط التي تمارس والحصار المطبق على لبنان لا يؤثر على الفاسدين، بل يدفع الشعب اللبناني وحده ثمناً باهظاً يهدد حياته ومستقبله».

٤- مضي دياب إلى توقع، إذا استمر الحصار ومعاقبة اللبنانيين «بتغيير في التوجهات التاريخية للبنان».

٥- وتحت عنوان «انقذوا لبنان قبل فوات الأوان»، ناشد الملوك والأمراء والرؤساء في الدول الشقيقة والصديقة، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى «المساعدة في إنقاذ اللبنانيين من الموت ومنع زوال لبنان».

٦- وحملت كل هذه المطالعات والاستنتاجات، مؤشرات على تبرئة «الطبقة الفاسدة» من المسؤولية، والتهرب من تهمة التقاعس عن مواجهة المخاطر المحدقة، لأن الحكومة التي يرأسها نجحت في «تأجيل الانفجار وليس منعه».

وذهب دياب إلى ابعاد من ذلك إلى تبرير العجز عن التفاوض مع صندوق النقد الدولي بذريعة أن ذلك

«يرتب التزامات على الحكومة المقبلة قد لا تتبناها».

لذا، لا بد من تشكيل حكومة «كنقطة انطلاق نحو طريق الانقاذ».

الاعتراضات

بدأ العرق يتصبب من المشاركين في اللقاء، وكانت الاعتراضات والتملل بادية على الجميع.

واعترضت السفارة الفرنسية أن غريو على تهمة الرئيس دياب للعالم بمحاصرة لبنان، فقالت: العالم لم

يحاصر لبنان، بل هب لمساعدته ومساندته بسخاء، ولا يزال، فيما أنتم بعنادكم وجشعكم وأنانيتكم الصغيرة وامتناعكم عن تشكيل حكومة تحاصرون وطنكم وتجوعون شعبكم.

وقالت غريو: لم نكن ننتظر هذا الاجتماع الذي تأخر لاطلاق صرخة انذار لنا نحن الحاضرين هنا، فالانهيار هو نتيجة لسوء الادارة المتعمد، وليس نتيجة الحصار الخارجي، هو نتيجة مسؤولياتكم منذ سنوات، مسؤوليات الطبقة السياسية، هذه هي الحقيقة، ووصفت الاجتماع بالمحزن.

وحسب المعلومات، قدم السفير الكويتي مداخلة ايضاً اكد فيها ان الكويت والعرب لم يتركوا لبنان، لكن المسؤوليات هي لبنانية. وتحدث ايضاً سفير الاتحاد الأوروبي مشيراً إلى خطة اوروبية متكاملة لدعم لبنان لكن شرط تطبيق الاصلاحات.

ضاق الرئيس دياب وفريقه ذرعا من مطالعة الرد الفرنسي، فكانت الخطوة التي زادت الطين بلة الاسراع إلى قطع البث المباشر لكلمة السفيرة الفرنسية، لحجب قوة خطاب التأييد له، ولكل الطبقة السياسية.

وشارك في الاجتماع الذي عقد في السراي ظهر أمس عدد السفراء وممثلي البعثات الديبلوماسية والمنظمات الدولية في لبنان ضم، السفير الكويتي عبد العال القناعي، السفير العماني بدري بن محمد بن بندر المنذري، السفير القطري محمد حسن الجابر، السفير المصري ياسر محمد علوي يرافقه المستشار شيرين الشهاوي، القائم بالأعمال في السفارة العراقية أحمد جمال كنهش، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح، سفير الإتحاد الأوروبي رالف طراف، السفير الياباني تاكيشي أوكوبو والسكرتيرة الأولى في السفارة ماكي ياماغوشي، السفيرة الإيطالية نيكوليتا بومباردييري والسكرتير الأول في السفارة إيمانويل دب أندرس، السفيرة الأميركية دوروثي شيا، السفيرة الكندية شاننتال شاستناي، السفيرة الفرنسية آن غريو، السفير الروسي ألكسندر روداكوف، السفير النرويجي مارتن إيتريفيك، السفير التركي علي باريش أولوزوي، السفير الصيني وانغ كيجيان، السفير البريطاني مارتن لونغن، القائم بأعمال السفارة الألمانية مايكل روس، نائبة رئيسة البعثة السويسرية ماغا مختار، السكرتير الأول في السفارة الدنماركية توماس إيليرتزن، المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جوانا ورونيكا، ممثلة البنك الدولي في لبنان منى كوزي والخبير وسام حركة.

وحضر اللقاء الوزراء زينة عكر، غازي وزني، راوول نعمه، رمزي المشرفية، ومستشاري رئيس الحكومة خضر طالب والسفير جبران صوفان.

ومع ذلك يصل اليوم السفير الفرنسي المكلف بتنسيق المساعدات الدولية للبنان بيار دوكان إلى بيروت على رأس وفد اقتصادي فرنسي، وعلى جدول أعماله لقاءات مع عدد من المسؤولين.

وفي غمرة النقاش الدائر حول من يتحمل مسؤولية الانهيار، وفي الوقت الذي يهيم فيه الرئيس المكلف سعد الحريري حسم خياراته، رمى التيار الوطني الحر بكرة النار مجدداً إلى الحريري، من زاوية دعوته إلى الإسراع بتأليف الحكومة، والغمز من قناة الاستعداد لتقديم الدعم لها، حتى تنهرب الفئة الحاكمة (الأكثرية النيابية وحكومة تصريف الاعمال) من مخاطر الانهيار الذي حذر منه دياب.

وحسب مصادر متابعة في موقف باسيل وتياره لجهة التمسك بشروط التأليف، ووضع جدول أعمال للحكومة قبل تأليفها، فضلاً عن دعم رفع الحصانة عن الشخصيات النيابية والأمنية التي طالها قرار المحقق العدلي القاضي طارق البيطار للمثول امامه بعد رفع الحصانات عنها، نيابياً وحقوقياً وادارياً.

ويبلغ الرئيس الحريري كتلة المستقبل قراره اليوم، وسط أجواء غير مريحة، من دون الذهاب إلى خطوة تُعزّز وضعيّة فريق العهد.. ومع استمرار التكتّم المطبق يخيم على تفاصيل اللقاء الذي جمع بين الرئيس بري والحريري ولم ترشح اي معلومات تؤكد أو تنفي حصول هذا اللقاء، في حين كشفت مصادر متابعه لملف تشكيل الحكومة ان، مساعي التشكيل تبدو متوقفة وليس ما يبشر بتحقيق اي اختراق متوقع بهذا الخصوص، لاسيما مع إعلان الامين العام لحزب الله حسن نصرالله عن افكار جديدة لحل أزمة تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي غمرة هذه الحركة الجديدة، علمت «اللواء» أن البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي يزور رئيس الجمهورية في اليومين المقبلين بعيد عودته من الفاتيكان حيث شارك في يوم الصلاة والتأمل من أجل لبنان.

ويُرتقب ان تكون للرئيس المكلف اجتماعات مفترضة للحريري بنواب كتلة المستقبل وبرؤساء الحكومات السابقين، وبلقاء آخر مع الرئيس نبيه بري، ليحدد طبيعة خطوته المقبلة سواء حمل تركسية حكومية جديدة الى رئيس الجمهورية ميشال عون او الاعتذار عن مهمة التكليف والاتفاق على البديل.

في هذا الوقت، إستأنف السفير المصري في لبنان ياسر علوي حركته فزار الرئيس الحريري في حضور المستشار باسم الشاب، وعرض معه آخر التطورات والمستجدات السياسية في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

الوزير القطري

وفي اول لقاء له، زار وزير الخارجية القطرية رئيس الجمهورية ميشال عون رافقه سفير قطر في بيروت محمد حسن الجابر، وغادر من دون الادلاء بأي موقف، متوجهاً الى عين التينة حيث استقبله الرئيس نبيه بري. ثم التقى الرئيس الحريري بعيداً عن الاعلام، كما التقى قائد الجيش العماد جوزاف عون، وأكد له استعداد قطر لدعم الجيش.

وذكرت مصادر تابعت الزيارة ان الوزير القطري استمع من الرؤساء الى العراقيين التي تؤخر تشكيل الحكومة، وابدى استعداد قطر للمساعدة في ايجاد الحل وسأل عما يمكن ان تقدمه قطر سواء المخارج الممكنة لتشكيل الحكومة او في اوجه الدعم الاخرى، لكنه لم يدخل في تفاصيل المساعدات التي يمكن تقديمها بلاده، لكنه لم يحمل مبادرة او افكاراً محددة.

وحسب المعلومات الرسمية من قصر بعبدا، ابلغ عون الوزير القطري «ترحيب لبنان بالدعم الدائم الذي تقدمه قطر في المجالات كافة، شاكراً ما يبديه امير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني من اهتمام للمساعدة على تجاوز الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، وتداعياتها على مختلف الصعد».

وأشارت مصادر سياسية لـ«اللواء» إلى أن وزير خارجية قطر لم يحمل معه أي مبادرة محددة انما أكد لرئيس الجمهورية وقوف بلاده إلى جانب لبنان في كل المجالات وأهمية المحافظة على أستقراره، مبدية جهوزية قطر لأي مساعدة تطلب منها لحل الأزمات الموجودة فيه.

وأوضحت المصادر أن الوزير القطري شدد على أن ما يهيم قطر هو رؤية لبنان وشعبه يشعرون بالراحة معرباً عن قلقه للأوضاع التي يشهدها لبنان. وكشفت أنه نقل استعداداً طيباً للمساهمة في أي مساعدة تطلب من بلاده وفي أي مجال وكرر ذلك أكثر من مرة خلال اللقاء.

ولفتت إلى أن رئيس الجمهورية نقل إلى الوزير القطري ترحيبه بمساعدة قطر ووقوفها إلى جانب لبنان واللبنانيين لتجاوز الظروف التي يمرون بها والتي ترجمت في محطات عدة على مر السنوات. وفهم أن الرئيس عون شرح لضيفه المعطيات المتصلة بالأزمة الراهنة وتأخير تأليف الحكومة. لكن مصادر أخرى، لم تستبعد أن يكون الوزير القطري يقوم بمهمة حميدة تتصل بتأليف الحكومة مبدئياً الاستعداد لأي مساعدة في هذا المجال.

وصفت مصادر دبلوماسية زيارة وزير الخارجية القطري إلى لبنان بالمهمة في هذا الطرف الصعب والدقيق الذي يمر به حالياً، وأشارت إلى أنه لم يحمل خطة مفصلة لمساعدة لبنان ولكنه أبدى نوايا جديّة ورغبة لمد يد المساعدة في النواحي والقطاعات التي يحتاجها الشعب اللبناني. وإذ شددت المصادر على أن الوزير القطري استفسر بدقة عن مكامن الأزمة التي تعصف بلبنان وما يمكن أن تقدمه بلاده للمساعدة ولاسيما في حل أزمة تشكيل الحكومة الجديدة وإعداد بنقل ماسمعه من المسؤولين إلى حكومة بلاده.

وحسب ما ذكرت وكالة الأنباء القطرية (قنا) فإن الوزير القطري أبلغ العماد عون أن بلاده خصصت ٧٠ طناً من المواد الغذائية للجيش اللبناني شهرياً، لمدة سنة. وشدد على دعم قطر للبنان وجيشه، مشيداً بدور الجيش اللبناني خلال أزمة انفجار مرفأ بيروت.

جنبلاط للتأميم

وفي وقت تجمع عدد من المحتجين صباحاً على اوتوستراد الرئيس اميل لحود باتجاه الصياد قرب وزارة الطاقة، احتجاجاً على التقنين الكهربائي القاسي، بقيت الطوابير امام المحروقات طويلة ولم تخل من الاشكالات بين المواطنين، وبين عناصر امن الدولة ايضا وهذا ما حصل على محطة في فرن الشباك. في المقابل، أعلن رئيس تجمّع الشركات المستوردة للنفط جورج فياض ان مصرف لبنان خرق جدار الأزمة، بفتح اعتمادات باخريّين محمّلين بالبزنين راسيتين في عرض البحر، وستقرّغ حمولتهما خلال يومين «الأمر الذي يحلّ الأزمة لمدة أقصاها ٢٥ يوماً» على حدّ ما.

وفي السياق، غرّد رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط عبر حسابه على «تويتر»: «في انتظار تشكيل الوزارة وحل معجزة من سيعين الوزيرين والامر قد يطول، لماذا لا نعتد في موضوع الكهرباء الحل الذي اعتمده زحلة بعيداً عن أخطبوط وزارة الموارد. أما قطاع النفط الذي يعاني من نفس المرض فإنني ادعو الى تأميمه من قبل الدولة ومحاسبة وتغريم اصحاب الشركات اياً كانوا».

اجتماع رفع الحصانة

قضائياً، دعا الرئيس بري إلى جلسة مشتركة لهيئة مكتب مجلس النواب ولجنة الإدارة والعدل يوم الجمعة المقبل لدرس طلب رفع الحصانة في ملف تفجير المرفأ. كما وقّع مشاريع القوانين التي أقرها مجلس النواب في مقدّمها قانونا الشراء العام والبطاقة التمويلية على أن يحيل مشاريع القوانين إلى السلطة التنفيذية.

صحياً، أعلنت وزارة الصحة العامة في تقريرها اليومي عن تسجيل ٢٩٤ إصابة جديدة بفيروس كورونا، مع تسجيل حالتها وفاة خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، ليرتفع العدد التراكمي إلى ٥٤٥٠٦٥ إصابة مثبتة مخبرياً منذ ٢١ شباط ٢٠٢٠.

لبنان .. المجتمع الدولي.. وشرعية الانتخابات

٠٦ تموز ٢٠٢١ ٠٨:١٦

العميد الركن خالد حماده

لا تمتثل أي إشارة للخروج من المياه الآسنة التي تتخبط بها المنظومة السياسية، والجدار المرفوع بوجه اللبنانيين وما بينهم قد أصبح عصياً على بناته. لم تعد الخطب المذهبية التي امتهنها الوزير باسيل من حين لآخر قابلة لإحداث أي إختراق، كذلك هي حال سرديات المقاومة التي درج الأمين العام لحزب الله على استخدامها لإضفاء الثقة على قدرة طهران وحزب الله على امتلاك المخارج الإستثنائية. الفقر والجوع وطوابير النذل أمام محطات الوقود والصيدليات أحبطت كل السرديات. أضحى المواطن في لبنان إلى أي منطقة أو طائفة انتمى، مدركاً أنّ كلّ العناوين المرفوعة لم تكن سوى فيضٍ من أوهام دفع ثمنها من استقراره ومستقبله ومواطنيته. البنزين الإيراني الذي ربما يحجم العديد من اللبنانيين على التذكير به، التحق مؤخراً بكلّ البناءات الوهمية للإقتصاد الممانع، الذي اقتصر تعبيراته على تصدير حبوب الكبتاغون الى الدول العربية للقضاء على آخر ما تبقى من العلاقات الإقتصادية للبنان. وبالتوازي مع ذلك سُجّلت آخر معالم سقوط الدبلوماسية اللبنانية بزيارة إسماعيل هنية لبيروت - هو الذي لم يكن لديه أية إطلالة إعلامية من أي عاصمة عربية - لوضع الرؤساء الثلاثة بتداعيات انتصار غزة. المغزى ليس في استخدام هنية لبيروت كمنصة متاحة لكلّ عابر سبيل، بل في إحجام لبنان، هو الذي لا يزال مقحماً بتكليف شرعي في الصراع، عن بحث الموضوع مع جامعة الدول العربية أو مع جمهورية مصر العربية التي أدارت بكفاءة مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار.

الحراك الدولي الذي ظهر مؤخراً في الأروقة الدولية دفع بالأزمة اللبنانية مجدداً الى شرفة الإهتمام، وبالطبع ليس من قبيل الضرورة التي تتكىء عليها الطبقة السياسية اللبنانية في ممارسة إستثنائها وفسادها. لقاء الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين كان المقدمة التي أطلقت دينامية دولية عبّر عنها لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن ونظيره الفرنسي لودريان مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية فيصل بن فرحان على هامش إجتماع وزراء مجموعة العشرين في إيطاليا لبحث الأزمة اللبنانية، واستتبع ذلك بإجتماع وزير الخارجية الأميركي مع البابا فرنسيس قبل انعقاد إجتماع قادة الكنائس المسيحية في لبنان.

لقاء وزيريّ الخارجية الفرنسي والأميركي الذي سبقه تأكيد أميركي على دعم المبادرة الفرنسية، يؤكد أنّ فرنسا أضحّت مدركة أنّ أجندتها المعلنة التي حاولت ملاءمتها مع الصراعات الداخلية اللبنانية ليست مبدلاً قابلاً للنجاح، وإنّ التدخل الأميركي وإن بشكل غير مباشر يشكّل دافعاً معنوياً ومحفزاً لطهران الساعية لترتيب موقعها في الأجندة الأميركية. وبهذا المعنى يشكّل الملف اللبناني أحد منصات تبادل الرسائل الباردة بين

واشنطن وطهران، بصرف النظر عن تبلور حلول قريبة. هذا بالإضافة أن إشتراك وزير الخارجية السعودي في الاجتماع المذكور سيشكل حافزاً إضافياً لكل من طهران والرياض بإضافة منصة جديدة الى جانب منصة بغداد التي انطلقت للحوار بينهما. ربما يندفع الجانب الإيراني للحوار ليقينه أنه سيؤسس لانتزاع إعترااف بسيطرته على لبنان، فيما تعتقد المملكة السعودية أن اللقاء يشكل فرصة لتثبيت الإستقرار في لبنان بضمانة دولية وهو مقدّمة لانحسار دور الميليشيات وعودة الدولة.

على المقلب الآخر، شكّل لقاء البابا فرنسيس برؤساء الكنائس المسيحية في لبنان الثمرة الأولى والصدى الدولي الأول للمواقف الصلبة التي صدرت عن البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، والتي أكدت على حياد لبنان الإيجابي وتمسكت بالدستور وبالدولة المدنية. يأتي لقاء وزير الخارجية الأميركي بليكن بالبابا فرنسيس قبل ثلاثة أيام من الاجتماع الكنسي لتأكيد تلازم الدور الذي يؤديه الكرسي الرسولي في الحفاظ على التنوع اللبناني مع المبادرات الدولية المعنية بالإستقرار، وبمعنى أدق إعطاء المبادرة الفاتيكانية مقومات المواجهة وربما الوقوف بوجه ما قد يذهب إليه بعض رؤساء الكنائس بالجناح نحو تحالف الأقليات في المشرق وهو ما عانى منه البطريرك وعانت منه بكركي مراراً.

لا توحى المبادرات الدولية بتوفر مقاربات ناجعة للأزمة اللبنانية، ولكنها تؤكد أن لبنان لن يكون بمنأى عن التسويات التي يتمّ إنضاجها، وهو لا يزال مصنفاً كدولة ضمن المشهد الإقليمي وهذا يشكل بحد ذاته معطى إيجابياً. لكن الجديد أن هذه الدولة الجديدة ستخضع لعملية صياغة جديدة لجهة الدور ومعايير وأطر الحوكمة الرشيدة، عملية مدفوعة بالعقوبات الأميركية والأوروبية التي أضحت من ثوابت الأدبيات الدولية المستخدمة مع لبنان.

يجمع كلّ المتدخلين بالشأن اللبناني، أوروبيون وأميريكيون ومنظمات دولية أن السلطة اللبنانية فقدت شرعيتها، وهذا ما يبرر اللامبالاة الدولية وتمرير الوقت بأقل الخسائر الممكنة لدى مقاربة الأزمة اللبنانية، كما يجمع هؤلاء أن الإنتخابات النيابية المقبلة هي المدخل الحقيقي والضروري لإنتاج منظومة سياسية تتمتع بشرعية جديدة. وما بين ثابتة الإهتمام الدولي بلبنان كجزء من مشهد إقليمي جديد، والثابت الزمني الذي يفصلنا عن الإنتخابات المقبلة بما تمثّله من حاجة لأي سلطة الى شرعية جديدة ، يقف لبنان على عتبة أشهر مصيرية قد تدفع بالكثير من المغامرين إلى خيارات غير محسوبة.

الغباء السلطوي بأبشع صورته..!

٠٧ تموز ٢٠٢١ :٠٠٠

نون

تزايدت الإنتقادات اللاذعة لأهل الحكم في الأيام الأخيرة، ولكن يبدو أنها تنزل «برداً وسلاماً» على كبار المسؤولين، الذين يعتبرون زوراً وبهتاناً أن المهاوي التي يتخبط فيها البلد المنكوب وشعبه المقهور هو بسبب حصار الخارج، وليس نتيجة سرطان الفساد في الداخل.

لم يكف حبر المقالة المؤثرة التي كتبها رئيس السفارة البريطانية مارتن لنغدن، ونعى فيها المنظومة السياسية وفسادها وفشلها في تدبير شؤون الناس وتسيير أمور البلد، ووقوعها في شرك المحاصصة وتقاسم مغام السلطة، حتى جاءت كلمات السفيرة الفرنسية النارية آن غريو في الإجتماع الديبلوماسي في السراي مع رئيس الحكومة لتعزز الإدانات الدولية المتلاحقة للمنظومة الحاكمة الغارقة في أنانياتها ومصالحها الفئوية.

لقد وجهت السفيرة الفرنسية الإتهامات مباشرة للفريق الحاكم بتفكير البلد وتجويع الشعب، والعجز عن التصدي للأزمات المالية والإقتصادية، والفشل في تشكيل حكومة، تُطالب بها الدول المانحة لتكون المحاور الشرعي مع عواصم القرار والمؤسسات المالية الدولية، لفتح أبواب المساعدات، والمساهمة في تخفيف أعباء الأنهياري عن كواهل اللبنانيين.

فكان رد السلطة العاجزة والمتخلفة قطع البث المباشر عن الإجتماع، وقبل أن تنتهي السفيرة كلمتها، في تدبير إنفعالي وأحمق، يدين تخلف السلطة وهروبها من الواقع المرير، ويؤكد للملأ في الداخل والخارج سياسة الإنكار والمكابرة التي يمارسها الحكم الحالي في التعاطي مع المشكلات المفصلية التي تُحيق بالبلاد والعباد.

هذا الغباء السلطوي الذي ظهر بأبشع صورته في قطع النقل المباشر للإجتماع الديبلوماسي، لا يقتصر على الذهنية الإعلامية المتخلفة لأصحاب القرار السياسي وحسب، بل يثبت بالصوت والصورة مدى تحجر العقلية الحاكمة في تقبل الرأي الآخر، وعدم الإعتراف بمسؤوليتها في إنهياري البلد وقطاعاته الفاعلة المختلفة، فضلاً عن محاولاتها المستمرة في رمي كرة النار إلى ملعب الأشفاء والأصدقاء.

سياسة التتكر والإنكار لم تعد تنفع في سياسة الترقيع وتغطية الفضائح بمزيد من الشعارات الطائفية والشعبوية، ولا بد لأهل الحكم من الإعتراف بأن ساعة الحقيقة دقت، وأن يوم الحساب آتٍ مهما تطاولوا على الزمن!

البناء

الحريري للاعتذار لحساب حكومة انتخابات... فهل تتولى قطر رعاية المرحلة الانتقالية؟

دياب يحذر من الانهيار الكبير: الحصار مسؤول... والخارج لن يكون بمنأى

صفي الدين: سنحمل مسؤولياتنا... والفساد متحوّر... وجنبلاط لتأميم النفط

كتب المحرّر السياسيّ

في مرحلة تتسم بالانتقالية على مستوى الملفات الكبرى، لا يبدو أن المناخ مؤاتٍ ليحجز لبنان لملفه مكاناً في اهتمامات الكبار، فالتقدّم في الملف النووي الإيراني، كما تؤكد المصادر الدبلوماسية، والتي كان أبرزها ما قاله وزير خارجية ألمانيا هايكو ماس عن حل الكثير من القضايا العالقة بين واشنطن وطهران، لا يعني أن التوقيع سيتم غداً، والحوار الإيراني السعودي الذي تحدثت طهران عن تقدمه بنجاح، لا يعني أن تناوله للملفات الإقليمية سيتم غداً، وعندما يتم ليس هناك ما يقول إن لبنان يقع في أولوية هذه الملفات.

في هذا المناخ تعاود قطر عبر وزير خارجيتها التحرك نحو لبنان، بما يتخطى مجرد العروض الإنسانية كما هو عنوان الزيارة، تحت عنوان تقديم كل مساعدة ممكنة على الخروج من الأزمة، أملاً بأن يقول المعنيون إنهم يرحبون بمبادرة قطرية لرعاية حوار يشبه ما جرى قبيل اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ الذي أسفر عن تفاهم ثلاثي، بنده الأول رئاسي حسمت خلاله رئاسة العماد ميشال سليمان، وبنده الثاني حكومي تشكلت على أساسه حكومة برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة ضمنّت الثلث المعطل بيد تحالف الثامن من آذار، وبنده الثالث نيابي على أساس اعتماد قانون انتخابي يعتمد القضاء، وفيما لم تتضح معالم الدور القطري الجديد، وما إذا كان منسجماً على الأقل مع واشنطن والرياض، قالت مصادر مواكبة لزيارة وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، أنه لم يسمع دعوة صريحة للمبادرة، بقدر ما حاول المعنيون الاستماع لما لديه، والتركيز على الجوانب المالية وشكر كل مساعدة، بينما كانت المعلومات المؤكدة لدى السفارات العاملة في بيروت والعواصم المتابعة للوضع في لبنان تتحدّث عن قرار الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري بالاعتذار عن مهمة تأليف الحكومة، مع ترك التوقيت معلماً بانتظار الاتفاق على حكومة جديدة وعلى اسم رئيسها، على قاعدة توصيفها كحكومة انتخابات، وتحدثت المعلومات عن بدء التشاور في كيفية تأمين الخروج الآمن من مرحلة حكومة الحريري الى الحكومة الجديدة، التي لم تتضح عناوينها وتفاصيلها، والتي يبدو أن قطر ترغب بالوقوف على رعاية ما قبلها وما بعدها وصولاً للانتخابات، بما يضمن ثلاثية مشابهة لثلاثية عام ٢٠٠٨، رئاسة وحكومة وقانون انتخاب، تشكل عناوين مرحلة ما بعد انتخابات عام ٢٠٢٢، وتتبنّى من مجلسها الجديد، وتكون عندها الرياض وواشنطن وطهران وباريس، وربما دمشق على صلة بالتفاهات المطلوبة.

المرحلة الانتقالية ومصاعبها كانت موضوع كلمة رئيس حكومة تصريف الأعمال الدكتور حسان دياب الذي تحدّث أمام السفراء الأجانب والعرب محذراً من خطورة الإنهيار، محملاً الحصار الخارجي للبنان مسؤولية تعقيد الصورة، حيث تمنع المساعدة عن لبنان تحت شعار أولوية الحكومة، معتبراً أن الحكومة الضرورية لكل

عمل إنفاذي لا يجب أن تكون شرطاً للمساعدة، محذراً من أن وقوع كارثة الانهيار ستطال من يعتقدون أنهم بمنأى، وجاءت ردود مستغربة من سفيرتي باريس وواشنطن، للتصل من مسؤولية الحصار، والحديث عن مسؤولية السياسات الخاطئة والفساد وهو ما يردده دياب دائماً محملاً العواصم التي رعت السياسات المعتمدة من الحكومات السابقة وقدمت لها الدعم والتغطية، رغم علمها بتفشي الفساد، بينما يقدّم ملف النازحين وحده مثلاً كافياً للحديث عن مسؤولية الحصار في مفاضة الأزمة.

مخاطر الانهيار تناولها رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله السيد هاشم صفي الدين، مشيراً الى ان الفساد مثل كورونا ينتج متحورات، مؤكداً أن الحزب سيتحمل مسؤولياته، وانه يتابع مساعيه لكنه لن يقف مكتوفاً أمام خطر الانهيار، بينما دعا النائب السابق وليد جنبلاط الى تأميم شركات النفط وملاحقتها لمسؤوليتها عن أزمات المحروقات.

ولم يخرج الدخان الأبيض من بيت الوسط إيذاناً بحسم الرئيس المكلف سعد الحريري موقفه من الملف الحكومي وسط غموض يسود المشهد بين خيارات تتراوح بين توجه الحريري لتقديم تشكيلة حكومية الى بعيدا وإذا رفضها يتوجه للاعتذار أو يذهب فوراً للاعتذار وتكليف شخصية أخرى بموافقة أو اعتذار واستشارات نيابية لتكليف شخصية جديدة يتم التوافق عليها بعد الاعتذار. وأشارت مصادر «البناء» إلى أن «الحريري اتخذ قراره بالاعتذار لكن يجري التشاور مع الرئيس نبيه بري على تخريجة سلسة للاعتذار تسهل التوافق على المرحلة المقبلة من خلال الاتفاق على شخصية أخرى لتأليف الحكومة تحظى بغطاء الحريري». لكن المصادر لفتت إلى أنه «لم تطرح أسماء جديدة مقترحة لتشكيل الحكومة بعد اعتذار الحريري الذي لم يطرح أي اسم بديل عنه». وأفادت مصادر إعلامية الى أن «الحريري كان حاسماً مع بري برفضه تبني أي مرشح آخر»، وأشارت المصادر الى أن «الحريري يتشاور عبر تطبيق «زوم» مع رؤساء الحكومات السابقين وكذلك الأمر مع المجلس الإسلامي الشرعي للعودة بجواب حاسم في ما خصّ اعتذاره من عدمه».

من جهته، جدد تكثّل «لبنان القوي» خلال اجتماعه الدوري الكترونياً برئاسة النائب جبران باسيل التكتل دعوته الحريري الى «الإسراع في تأليف الحكومة برئاسة رحمة بالبلد وناسه»، وأكد في الوقت نفسه «استعداد التكتل لتقديم كل دعم ممكن للحكومة العتيدة في الإصلاحات التي تنوي القيام بها».

في غضون ذلك، برزت زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني الى المرجعيات الرئاسية، وشرح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لبنان للوزير القطري المعطيات التي أدت الى تفاقم الأزمة اللبنانية وتأخير تشكيل الحكومة، وقال «إن قطر وقفت دائماً الى جانب لبنان، وأي خطوة يمكن أن تقوم بها للمساعدة على حل أزmate الراهنة، هي موضع ترحيب وتقدير من اللبنانيين».

بدوره نقل الوزير القطري استعداد بلاده للمساعدة على حل الأزmate التي يعاني منها لبنان على مختلف الصعد، مجدداً التأكيد على وقوف بلاده الى جانب الشعب اللبناني في الظروف الصعبة التي يمرّ بها.

وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب أطلق صرخة مدوية أمام البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في لبنان في القصر الحكومي، ولفت الى أن «لبنان يعبر نفقاً مظلماً جداً، وبلغت المعاناة حدود المأساة، فالأزمات الحادة التي يعيشها اللبنانيون، على مختلف المستويات الحياتية والمعيشية والاجتماعية

والصحية والخدماتية، تدفع الوضع في لبنان نحو الكارثة الكبرى التي تتجاوز تداعياتها أي قدرة على الاحتواء، وبالتالي أصبح أمام واقع لبناني مخيف. الصورة أصبحت واضحة: لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة». وأكد أن «الخطر الذي يهدد اللبنانيين لن يقتصر عليهم. عندما يحصل الارتطام الكبير، سيتردد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد، في البر والبحر. لن يستطيع أحد عزل نفسه عن خطر انهيار لبنان. إن الاستقرار في لبنان هو نقطة ارتكاز الاستقرار في المنطقة. ومع وجود نحو مليون ونصف المليون نازح سوري ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، سيكون من الصعب التكهن بنتائج انهيار الاستقرار في لبنان. إن هذه الوقائع تدفعنا للتأكيد أن العالم لا يستطيع أن يعاقب اللبنانيين أو أن يدير ظهره للبنان، لأن الاستمرار في هذه السياسة سيؤدي حتماً إلى انعكاسات خطيرة فتخرج الأمور عن السيطرة».

هذا الموقف استدعى رداً سريعاً وعالي السقف من السفارة الفرنسية آن غريو قالت فيه ان هذا الاجتماع يأتي متأخراً، وان الازمة اللبنانية هي نتاج سوء ادارة استمرت عقوداً وليست نتاج حصار خارجي، مذكرة بالدعم الذي تقدّمه باريس وشركاؤها للبنان منذ شهر من دون أن تنتظر دعوة دياب إياهم، لإنقاذ لبنان.

أما الموقف الحاد، فخرج من السفارة الأميركية دوروثي شيا التي ردت بشكل غير مباشر على كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الذي وجّه انتقادات لاذعة للإدارة الأميركية بحصار لبنان، ما أدى إلى تفاقم الأزمات المختلفة. فأشارت السفارة الأميركية خلال اجتماع السراي بحسب معلومات «البناء» إلى أنه «هناك نوع من التهرب من المسؤولية، وعندما يلوم أحد على التنازع الولايات المتحدة لا يمكن تقدير ذلك. والمطلوب أن يتحمل المسؤولية الأشخاص المعنيون بها وليس نحن». وأكدت شيا أننا «لن نترك شعب لبنان، ولدي زملاء يحضرون رزمة إنسانية لأن هناك مشاكل في الغذاء، لذلك نركز على اللبنانيين دون اللاجئين». مضيفة: «لم نتحرك وفق طلب من أحد، بل بناء على حاجة الشعب للخدمات ونقوم بواجبنا. قدمنا ٧،٣ مليار دولار لدعم القوى الأمنية والجيش اللبناني. ومنذ أسبوعين ٥٩ مليون دولار، وقائد الجيش العماد جوزيف عون يمكنه استخدامه المبلغ لطاقمه».

وخلاصة المداولات بين السفراء والوزراء بحسب مصادر معنية لـ«البناء» بأن «لا دعم مالي وسياسي دولي للبنان، قبل تأليف حكومة جديدة تحظى برضا الشعب أولاً والمجتمع الدولي ثانياً، وحتى ذلك الحين ستتولى الأمم المتحدة وبعض الدول تأمين مساعدات عينية وغذائية، وبعض الدعم المالي الإنساني للحد من الأزمات وتعزيز صمود المواطنين».

وأوضح رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله» السيد هاشم صفي الدين الى أن «الوقت ليس متاحاً لحل كل الأزمات التي تراكمت على مدى سنوات وقد تنتج ما هو أسوأ، ليس فقط كورونا من ينتج متحورات فيروسية، كذلك الأزمة في لبنان تنتج متحوراً في الفساد ونحن نعيش اليوم الفساد اللبناني المتحوّر ٢٠٢١، ونحن من الطبيعي أن نتحمل المسؤولية ونقوم بكل ما هو ممكن لإنقاذ الوطن ونحن نصارح الناس أن ما يعيشه لبنان حالة خطيرة ليس لأن لبنان مفلس، بل لأنه أريد له أن يلبس ثوب الإفلاس، فالإمكانات والموارد موجودة، ونحن لم نستقل من مسؤولياتنا ولكن أعطينا فرصاً ولا زلنا نعطي فرصاً للحلول، لا زلنا في الوقت الذي يمكن أن ننقذ فيه لبنان قبل الكارثة الكبيرة».

وبقيت الطوابير أمام محطات المحروقات ولم تخل من الاشكالات بين المواطنين وبين عناصر أمن الدولة أيضاً. وهذا ما حصل امس على محطة في فرن الشباك. في المقابل، تم الحديث عن حلحلة قريبة وأفيد أن «مصرف لبنان خرق جدار الأزمة، بفتح اعتمادات باخرتئين محمّلتين بالبنزين راسيتين في عرض البحر، وستفرغ حمولتهما خلال يومين الأمر الذي يحلّ الأزمة لمدة أقصاها ٢٥ يوماً وفق ما قالت مصادر الشركات المستوردة للنفط.

وأشارت أوساط معنية في الملف لـ«البناء» الى أن «أحد أهم اسباب الازمة هو تأخر مصرف لبنان عن فتح الاعتمادات»، كاشفة عن وجود أربع بواخر نفط لم تفرغ حمولتها بسبب تأخر المصرف المركزي عن صرف الاعتمادات».

وغرّد رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط على «تويتر»: «في انتظار تشكيل الوزارة وحل معجزة من سيعين الوزيرين والامر قد يطول، لماذا لا نعتمد في موضوع الكهرباء الحل الذي اعتمده زحلة بعيداً عن أخطبوط وزارة الموارد. أما قطاع النفط الذي يعاني من نفس المرض فإنني ادعو الى تأميمه من قبل الدولة ومحاسبة وتغريم اصحاب الشركات اياً كانوا».

على صعيد قانون البطاقة التمويلية الذي اقره المجلس النيابي لفتت مصادر «البناء» الى أن «البطاقة التمويلية تدرس في اللجنة الوزارية بعيداً عن الإعلام لإعداد مشروع ترشيد الدعم بموازاة إقرار البطاقة التمويلية»، لكنها كشفت الى أن المشكلة الاساس في تنفيذ البطاقة التمويلية هي مصادر تمويل البطاقة التي لم يتم تأمينها حتى الآن».

وبرزت حلحلة على صعيد أزمة الدواء، حيث أعلن وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال حمد حسن أن «الاتفاق مع مصرف لبنان المركزي قضى بتحديد الدعم الشهريّ للدواء بمبلغ ٥٠ مليون دولار وفق أولويات تحدّدها الوزارة».

على صعيد آخر، دعا الرئيس بري إلى جلسة مشتركة لهيئة مكتب مجلس النواب ولجنة الإدارة والعدل يوم الجمعة المقبل لدرس طلب رفع الحصانة في ملف تفجير المرفأ. كما وقّع مشاريع القوانين التي أقرّها مجلس النواب في مقدّمها قانونا الشراء العام والبطاقة التمويلية على أن يحيل مشاريع القوانين إلى السلطة التنفيذية. وشككت مصادر «البناء» بقرار المحقق العدلي طارق البيطار واقتصاره على شخصيات معينة واستثناء شخصيات أخرى، مشيرة الى أن القرار الظني الذي أصدره بيطار لن يؤدي الى نتيجة على المستوى القانوني متسائلة عن عدم صدور التقرير الأمني لكشف سبب دخول الباخرة التي حملت النيترات والجهة التي تملكها والتي سكتت عن دخولها ورسوها في المرفأ لمدة طويلة، كما كشفت المصادر أن باخرة النيترات كانت متجهة الى تركيا فسورية، لكن تم كشفها فاضطرت الى الدخول الى لبنان وذلك لنقل النيرات الى سورية».

وفي سياق ذلك، أعلنت الغرفة الدولية للملاحة في بيروت في بيان، «أن استمرار تراجع خدمات وأداء محطة الحاويات في مرفأ بيروت، بسبب انخفاض عدد الرافعات الجسريّة الصالحة لتفريغ وشحن سفن الحاويات، أدى إلى تجدد أزمة ازدحام البواخر خارج الأحواض، في انتظار حلول دورها للرسو والعمل على رصيف المحطة».

نداء الوطن

"جلسة مشتركة" الجمعة: "عد عكسي" للحصانات

عون يستدرج "دوحة ٢" ودياب "بهدلنا قدام الأجانب!"

٧ تموز ٢٠٢١ : ٥٩

الأولى

هزلت بكل المقاييس، ميدانياً حيث تتناسل مشاهد الذل على امتداد الخريطة الوطنية ولم يعد الاقتتال على محطات الوقود يستثني أفراد السلك الواحد كما حصل أمس بين عناصر أمن الدولة في فرن الشباك، وسياسياً مع اشتداد عوارض الانفصام عن الواقع وتفاقم حالة النكران والتتكّر للمسؤوليات والوقائع على مستوى الطبقة الحاكمة، وصولاً إلى "استغباء" الداخل والخارج بتسويق نظرية "الحصار الخارجي" على اللبنانيين، وتحميل الدول الشقيقة والصديقة مسؤولية ما اقترفت أيادي السلطة من سرقات وهدر ونهب للمال العام والخاص.

فعلى خطى الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله الذي "دشن" مساء الاثنين حملة تحامل متجددة على المجتمع الدولي تحت شعار اتهامه بالانسياق وراء أجندة "الحصار الأميركي" على لبنان، أطلّ أمس رئيس حكومة ٨ آذار حسان دياب من منبر السراي الحكومي موبخاً ومؤنباً السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في لبنان، على اعتبار أنّ دولهم تفرض "حصاراً مطبقاً" على البلد وتزيد من معاناة أبنائه، في خطاب خشبي ممجوج لا يصحّ به سوى القول الشعبي: "بهدلنا قدام الأجانب"... لا سيما وأنه استفزّ بكلامه الفجّ السفراء الأجانب والعرب على حد سواء، ما استدعى رداً فورياً قاسياً من السفارة الفرنسية آن غريو أخرجت به دياب إلى درجة اضطر معها القيّمون في السراي، إلى الإيعاز بوقف النقل التلفزيوني وقطع بث كلمتها مباشرة على الهواء.

وفي التفاصيل، ما أن أنهى رئيس حكومة تصريف الأعمال "محاضرته" في السفراء والديبلوماسيين الذين استدعاهم إلى اجتماع عاجل في السراي الكبير ليحمّل دولهم مسؤولية "قطع أنفاس البلد"، تحت طائل تهديدهم بأنّ الانهيار اللبناني "سيتردد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان، واستمرار الحصار سيدفع لتغيير التوجهات التاريخية لهذا البلد"، حتى تصدّت له السفارة الفرنسية بعنف فردّت له صاع "البهدلة" صاعين، مؤكدة أنّها كزملاتها في البعثات الدبلوماسية المعتمدة لم يتوقعوا استدعاءهم "لإطلاق صرخة إنذار في وجهنا تحملنا مسؤولية الانهيار"، وأضافت مخاطبةً دياب: "لا يا دولة الرئيس، الحقيقة أنّ الانهيار هو نتيجة سوء إدارتكم وتقاেসكم ونتيجة مسؤوليتكم أنتم والسلطة السياسية".

وإثر قطع النقل المباشر لكلمة غريو، نقل المجتمعون أنّ السفارة الأميركية أعقبت نظيرتها الفرنسية بمداخلة أثنت فيها على ردّها، في معرض تأكيد مسؤولية السلطة السياسية اللبنانية عن الانهيار الحاصل، كما كان ردّ عربي من السفير الكويتي عبد العال القناعي على اتهامات دياب، فنكّره بأنّ الأشقاء العرب لم يتركوا يوماً لبنان ولطالما مدّوا أيادي العون له على امتداد تاريخ أزماته.

وبالفعل، على ما قال رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع في معرض استهجانه كلام دياب: "كان المشهد (أمس) في السراي محزناً جداً كما هو كل يوم في بعدا او غيرها من المقرات الرسمية، والحزن الأكبر يكمن في طلب المساعدة من الآخرين في الوقت الذي نضيّع فيه وقتنا وجهدنا وما تبقى لنا من إمكانيات إهمالاً وتسيباً وفساداً ولا مبالاة"... بدا رئيس الجمهورية ميشال عون أمس كمن يستجدي مسعى قطرياً على نسق "دوحة ٢" لحل الأزمة الحكومية، بعدما أوصد الأبواب أمام كل المبادرات الخارجية والداخلية للحل.

إذ، وبينما لاذ المسؤول القطري بالصمت الإعلامي أثناء جولته على بعدا وعين التينة وبيت الوسط والبرزة، لاحظت أوساط ديبلماسية أنّ رئيس الجمهورية حاول اغتنام فرصة زيارة وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لاستدراج قطر إلى المبادرة واتخاذ "أي خطوة يمكن أن تقوم بها للمساعدة على حل أزمت لبنان الراهنة"، وفق ما قال لضيفه القطري، محملاً بذلك زيارته "أبعاداً مفتعلة تستدرج مبادرة حكومية ما من الدوحة". وهذا ما عكسه بشكل غير مباشر إعلان مكتب الإعلام في قصر بعدا عن أنّ عون قدّم أمام آل ثاني "شرحاً للمعطيات التي أدت الى تفاقم الأزمة وتأخير تشكيل الحكومة"، مع توجيهه رسالة إطرء إلى "سمو أمير قطر لما يبديه من اهتمام للمساعدة على تجاوز الظروف الصعبة التي يمرّ بها لبنان وتداعياتها على مختلف الصعد".

في الغضون، وبعدما سلك ملف الاستدعاءات وطلبات رفع الحصانة عن المدعى عليهم في جريمة انفجار الرابع من آب طريق التبليغات الرسمية إلى الجهات المعنية، حدّد رئيس مجلس النواب نبيه بري يوم الجمعة المقبل موعداً لعقد "جلسة مشتركة" لهيئة مكتب المجلس ولجنة الادارة والعدل، لدرس طلب رفع الحصانة (عن النواب علي حسن خليل وغازي زعيتر ونهاد المشنوق) الذي ورد من وزارة العدل والنيابة العامة التمييزية. ورأت مصادر قانونية أنه ابتداءً من موعد انعقاد الجلسة المشتركة يمكن القول بأنّ "العد العكسي" انطلق للبت بطلب المحقق العدلي القاضي طارق بيطار، رفع الحصانات النيابية عن النواب المدعى عليهم خلال المهلة الدستورية المحددة بفترة أسبوعين، لكنها لم تخف في الوقت عينه توجسها من أنّ "طريق المجلس لن تكون معبدة خلال هذين الأسبوعين أمام المصادقة بسهولة على الطلب"، لا سيما في ظل الإمكانيات المجلسية المتاحة لتسويق الموضوع عبر إخضاعه "عملية استنزاف بيروقراطية، تبدأ على سبيل المثال بعدم تقديم الهيئة المشتركة تقريرها حول طلب المحقق العدلي في المهلة المحددة وترك الموضوع للهيئة العامة، التي يمكن لها أيضاً ألا تبت الموضوع وتكتفي بأخذ العلم بطلب رفع الحصانة وتقرر منح الهيئة المشتركة مهلة زمنية إضافية لدرس الملف ومدى جدية الاتهامات الموجهة إلى النواب المدعى عليهم".

هجوم ديبلماسي مرتدّ على دياب: أين حكومة تصريف الأعمال من دورها؟

٧ تموز ٢٠٢١ : ٠١ : ٥٩

غادة حلاوي

هجوم ديبلماسي عنيف تعرض له رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب خلال استقباله السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في لبنان. إستدعاهم ليشتكو لهم فشتنوا عليه وعلى غيره من

المسؤولين أعنف هجوم يتعرض له رئيس حكومة في لبنان. كان يمكن لمثل هذا الكلام ان يكون مثار استنكار بالنظر الى توجيهه الى رئيس حكومة، لولا ان الدبلوماسيين وللأسف لامسوا الواقع على حقيقته المرة، وكان يمكن القول انه شأننا ولا دخل لهم لولا ان استعنا بهم واستتجدنا بمساعدتهم ومن يدق الباب لا بد ان يسمع الجواب.

بالاستناد الى المتعارف عليه بكثرة المستشارين حوله، فليس معروفاً بعد من الذي نصح رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب باستضافة السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في لبنان، الى لقاء غابت عنه ورقة العمل المعدة مسبقاً. اجتماع خصص لكلمة منقولة مباشرة على الهواء لدياب اطل من خلالها على امتداد ما يزيد على عشر دقائق، شاكياً الحصار الدولي على لبنان مستجداً بالدول الصديقة لمساعدة لبنان.

فالوزراء في حكومة تصريف الاعمال الذين حضروا كذلك السفراء المعتمدون والذين غاب عنهم السفير السعودي وليد بخاري، لم تكن لديهم فكرة مسبقة عن هدف اللقاء ولا الموضوعات المدرجة على جدول البحث. لبي وزير المالية غازي وزني الدعوة لاجتماع في السراي ليتبين له لاحقاً ان الاجتماع مخصص للسفراء والبعثات الدبلوماسية، كذلك استفسر هؤلاء لدى وصولهم عن موضوع الدعوة واسبابها، ليتبين ان دياب الذي حدد لحكومته تصريف أعمال في نطاقها الضيق، أطل ينصح الدول الصديقة ان الحصار المفروض يدفع ثمنه الشعب محذراً من ان لبنان على شفير كارثة، وكأنه لا يعلم ان تقاعس حكومته عن مسؤولياتها هو الكارثة بحد ذاتها.

بكلمة لم تأت بجديد ارتأى رئيس حكومة لبنان ان يشكو امره وأمر المسؤولين الى الدول الشقيقة والصديقة من خلال ممثليها. ولكن حصل ما لم يكن في حسبانها، حيث غابت اللياقات الدبلوماسية عن اصول المخاطبة بين الرئيس وضيوفه ليتعرض الى هجوم عنيف على ما قاله، لا سيما ذلك المتعلق بالحصار الدولي المفروض على لبنان. إنتفض ممثلو الدول لكرامة دولهم فيما كان وضع لبنان في الحضيض.

دعا دياب "العالم لإنقاذ لبنان"، وناشد "الأصدقاء والأصدقاء أن يقفوا إلى جانب اللبنانيين" ولأن "القاعدة الشرعية تقول "لا تزر وازرة وزر أخرى"، دعا لعدم محاسبة الشعب اللبناني على ارتكابات الفاسدين، وتابع: "ساعدونا في إنقاذ لبنان قبل فوات الأوان"، وأضاف: "أصبح ربط مساعدة لبنان بتشكيل الحكومة يشكل خطراً على حياة اللبنانيين وعلى الكيان اللبناني، لأن الضغوط التي تُمارس والحصار المطبق على لبنان لا يؤثر على الفاسدين، بل يدفع الشعب اللبناني وحده ثمناً باهظاً يهدد حياته ومستقبله كما يهدد لبنان كنموذج ورسالة في العالم"، وقال: "لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة".

واستدعت مواقف دياب ردوداً من غالبية السفراء فعقبت السفارة الفرنسية أن غريو مذكرة دياب بالمساعدات التي قدمتها بلادها الى الشعب اللبناني مؤكدة ان الحكومة اللبنانية يجب ان تساعد نفسها وشعبها، مشيرة الى ان الاصلاحات لا تعتبر كذلك الا اذا دخلت حيز التنفيذ والتطبيق، وقالت غريو ان الحكومة المستقلة قادرة، حتى في وضع تصريف الاعمال، ان تفاوض الهيئات المالية الدولية لمعالجة التدهور الخطير الذي وصل اليه الوضع في لبنان. وقدمت ما يشبه برنامج عمل للمرفأ والكهرباء وقالت نحن سبق وان وقفنا الى جانب لبنان

ولكن اين هم اللبنانيون والسياسيون في لبنان؟ ولماذا لم يفعلوا شيئاً للحد من الهدر ومكافحة الفساد؟ وحمّلت غريو مسؤولية ما آل اليه الوضع في لبنان الى ادارة خاطئة من المسؤولين في الدولة الذين تعاقبوا، في وقت يستمر ارتكاب الاخطاء.

وقالت: "نعم الوضع مخيف، لكن المخيف دولة الرئيس هو أن الافقار القاسي اليوم هو نتيجة هذا الانهيار، وهو نتيجة لسوء الادارة والتقاعد عن العمل لسنوات، وليس نتيجة حصار خارجي، بل نتيجة مسؤوليات الجميع لسنوات، مسؤوليات الطبقة السياسية. هذه هي الحقيقة".

واعتبرت السفيرة الاميركية دوروثي شيا في مداخلة لم تخلُ من الحدة ان تحميل مسؤولية الأزمة لاصدقاء لبنان هو أمر مجافٍ للحقيقة، متسائلة عن مدى جدوى برامج المساعدات في ظل غياب نهج اصلاحي، وفي ظل خطط لم تقترن بالتطبيق مشيرة الى مساعدات بلادها لمختلف القطاعات لا سيما الجيش، وتابعت: "نساعدكم وانتم تشتموننا عبر شاشات التلفزة".

وأيد السفير البريطاني كلام زملائه مطالباً دياب بالقيام بخطوات مسؤولة من خلال تفعيل حكومة تصريف الاعمال، كما دعا المسؤولين الى سرعة تشكيل حكومة في حين سألت السفيرة الايطالية نيكوليتا بومباردييري عن المؤسسات في لبنان، وقالت: سبق وان تقدمنا بجملة مشاريع في قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي كلها توقفت بسبب غياب الدولة والمؤسسات.

أما السفير الكويتي عبد العال القناعي فتوجه الى دياب بالقول: "أعتبر انك لم تقصد ما قلته. ساعدوا انفسكم كي نساعدكم. كلنا وقفنا الى جانب لبنان ولا احد من الدول المشاركة لم يقف جنبه، ولكن اين هم السياسيون واين حكومة تصريف الاعمال من دورها واين الحكومة المفترض ان تتشكل؟".

ولوحظ ان النقل المباشر للاجتماع مع السفراء والديبلوماسيين توقف بعدما استمر الى ما بعد انتهاء كلمة رئيس الحكومة، ليقطع على مداخلات السفراء الذين اجمعوا على رفض الحديث عن حصار خارجي للبنان، مطالبين حكومة تصريف الاعمال بأن تقوم بدورها وبسرعة تشكيل الحكومة. وما كان يُفترض ان يكون مناسبة لمساعدة لبنان تحول بفعل سياسة التهرب من المسؤولية سجلاً، مع من وصفهم دياب رسلاً لبنان في دولهم وأثار بلبلة بين المجتمعين الذين سجلوا سابقة بالرد على كلام رئيس الحكومة، ورفض اتهاماته ليتبين ان ممثلي الدول المعتمدين في لبنان خلعوا القفازات الدبلوماسية وأظهروا فيضاً من الغيظ تجاه المسؤولين في لبنان، ولم يتردد بعضهم في توجيه عبارات قاسية بحق المسؤولين في لبنان واتهام دياب وحكومته بالتقاعد عن القيام بدورهما، وعدم التفاوض مع صندوق النقد وتحميل الجميع مسؤولية عدم تشكيل الحكومة، وافتعال الازمات السياسية لأسباب شخصية لا تتناسب مع مصلحة الشعب اللبناني، لينتهي اللقاء بصورة فوضوية من دون تبادل السلام والتحية بين الديبلوماسيين ورئيس الحكومة، وتكون النتيجة وفق وصف مصادر دبلوماسية "اجتماع بهذلة"، فيما تمننت مصادر اخرى لو "يقوم رئيس الحكومة بواجبه قبل ان يشكو أمره للأخريين".

السعودية تعود إلى بيروت... من بكركي؟

كلير شكر

تتكثف الاتصالات واللقاءات الخارجية بحثاً عن علاج قد يحول دون لفظ الوضع الاقتصادي اللبناني أنفاسه الأخيرة، وها هو وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني يصل بيروت في جولة على المرجعيات الرسمية، بينما عادت الولايات المتحدة لوضع الملف اللبناني على طاولة اهتمامها من باب العمل على منع انهياره بالكامل، ولو أنّ بعض الموابكين لعمل الإدارة الأميركية مقتنعون أنّ واشنطن ستترك الهيكل اللبناني يسقط على رؤوس حامله، لإعادة بنائه من جديد وفق قواعد مختلفة كلياً.

حتى الآن، تبدو الفرضيتان متساويتين في الفرص طالما أنّ المجتمع الدولي يترك الطابة بأيدي الطبقة السياسية، التي أثبتت أنّها تجيد سياسة اللعب على الحافة مستخدمة ورقة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لابتزاز الدول المعنية، على قاعدة: نحن أو الانهيار... فيما البركان يقترب من لحظة انفجاره والتي قد تطيح كل شيء. ولكن يبقى السؤال: أين السعودية من الحراك الدولي حيال لبنان؟

اذ بينما شاركت السفارة الأميركية دوروثي شيا والسفيرة الفرنسية آن غريو في اجتماع السفراء والبعثات الدبلوماسية في السراي، الذي دعا إليه رئيس حكومة تصريف الأعمال لتوجيه نداء استغاثة لمساعدة لبنان، قبل أن يغرق بالكامل في الفوضى الاجتماعية والاقتصادية، كانت لافتة مقاطعة السفير السعودي وليد بخاري الاجتماع، ولو أنّ المتابعين لنشاط السفير في لبنان يؤكدون أنّ الأخير ستكون له في وقت قريب سلسلة مواقف تعبّر عن تطلعات بلاده تجاه الملف اللبناني.

ويتردد أنّ السفير السعودي سيشارك غداً في مناسبة ثقافية ستعقد في بركي لتوقيع كتاب، وسيحرص خلالها على توجيه سلسلة رسائل للبنانيين تظهر عودة السعودية إلى الملف اللبناني، ولكن هذه المرة من بوابة "الكنيسة المارونية"، وهي إشارة معبرة في توجهات المملكة المستقبلية.

في هذه الاثناء، يبقى رئيس "تيار المستقبل" سعد الحريري ورقة التكاليف في جيبه، ولو أنّه يهوّل برفع بطاقة خروجه الحمراء من خلال الاعتذار عن التأليف، للمضي قدماً في مشروع التحضير للانتخابات النيابية من خلال اعتماد الخطاب المعارض، الذي يسابقه الآخرون عليه، وكأنّ السلطة، ولسخرية القدر، تتجلى فقط في حكومة حسان دياب المستقبلية، التي لم تجد لها أباً يتبناها!

حتى الآن، لا موعد محدد لإعلان آخر الكلام من جانب الحريري. لا بل ثمة من يذهب إلى حدّ الإشارة إلى أنّ الاعتذار، في ما لو حصل، لن يتمّ قبل أسابيع غير قليلة، ما يعني البقاء في حالة مراوحة قاتلة تنذر بمزيد من الويلات، متسببة بنزوح بشري غير مسبوق سيؤدي في وقت ليس ببعيد، إلى افراغ البلد من طاقاته وعناصره المنتجة.

ومع ذلك تحاول حكومة تصريف الأعمال تقطيع الوقت من خلال تحضير الآلية التطبيقية لوضع البطاقة التمويلية التي تمّ اقرارها في مجلس النواب، موضع التنفيذ والتي يفترض أن يستفيد منها حوالي ٥٠٠ ألف عائلة، ستضم إلى ٢٥٠ ألفاً تستفيد من برنامجي مساعدة يتولى كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تمويلهما، بعد أن يتمّ توحيد معايير الدعم التمويلي لتصبح ٩٣,٣ دولاراً لكل عائلة وفق المعايير التي سبق لوزارة الشؤون الاجتماعية أن وضعتها، حيث يُنتظر أن يتمّ نشر القانون في الجريدة الرسمية ليبدأ مشوار التفاوض مع البنك

الدولي لتحويل وجهة بعض القروض لمصلحة البطاقة التمويلية، فيما تعمل اللجنة الوزارية المختصة المؤلفة من وزير الاقتصاد، وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المال، على تثبيت المعايير التي سيتم على أساسها استثناء بعض العائلات اللبنانية من البطاقة التمويلية. ومنتظر أن تواجه هذه البطاقة العراقيين في تجميع الداتا، وفي الحؤول دون استفادة العائلات من برنامجي دعم مختلفين، وفي رفع السرية المصرفية والتأكد من مطابقة المعايير التي سيتم وضعها.

لا أنقرة ولا القاهرة... ظروف التأليف "قاهرة"

٧ تموز ٢٠٢١ : ٥٩

ألان سركيس

عاد الحديث عن إمكانية تأليف حكومة أو إعتذار الرئيس المكلف سعد الحريري إلى الواجهة، بعد عودة الأخير إلى بيروت ومباشرته الإتصالات السياسية على أعلى المستويات.

يبدو من جولة الرئيس الحريري الخارجية الأخيرة أن الأفق الإقليمي والدولي ما زال مقفلاً أمامه، فقد زار أنقرة والتقى الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان، وعرج على مصر وعقد خلوة مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، لكن أبواب المملكة العربية السعودية لم تفتح ولم يعقد أي لقاء مع الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ويأتي استجداد الحريري بكل من مصر وتركيا اللتين تُشكّلان المنافس الأول للسعودية على الساحة السنوية الإقليمية، كدليل على أن أبواب العودة الحزبية إلى الرياض غير واردة إطلاقاً في هذه المرحلة.

وإذا كان الحريري يراهن على أن كلاً من أنقرة والقاهرة لديهما القدرة على فتح أبواب الرياض أمامه، فإن رهان الحريري غير صائب، نظراً إلى عدّة عوامل أبرزها أن دولاً أكبر حجماً وعلى رأسها روسيا، والتي تُعتبر الداعم الأول للحريري في مهمته الحكومية، إضافة إلى فرنسا التي تبنّت الأزمة اللبنانية وأخذ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الحلّ على عاتقه، وكذلك بعض الدول الأخرى الناشطة على الساحة، جميعها لم تتجح في تليين الموقف السعودي، وبالتالي هل ستجح أنقرة والقاهرة حيث فشل غيرهما؟

ولا يمكن رمي المشكلة على الجانب السعودي، مع أن تدخّل الرياض قد يكون عاملاً مسهلاً، فالمشكلة الحكومية متشعبة ولديها شقّ خارجي ومرتبب بإيران، وشقّ داخلي يتمثّل في صراع الحريري مع رئيس "التيار الوطني الحرّ" النائب جبران باسيل، من أجل شدّ عصب جمهوره أولاً ومن أجل كسب رضی السعودية ثانياً، لكن المفاجأة كانت من الرياض التي تعتبر أن خصمها الأساسي هو "حزب الله" بينما باسيل وبقية الحلفاء هم "ديكور" لمشروع "الحزب" الذي يسيطر على لبنان ويتمدّد في سوريا والعراق، والأخطر بحسب الرياض انه وصل إلى حدودها في اليمن ويهدّد أمن الخليج بدعم إيراني واضح.

إذاً، ساعات مفصلية أمام الحريري قد تُحدّد مستقبله السياسي وليس فقط دوره كرئيس حكومة مستقبلي، وكل الأجواء تشير إلى أن مهمة التأليف باتت صعبة جداً ومعقّدة، وهناك صوت داخل نادي رؤساء الحكومات السابقين والبيت السنّي ينصحه بالإعتذار وعدم الإكمال في المهمة لأنه لن ينجح فيها طوال عهد عون، وهناك

تحذير أو "نصيحة" بالألا يغرق كثيراً في لعبة رئيس مجلس النواب نبيه بريّ ويصبح رهينة "الثنائي الشيعي"، وعندها يصبح مرشح "الثنائي" وتحترق أوراقه داخلياً وخليجياً، مع العلم أنه بحاجة إلى دعم بري في مواجهته مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وباسيل لكن ضمن حدود معينة.

ومن جهة أخرى، فإن كل النقاش في الأسماء التي ستخلف الحريري غير واقعي، أقله من الآن حتى نهاية الأسبوع، وذلك لمعرفة الموقف الذي سيتخذه الحريري وما إذا كان فعلاً ينوي الاعتذار أو إنه سيبقى محتفظاً بالتكليف في جيبه.

ستتكشف الإتصالات السياسية وعلى أعلى المستويات في الساعات المقبلة، لكن موقف كل من الحريري وعون وباسيل لم يتغير، لذلك ستبقى اللعبة تدور في حلقة مغلقة إلا إذا إتخذ الحريري القرار الأصعب وقرّر الاعتذار.

الحقيقة و"التوظيف السياسي"

٧ تموز ٢٠٢١ : ٠٠

سنا الجاك

معه حق الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصر الله عندما يشير إلى أن العدالة بعيدة في مسألة المرفأ. أما بالنسبة إلى الحقيقة، فلم تكن يوماً مخفية. هي تنطق بذاتها وتشير بذاتها إلى ما جرى.

أما التشكيك بالعمل القضائي الحقيقي والتساؤل بشأن الإستهداف السياسي، فهو ممكن "التوظيف السياسي" لتميع التحقيق وتجهيل المرتكبين والمتواطئين مشاركة أو صمتاً، ليس فقط في جريمة تفجير مرفأ بيروت، وإنما منذ جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وحتى يومنا هذا، وفي كل صغيرة أو كبيرة.

فقد تجند لتسييس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان فريق طويل عريض من سياسيي خط الممانعة وإعلاميه ومحاميه لتفريغها من مضمونها وفضح أسرارها وتحريفها واعتبارها هدفاً افتعله الاستكبار الأميركي. وتم تجيش جمهور البيئة الحاضنة في عملية "التوظيف السياسي" الذي لا ينال إلا من فريق بعينه، بمعزل عن الحقيقة التي تم إثباتها بشبكة الاتصالات.

أكثر من ذلك، تم تبرير الجريمة والجرائم التي ألحقت بها ليستكمل المشروع... وهات على بقلوة مع كل اغتيال لشخصية من الشخصيات المستهدفة على إمتداد السنوات.

كذلك نُسجت شبكة "شهود الزور" لضرب مصداقية التحقيق والمحكمة. إذ أُرسِل هؤلاء الشهود إلى أولياء الدم للإيقاع بهم. وقد وقعوا مع الأسف. وبعد إنجازهم وظيفتهم السياسية اختفوا. تماماً كما اختفى كل مشارك محتمل في الجريمة آنذاك. واللائحة تطول وكذلك "الحوادث" التي أدت إلى قطع كل الخيوط المرتبطة بـ"الحقيقة" غير المخفية.

واليوم، يبدو أن من وظف سياسياً آنذاك، عاد إلى التوظيف، وإن بطريقة أخرى. ولكن التوظيف مفضوح. لذا يصبح "الأسف" في غير محله لأن المدعى عليهم علموا بأسمائهم من الإعلام. لعلمهم علموا بالوسائل القانونية المتبعة في مثل هذه الحالات. لكن هناك من سرب الأسماء إلى الإعلام ليحرق الطبخة، وينسف

الاستدعاءات، ويكرس الحصانات ليس بفعل القانون والدستور، ولكن بفعل رفض من يتحكم بالبلاد لمسار التحقيق وتوجيهه إلى حيث يريد.

وما حصل مع القاضي فادي صوان مرشح لبتكر مع زميله طارق البيطار. والهدف الوحيد من الأسف في هذا المجال هو تكريس "ارتياب" بلا أساس، وقطع الطريق على استكمال الاستدعاءات والتحقيق.

وبالطبع بدأت الماكينة المعروفة عملها، لتفرق بين الشبهة والإدانة. وتعمق في التشريعات غيرة على نزاهة التحقيق ونزاهته من الأخطاء أو تجاوز الصلاحيات. وكأن كل هذه الجرائم باتت تنفع فيها حصانات، يتم "توظيفها السياسي" لحماية كل المرتكبين الذين قادوا البلاد إلى الخراب.

ولأن صرف النظر عن جريمة التفجير وتحقيقاتها هو المطلوب، لذا لا بأس بالإنصراف إلى إنضاج طبخة البحص الحكومية، "الناجمة عن أزمة سياسية وفساد مستشر وسرقات واحتكار بلا حدود"، وكأن في هذا السرد اكتشاف لمجهول. وأيضاً لا لزوم للتذمر من طوابير الذل، حيث تبرز سلوكيات تدل على "أزمة وعي على المستوى الشعبي"... فالكرامة المهذورة والحقوق المهذورة لا تستوجب أبداً إطلاق النار وإشكالات على محطات المحروقات، حيث تلعب المحسوبيات الميليشيوية لعبتها الوسخة... وأخيراً وليس آخراً... لا بد من بعض الفولكلور الروتيني بالتجيش ضد الأميركيين... ما يتطلب تطوير المواجهة الإعلامية كما في المواجهة العسكرية...

ويبقى المهم: ممنوع أن يتوسع البيكار. هذه هي الخلاصة التي يجب أن يشربها بالملعقة القاضي البيطار. وهذه هي الخلاصة التي يجب أن يفتتق بها أهالي الضحايا.

الديار

عون ودياب يستغيثان بالخارج قبل ايام من الانفجار... و"اسرائيل" تشمت بحالنا!

٣ سيناريوهات للحسم الحكومي ودور قطري لمواجهة الفيتو السعودي على الحريري

أزمة الدواء تجاوزت الخطوط الحمر: مئات الأدوية مفقودة تماما!

٦ تموز ٢٠٢١ الساعة ٢٢:٥٩

بولا مراد

قالها رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب يوم أمس بالفم المألن: "لبنان على مسافة أيام قليلة من الانفجار الاجتماعي".. لم يعد اصلا احد من المسؤولين قادرا على مواصلة سياسة النعامة فباتوا يتسابقون للخروج عبر الاعلام وفي بيانات مطولة لرفع مسؤولية الوصول الى جهنم عنهم والقاء المسؤوليات على اخصامهم السياسيين. دياب ارتأى جمع عدد من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية لابلغهم باقتراب لبنان من "الكارثة الكبرى" وتحذيرهم من مخاطر ذلك على استقرار المنطقة، فيما ارتأى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خلال لقائه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني حثه على القيام بخطوات للمساعدة على حل أزمات لبنان الراهنة. كل ذلك في وقت بلغت حدة الكوارث التي يزرع تحتها البلد مستويات غير مسبوقة. فأعلن رئيس نقابة مستوردي الأدوية كريم جبارة عبر "الديار" الوصول الى الخطوط الحمر بأزمة الدواء مؤكدا "ان لا مخزون لمئات الادوية"، فيما تواصلت أزمة البنزين والكهرباء من دون أفق للحل... اما الخطر الاكبر فعودة عداد "كورونا" لتسجيل ارقام مرتفعة للاصابات في ظل توقعات طبية بأن يتواصل هذا الارتفاع خاصة بعد وصول متحور "دلتا" الذي تأكد انه يستهدف حتى متلقي اللقاح. كل ذلك في وقت تحذر المستشفيات من توقفها عن العمل لافتقارها الى مادة المازوت وفقدانها الكثير من المستلزمات الطبية، ما يؤكد اننا بنتا على عتبة جهنم وان الآتي أعظم!

وكي يكتمل المشهد السريالي، وفي موقف أقرب الى الشماتة بحال لبنان، نقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس قوله "وضع لبنان صعب مع مواصلة "حزب الله" تعميق استثمارات إيران ومستعدون للمساعدة لعودة لبنان الى الازدهار من جديد. واضاف " ناقشنا مع اليونيفيل اقتراح نقل مساعدات إنسانية إلى لبنان".

٣ سيناريوهات للحسم الحكومي!

في هذا الوقت، تحرك الملف الحكومي على وقع اعلان أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله ان "الايام المقبلة حاسمة". وقالت مصادر مطلعة على الحراك الحاصل ان هناك ٣ سيناريوهات للحسم الحكومي المرتقب وان يوم السبت المقبل سيكون مفصليا في هذا الملف. السيناريو الاول يقول بتقديم الحريري تشكيلة حكومية جديدة لرئيس الجمهورية تراعي قسما كبيرا من شروط ومطالب "الثنائي" عون - باسيل، ما يؤدي تلقائيا الى توقيع الرئيس على مراسم التشكيل وانجاز العملية التي طال انتظارها. وتشير المصادر في حديث ل "الديار" الى ان هذا السيناريو يدفع باتجاهه القطريون وتأتي زيارة وزير الخارجية القطري لحث الحريري على تجاوز الفيتو

السعودي المفروض عليه ولا مبالاة الرياض بما آلت وستؤول اليه الاوضاع اللبنانية ويتقاطع الموقف القطري مع موقف اماراتي مشابه. اما السيناريو الثاني فيقول بتقديم الحريري تشكيلة جديدة تشبه تلك التي وضعها عون في الادراج فيرفضها الاخير على ان يقوم الرئيس المكلف على الاثر بتقديم اعتذاره لخوض مواجهة مفتوحة مع العهد قبل الانتخابات المقبلة. اما السيناريو الثالث فيتحدث عن اعتذار الحريري بعد الاتفاق على ملامح المرحلة المقبلة من خلال تسميته شخصية تخلفه وتدير الانهيار والاستحقاق النيابي المقبل. وتضيف المصادر: "الكرة اليوم حصرًا في ملعب الحريري الذي بدأ سلسلة مشاورات ونقاشات مع كتلته ورؤساء الحكومات السابقين على ان يستكملها بلقاء رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي سيتخذ معه القرار النهائي".

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وصل بعد ظهر يوم أمس وياشر لقاءاته الرسمية بلقاء الرئيس عون الذي ابلغه بترحيب لبنان بالدعم الدائم الذي تقدمه قطر في المجالات كافة، شاكرًا ما يبديه سمو امير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني من اهتمام للمساعدة على تجاوز الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، وتداعياتها على مختلف الصعد. وشرح عون للوزير القطري المعطيات التي أدت الى تفاقم الازمة اللبنانية وتأخير تشكيل الحكومة، وقال ان قطر وقفت دائماً الى جانب لبنان، واي خطوة يمكن ان تقوم بها للمساعدة على حل ازماته الراهنة، هي موضع ترحيب وتقدير من اللبنانيين.

من جهته نقل الوزير القطري الى رئيس الجمهورية تحيات سمو امير دولة قطر، واستعداد بلاده للمساعدة على حل الازمات التي يعاني منها لبنان على مختلف الصعد، مجدداً التأكيد على وقوف بلاده الى جانب الشعب اللبناني في الظروف الصعبة التي يمرّ بها.

دياب يحذر الخارج: الكارثة ستصيبكم!

وفي محاولة جديدة لرمي المسؤوليات عن كتفيه، جمع رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب يوم امس عددا من السفراء والدبلوماسيين قال لهم خلاله ان "لبنان يعبر نفقاً مظلماً جداً، وبلغت المعاناة حدود المأساة، فالأزمات الحادة التي يعيشها اللبنانيون، على مختلف المستويات الحياتية والمعيشية والاجتماعية والصحية والخدماتية، تدفع الوضع في لبنان نحو الكارثة الكبرى التي تتجاوز تداعياتها أي قدرة على الاحتواء، وبالتالي تصبح أمام واقع لبناني مخيف. وازاف: "الصورة أصبحت واضحة: لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة". وتابع: لكن، أؤكد لكم أن الخطر الذي يهدد اللبنانيين لن يقتصر عليهم. عندما يحصل الارتطام الكبير، سيتردد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد، في البر والبحر. لن يستطيع أحد عزل نفسه عن خطر انهيار لبنان. إن الاستقرار في لبنان هو نقطة ارتكاز الاستقرار في المنطقة. ومع وجود نحو مليون ونصف المليون نازح سوري ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، سيكون من الصعب التكهن بنتائج انهيار الاستقرار في لبنان. إن هذه الوقائع تدفعنا الى التأكيد أن العالم لا يستطيع أن يعاقب اللبنانيين أو أن يدير ظهره للبنان، لأن الاستمرار في هذه السياسة سيؤدي حتماً إلى انعكاسات خطيرة فتخرج الأمور عن السيطرة بحيث يسود التشدد في العصبية. واعتبر دياب ان "ربط مساعدة لبنان بتشكيل الحكومة يشكل خطراً على حياة اللبنانيين وعلى الكيان اللبناني، لأن الضغوط التي تُمارس والحصار المطبق على لبنان لا يؤثر في الفاسدين، بل يدفع الشعب اللبناني وحده ثمناً باهظاً يهدد حياته ومستقبله كما يهدد لبنان كنموذج ورسالة في

العالم، وما نشاهده من هجرة هو دليل على أن اللبنانيين قد بلغ اليأس منهم فقرروا مغادرة الوطن لافتا الى ان الاستمرار في حصار ومعاقبة اللبنانيين، سيدفع حكماً الى تغيير في التوجهات التاريخية لهذا البلد، وسيكتسب هذا التغيير مشروعية وطنية تتجاوز أي بعد سياسي، لأن لقمة العيش وحبّة الدواء ومقومات الحياة لا تعرف هوية جغرافية أو سياسية، ولا تقيم وزناً للمحاور الغربية والشرقية والشمالية، الأهم بالنسبة للبنانيين أن ينكسر هذا الطوق الذي بدأ يخنقهم ويقطع الاوكسجين عن وطنهم".

واستدعت مواقف دياب هذه رداً سريعاً وعالي السقف من السفارة الفرنسية أن غريو قالت فيه ان هذا الاجتماع يأتي متأخراً، وان الازمة اللبنانية هي نتاج سوء ادارة استمرت عقوداً وليست نتاج حصار خارجي، مذكرة بالدعم الذي تقدمه باريس وشركاؤها للبنان منذ شهر من دون ان تنتظر دعوة دياب اياهم، لانقاذ لبنان.

الامن الصحي بخطر!

صحياً، تكدست الازمات الى حد باتت تهدد بانهايار القطاع الصحي دفعة واحدة. وفي آخر المعطيات المقلقة، اعلان وزارة الصحة العامة في تقريرها اليومي امس تسجيل ٢٩٤ إصابة جديدة بفيروس كورونا وحالتي وفاة خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية. وقالت مصادر طبية ان هذه الاعداد غير مطمئنة على الاطلاق خاصة في ظل النقص الحاد بالادوية والمستلزمات الطبية.

ورفع رئيس نقابة مستوردي الأدوية كريم جبارة عبر "الديار" الصوت عالياً، فقال : "وصلنا الى مرحلة الخطر الكبير والى الخطوط الحمر فلا مخزون لمئات الادوية. وشدد على ان "المشكلة بالاساس مادية فعلى ما يبدو لا عملات اجنبية للاستيراد. واذا اردنا ان نواصل الاستيراد يجب ان ندفع التراكمات السابقة وديوننا التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار والا لن تسمح لنا المصانع الخارجية باستيراد المزيد، على ان يلي ذلك تخصيص مبلغ محدد للاستيراد المستقبلي تحت اشراف وزارة الصحة التي تحدد الاولويات".

وبالتوازي، هدد تجمع اصحاب الصيدليات بالتصعيد وتحدث في بيان عن "سياسة التسويق ودفن الرأس بالتراب التي تنتهجها وزارة الصحة والتهرب غير المبرر من اصدار اللوائح لتصنيف الادوية بين مدعوم وغير مدعوم. وقال الصيادلة: "تبين من بيان حاكم المصرف أن المبلغ المخصص هو ٤٠٠ مليون دولار، وأن حصة دعم الأدوية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار وهي مشمولة مع دعم الطحين والمستلزمات الطبية وامور أخرى، وهي اقل بكثير من المبلغ الذي صرح عنه نقيب الصيادلة في احدى رسائله الى الصيادلة، حيث تحدث عن مبلغ ٥٠ مليون دولار شهرياً للأدوية فقط أي ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، الأمر الذي يعني رفع الدعم بشكل شبه كامل عن معظم الأدوية باستثناء بعض الادوية المستعصية والمزمنة كما أشار بيان مصرف لبنان. وتابع "وبعدما حدد نقيب الصيادلة يوم ٧/٧ للحصول على معلومات دقيقة عن حجم الطلب الفعلي الشهري للأدوية وإصدار لوائح الدعم من قبل الوزارة بناءً على هذه المعلومات، سيعتبر تجمع أصحاب الصيدليات هذا التاريخ المهلة الاخيرة المعطاة للوزارة قبل الاعلان عن تحرك واسع يشمل الصيدليات كافة، التي أصبحت تكاليفها التشغيلية أكبر من قدرتها على الاستمرار والصمود، بعد العجز عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات وحاجات المرضى للأدوية الضرورية، مما يشكل خطراً غير مسبوق على الأمن الصحي للمواطن".

في هذا الوقت، أفادت مصادر صحفية بأن "وزارة الصحة بصدد إصدار قرار لفتح باب الاستيراد للأدوية من مصادر مختلفة بشكل طارئ تراعي مبدأى الجودة والأسعار التنافسية، والتي تساعد في حل أزمة الدواء". كما أشارت المعلومات الى ان "الوزارة تنتظر الفواتير المدعومة من مصرف لبنان لإمكانية تتبعها وإلزام الشركات بصرفها بعدما تم ترتيب الأولوية في المصرف وفق أهمية الأدوية، وهذا الأمر يساعد أيضاً في حل جزء من أزمة الدواء".

خروقات بسيطة!

وفي محاولات للحد من وقع الازمات دون التطرق لاي معالجات جدية، افيد بأن مصرف لبنان فتح اعتمادات باخريتين محمّلتين بالبنازين راسيتين في عرض البحر، على ان يتم تفريغ حمولتيهما خلال يومين "الأمر الذي يحلّ الأزمة لمدة أقصاها ٢٥ يوماً" على حدّ ما أعلن رئيس تجمّع الشركات المستوردة للنفط جورج فياض.

وفي السياق، غرد رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي" وليد جنبلاط عبر حسابه على "تويتر": "في انتظار تشكيل الوزارة وحل معجزة من سيعين الوزيرين والامر قد يطول، لماذا لا نعتد في موضوع الكهرباء الحل الذي اعتمده زحلة بعيداً عن أخطبوط وزارة الموارد. أما قطاع النفط الذي يعاني من المرض نفسه فإنني ادعو الى تأميمه من قبل الدولة ومحاسبة وتغريم اصحاب الشركات اياً كانوا".

هذا وعُقد امس ايضا اجتماع طارئ في مقر المديرية العامة للنفط جرى خلاله عرض حاجة المستشفيات الخاصة والحكومية إلى مادة المازوت لزوم تشغيل مولداتها في ظل ساعات التغذية المحدودة بالتيار الكهربائي. وقال نقيب المستشفيات سليمان هارون بعد الاجتماع: "أكدت المديرية العامة للنفط أولوية قطاع الاستشفاء في خطة عمل المنشآت ضمن حصتها في السوق التي لا تتعدى الـ ٣٥% وفي ظل أزمة كبيرة في فتح الاعتمادات، وتم التوافق على آلية مستدامة بالتواصل بين نقابة المستشفيات ومنشآت النفط في طرابلس والزهراني عبر نقطتي اتصال لمتابعة الحاجات الأسبوعية، وقد تعهدت بتقديم لوائح أسبوعية بجدول الكميات وشركات التوزيع المعتمدة، ولمسنا وعداً جدياً بتأمين حاجات المستشفيات بدءاً من يوم غد".

سيناريو انتقال «التكليف» يُطبخ على نار حامية

٦ تموز ٢٠٢١ الساعة ٢٢:٣٣

محمد علوش

هناك من لا يزال يتحدث عن أمل في تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري، مع العلم أن التفكير انتقل اليوم الى رسم معالم مرحلة ما بعد الاستقالة، ولكن في لبنان كل شيء ممكن، والتسويات قد تتركب خلال ليلة وضحاها، ولو أن مثل هذه الليلة لا تزال غير منظورة في الوقت الراهن.

تلقى الرئيس المكلف سعد الحريري وعداً من الفريق الشيعي بدعم من يختاره هو لرئاسة الحكومة، فهذا الفريق بحسب مصادر نيابية بارزة، لا يريد كسر الحريري من خلال الاعتذار، وهذا ما يفتح الباب أمامه لاختيار البديل، بالتوافق والتنسيق مع رؤساء الحكومات السابقين.

تُشير المصادر الى أن الحريري، بحال اعتذر، يرغب بأن يكون أحد أعضاء هذا النادي هو الرئيس المكلف الجديد، والخيارات أمامه بالنادي محصورة بين تمام سلام ونجيب ميقاتي، ولكن لكل اسم منهما رغبات خاصة، ليس من ضمنها في الفترة الراهنة تشكيل حكومة.

بالنسبة إلى تمام سلام، فقد أعلن سابقاً عدم رغبته بتشكيل حكومة خلال عهد ميشال عون، ولكنه قد يتراجع عن هذا الأمر، بحسب المصادر، بشرط واحد وهو حصوله على الدعم السعودي المباشر والواضح، وهذا الشرط قد لا يكون سهل التحقق في الفترة الحالية.

أما ميقاتي، فهو لا يزال متردداً في تكرار تجربة تشكيل حكومة انتخابات شبيهة بتلك التي شكلها عام ٢٠٠٥، ولكنه يبقى مرشحاً قوياً بحال توافرت الظروف لذلك، إن رفض ميقاتي وتمام سلام تولي المهمة، يفتح الباب أمام شخصيات سنية جديدة تدور في فلك الحريري، ولا تملك حضوراً سياسياً بارزاً، وتكشف المصادر أن التفكير يتجه نحو شخصية شبيهة بالسفير مصطفى أديب، وربما تكون من السلك القضائي، مؤكدة أن الحريري لا يزال يرفض بشكل كامل تولي المهمة أحد خصومه السياسيين في الساحة السنية.

يدور البحث اليوم حول خطّين:

- الأول : تشكيل الحكومة برئاسة الحريري، وهناك محاولات في هذا السياق تسعى لتأمين التوافق حول مسألة الثقة بالمجلس النيابي، وبحسب المصادر قد تحصل مقايضة بين إعطاء الثقة، وتضمين البيان الوزاري مسائل تهم التيار الوطني الحر، مع العلم أن هناك شبه إجماع داخل لبنان على أن علاقة الحريري وجبران باسيل لن تسمح بتشكيل الحكومة ولو حُلّت كل العقدة.

- الثاني : ما يعمل عليه رئيس المجلس النيابي نبيه بري ويهدف الى تأمين «سيناريو انتقال التكليف» من الحريري إلى الاسم البديل، وهذا السيناريو يُطبخ على نار حامية، وتؤكد المصادر أن بري لا يؤيد فكرة الاعتذار قبل الاتفاق على تفاصيل الحكومة الجديدة، علماً أن هناك من يتحدث عن أن الحكومة الجديدة لن تكون حكومة اختصاصيين بشكل كامل.

وتشير المصادر إلى أن اغلب الفرقاء في البلد يؤيدون فكرة الاتفاق المسبق لكيلا تتأخر ولادة الحكومة الجديدة، ولكن كل ذلك يبقى رهن اعتذار الحريري عن مهمة تشكيل الحكومة.

الجمهورية

الحريري يلتقي بري وشيكا ويحسم خياراته الجمعة

Wednesday, 07-Jul-2021 05:47

المانشيت

خرج لبنان مطلع هذا الأسبوع من الرتابة السياسية، ولكن من دون أن يشكّل هذا الخروج تمهيداً لوضع أفضل لجهة تأليف الحكومة، إنما هناك حيوية سياسية برزت في ثلاث محطات أساسية: المحطة الأولى مع زيارة وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والثانية مع لقاءات الرئيس المكلف سعد الحريري والكلام عن تقديمه تشكيلة جديدة، والثالثة مع دقّ رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب ناقوس الخطر بقوله إنّ «الصورة أصبحت واضحة: لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة».

ولاحظت الاوساط السياسية بروز فرصة جديدة مع كل تحرك سياسي، وعلى الرغم من أنّ كل المساعي السابقة اصطدمت بجدار التعطيل، إلا أنّ كل فرصة تحمل معها الأمل لتجاوز الفراغ ووضع حدّ نهائي للكباش السياسي الحاصل، والفرصة التي أطلت برأسها مجدداً مردّها إلى ثلاثة عوامل أساسية: العامل الأول، من طبيعة دولية، ويرتبط باللقاء الفاتيكاني والدينامية التي ولّدها دولياً، والرغبة الأميركية والفرنسية في ملاقة البابا فرنسيس برفع مستوى الضغوط سعياً إلى تأليف الحكومة.

- العامل الثاني، من طبيعة حريرية، مع وصول الرئيس المكلف إلى إقتناع بأنّ العهد لا يريد التعاون، على رغم كل المحاولات التي قام بها واللقاءات التي عقدها معه، وبالتالي بدأت تتكوّن أو تتقدّم لديه فكرة الاعتذار في حال رُفضت التشكيلة الجديدة التي سيقدمها.

- العامل الثالث، من طبيعة معيشية، مع التدهور المتواصل في الوضع المالي ووصول الناس إلى حافة الانفجار بسبب البنزين والدواء والغلاء والبطالة والذلل اليومي.

وفي هذا السياق، فإنّ السؤال الأبرز الذي تتداوله الأوساط القريبة من «بيت الوسط» هو: ما الذي سيتبدّل في ملف التأليف في حال اعتذار الحريري؟ فهل سيتراجع العهد عن التثت المعطلّ وتسمية الوزراء المسيحيين والحقائب التي يريدونها؟ وهل الحكومة التي يسعى إليها العهد تتناسب مع الأجندة الدولية التي تشترط الإصلاحات مقابل المساعدات؟ وهل المسألة تنحصر في التأليف أم في طبيعة الحكومة ودورها؟

وفي الإطار ذاته أيضاً، هناك من يؤكّد أنّ الاعتذار لن يُقدّم على طبق من فضة للعهد، إنما أي خطوة من هذا النوع يجب ان يسبقها اتفاق-إطار على شكل الحكومة ودورها، لأنّ المطلوب حكومة للبنان واللبنانيين، وليس للعهد والعونيين.

وقد وضعت أوساط متابعة إشارة رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب الى أنّه «عندما يحصل الارتطام الكبير، سيتدردّد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد»، في سياق حضّ المجتمع الدولي على ان يضع كل طاقته لإخراج لبنان من حالة الفراغ، لأنّ تداعيات انهياره لن تقتصر عليه

وحده. ولكن باريس مثلاً فعلت أقصى ما في إمكانها فعله، وبلا نتيجة، وعواصم أخرى أيضاً، والمشكلة الأساسية هي داخلية لا خارجية، بل على العكس تفكّر الدول الخارجية في المصلحة اللبنانية أكثر من تفكير المسؤولين المعنيين بمصلحة الشعب اللبناني.

وأكدت هذه الأوساط المتابعة، «أننا اليوم أمام فرصة جدية وحقيقية»، ودعت إلى إعطاء هذه الفرصة كل مقومات النجاح، من دون الإفراط في الآمال والوعود ربطاً بالخيبات الكثيرة، ولكن الثابت في كل هذا المشهد أنّ الأمور قد تخرج عن السيطرة في حال لم تتألف الحكومة سريعاً.

سيناريوهات بلا مخارج

وتزامناً، مع ما بلغته حدّة الازمة المعيشية على أكثر من مستوى، لا يبدو للمراقبين أنّ هناك أي سيناريو لمقاربة ازمة تشكيل الحكومة بأي صيغة واضحة يمكن ان تؤدي الى مخرج، تردّد الحديث عنه في الساعات الماضية، التي واكبت عودة الرئيس المكلف سعد الحريري الى بيروت.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الجمهورية»، أنّ الحريري واصل مشاوراته بصمت وتكتم، وعقد لقاءً إلكترونياً عبر تطبيق «زووم» مع رؤساء الحكومات السابقين خصّص للبحث في الخطوة التي يمكن القيام بها في المرحلة المقبلة للخروج من حال المراوحة المتفاقمة، بعدما زادت من ثقل تردداتها على اوضاع البلاد والعباد.

وقال احد المشاركين في اللقاء لـ «الجمهورية»، أنّه لم ينته الى اي خطوة نهائية، وأنّ مختلف السيناريوهات ما زالت مطروحة من دون ان يتقدّم اي خيار على آخر. وإن عاد الى المرحلة السابقة، كشف أنّ اياً من رؤساء الحكومات لم يغيّر في موقفه، وان ما دار النقاش حوله ما زال محصوراً بالمواضيع إياها التي نوقشت في لقاءهم الاخير قبل ثلاثة أسابيع.

وعلى هذه الخلفية عينها، قالت المصادر، أنّ الحريري واصل مشاوراته مع دار الفتوى وأعضاء من المجلس الاسلامي الشرعي الاعلى، بعدما وعدهم في لقاءه معه قبل ثلاثة اسابيع بالبقاء على تواصل معهم، من دون ان يستقر الرأي على موقف نهائي.

وفي ظل المعلومات المتناقضة حول الموعد المتوقع للقاء علني بين الحريري ووبري، قالت مصادر «بيت الوسط» لـ «الجمهورية»: «سواء انعقد اللقاء امس الاول بينهما ام لم يُعقد، فإنّ لقاء سيجمعهما في الساعات المقبلة، للبحث في سلسلة من الاقتراحات العملية التي سبق لبري ان حصرها بإقترحين: إما الإقدام على تقديم تشكيلة وزارية يحملها الحريري الى قصر بعبدا، او الاعتذار شرط ان تكون الاجواء قد انتهت الى تسمية من يوافق الحريري عليه مسبقاً».

وانتهت المصادر الى التأكيد عبر «الجمهورية»، أنّ انشغالات الحريري امس أدت الى تأجيل الاجتماع الأسبوعي لكتلة «المستقبل» الى اليوم، والذي سينتهي الى بيان قد يحمل جديداً يوحى بأفاق المرحلة المقبلة.

الحريري لن يسمّي خليفته

ولفتت المصادر عبر «الجمهورية»، الى أنّ الحريري منفتح على كل الخيارات، ما عدا ان يسمّي أحداً ليخلفه في مهمة التأليف، تاركاً لأركان السلطة هذا الملف. فالتجربة التي خاضها مع السفير مصطفى أديب في

ايلول الماضي، وتلك التي عاشتها تسمية حسان دياب لن تتكرّر بالنسبة إليه، في ظل فقدان اي ضمان يمكن ان يقدّمه لا رئيس مجلس النواب ولا الامين العالم لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله، ولا أي مرجع آخر.

زيارة عابرة

وفي هذه الأجواء، عبرت زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني «خفيفة ونظيفة»، فالتقى فور وصوله رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قبل ان يزور بري والحريري. وفيما دام لقاءه مع عون أقل من ثلث ساعة، لم تمرّ زيارته لبري لأكثر من ربع ساعة، فيما كانت له جلسة طويلة مع الحريري امتدت لساعة، حيث تركّز البحث على ما لم يتناوله في اللقاءين، من دون الدخول في اي تفاصيل، لتعطي انطباعاً أنّ الزيارة عابرة ولا تحمل اي مبادرة استثنائية.

وقد تبين أنّ طرفاً عائلياً كان سبباً اساسياً خلفها في هذا التوقيت، إذ أنّ الوزير القطري حضر للمشاركة في مراسم دفن والدته التي كانت مقيمة في لبنان ومتزوجة من لبناني، من دون أن يعني ذلك أنّ الزيارة خلت من البعد السياسي والاقتصادي الذي حضر خلال لقاءاته مع رئيسي الجمهورية ومجلس النواب والرئيس المكلف سعد الحريري.

الى ذلك، قالت مصادر واكبت الوزير القطري، أنّ عبارة «جاهزون للمساعدة» هي جلّ ما سمعه الرؤساء الثلاثة، من دون ان يشير الى مبادرات أو مساعٍ يمكن أن تقدّمها قطر لحل الأزمة الحكومية.

ورأت المصادر وبعضها معني بالملف الحكومي، أنّ الزيارة أعطيت أكثر من حجمها، وهي في جزء كبير منها مرتبط بواجب عائلي في بيروت، مؤكّدة أن لا تأثير أو ربط مباشراً بين لقاءات الوزير القطري وما يمكن أن يقدم عليه الرئيس المكلف، والذي أصبح وشيكاً. ففي معلومات «الجمهورية»، أنّ يوم الجمعة سيكون حاسماً بالنسبة اليه لجهة اتخاذ قراره، ومن المرجح أن يكون إعتذاراً.

وأضافت المصادر: «انّ قطر يهّمها رؤية لبنان وشعبه مستقراً ومرتاحاً، لكن يبدو أنّ لا قرار بأن تلعب قطر ولا أي دولة اخرى حالياً دوراً في حل ازمة التآليف الحكومي، فلبنان لا يزال متروكاً وخارج الاهتمامات والأوراق على طاولة المفاوضات بين الدول، وما قيل من أنّ هذه الزيارة القطرية هي نتاج اللقاء الثلاثي في روما، هو كلام مبالغ به».

إستثناء دياب

واللافت أنّ الوزير القطري استثنى رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب من جولته في رسالة إضافية إلى أنّ نتائج زيارة الاخير للدوحة في ٢٠ نيسان الماضي طُويت فور انتهاء لقاءاته مع أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والمسؤولين القطريين الكبار، طالباً المعونة المادية لتمويل البطاقة التمويلية التي أقرت في مجلس النواب من دون وضع الأسس التي تجعلها أمراً واقعاً. ولذلك، فقد تجنّب الوزير القطري لقاء دياب لأنّ الحديث عن مساعدات محصورة بهذه البطاقة او غيرها عن طريق حكومة تصريف الاعمال غير مطروح لدى قطر، وانه لن يعود الى طاولة البحث قبل تشكيل حكومة جديدة مُستنسخاً المواقف الدولية والعربية التي يتجاهلها اللبنانيون حتى اليوم.

مساعدة للجيش

وزار الوزير القطري والوفد المرافق مساء أمس قائد الجيش العماد جوزف عون في مكتبه في اليرزة، وتناول البحث الأوضاع في لبنان والتطورات الراهنة. فيما أفادت وكالة الانباء القطرية («قنا») الرسمية أنّ دولة قطر قررت دعم الجيش اللبناني بـ ٧٠ طناً من المواد الغذائية شهرياً لمدة عام.

وأشارت الوكالة إلى أنّ «هذا الإعلان يأتي في إطار مساعي دولة قطر الثابتة للمساعدة في حلحلة الأزمة السياسية في لبنان، والتزامها الثابت بدعم الجمهورية اللبنانية والوقوف إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق، بالإضافة إلى إيمانها الراسخ بأهمية وضرورة العمل العربي المشترك».

وكرّر الوزير القطري «دعوة دولة قطر لجميع الأطراف اللبنانية إلى تغليب المصلحة الوطنية، والإسراع في تشكيل حكومة جديدة من أجل إرساء الاستقرار في لبنان». وأكد «على دعم دولة قطر للبنان وشعبه الشقيق وجيشه»، مشيداً بـ«دور الجيش اللبناني خلال أزمة انفجار مرفأ بيروت».

بين المساعدة والتأليف

وكان دياب قد اعتبر أنّ ربط مساعدة لبنان بتشكيل الحكومة يشكل خطراً على حياة اللبنانيين والكيان اللبناني، داعياً العالم الى إنقاذ لبنان. وقال خلال لقاء مع عدد من سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية «إنّ لبنان يعبر نفقاً مظلماً جداً والمعاناة بلغت حدّ المأساة»، مشيراً إلى أنّ «البلاد تندفع نحو كارثة كبرى من غير الممكن أن نحتويها».

واضاف: «لبنان على شفير الكارثة، والخطر الذي يهدد اللبنانيين لا يقتصر عليهم ولن يستطيع أحد عزل نفسه وسينعكس صدى الكارثة بالمنطقة». ولفت إلى أنّ الحكومة وضعت خطة متكاملة للتعافي تتضمن إصلاحات مالية واقتصادية، وهي جاهزة للتطبيق بعد تحديثها. وشدد على أنّ الأولوية اليوم هي لتشكيل حكومة في لبنان، وقال: «لقد طال انتظار تشكيل الحكومة، ولقد صبر اللبنانيون وتحملوا أعباء الانتظار الطويل لكنّ صبرهم بدأ ينفد مع تعاضم المعاناة، والشعب اللبناني وحده من يدفع ثمناً باهظاً وما نشاهده من هجرة خير دليل على يأس اللبنانيين».

وأكد دياب أنه لم يعد مقبولاً هذا الدوران في الحلقة المفرغة حكومياً على مدى أحد عشر شهراً. وتوجّه إلى السفراء قائلاً: «أدعو العالم لإنقاذ لبنان، وأناشد الأشقاء والأصدقاء أن يقفوا إلى جانب اللبنانيين، كما أدعو الى عدم محاسبة الشعب اللبناني على ارتكابات الفاسدين».

وأضاف: «ونحن نجتمع هنا، في شوارع لبنان طوابير السيارات تقف أمام محطات الوقود، وهناك من يفتش في الصيدليات عن حبة دواء وعن علبة حليب أطفال. أمّا في البيوت، فاللبنانيون يعيشون من دون كهرباء... أدعوكم لتكونوا رُسل لبنان في دولكم، لشرح هذه الصورة القاتمة، وأن تساعدونا في نقل رسالتنا إلى دولكم ومؤسساتكم: أنقذوا لبنان قبل فوات الأوان».

وردّت السفارة الفرنسية في بيروت أنّ غريو لاحقاً على دياب، رافضة كلامه عن حصار خارجي على لبنان، فعدّدت ما قدّمته فرنسا من مساعدات للبنان واللبنانيين حتى من قبل انفجار المرفأ. وقالت: «نعم الوضع مخيف، لكنّ المخيف دولة الرئيس هو أنّ الإفقار القاسي اليوم هو نتيجة هذا الانهيار، وهو نتيجة لسوء الادارة

والتفاس عن العمل لسنوات، وليس نتيجة حصار خارجي، بل نتيجة مسؤوليات الجميع لسنوات، مسؤوليات الطبقة السياسية. هذه هي الحقيقة. إجتماع السرايا مُحزن ومتأخر».

مواقف

وفي جديد المواقف السياسية، كرّر تكّتل «لبنان القوي» بعد اجتماعه الاسبوعي امس، دعوته «الرئيس المكلف سعد الحريري الى الاسراع في تأليف الحكومة برئاسة، رحمةً بالبلد وناسه»، وأكد في الوقت نفسه «استعداد التكتل لتقديم كل دعم ممكن للحكومة العتيدة في الإصلاحات التي تنوي القيام بها».

وشدّد التكتل على «ضرورة تحمّل مصرف لبنان مسؤولياته الكاملة في تأمين استيراد المواد التي تتصل بالأمن الإجتماعي للبنانيين، ولا سيما منها الدواء والمحروقات والخبز، خصوصاً بعدما تمّ تأمين التغطية القانونية اللازمة، وإلا فإنّه يتحمّل مسؤولية أي نقص في المواد وأي فوضى ناجمة عن ذلك».

ورأى التكتل أنّ «دعوة رئيس الحكومة حسان دياب الى عدم ربط الإصلاحات بتأليف الحكومة، تُضيء تماماً على الأهمية القصوى لإقرار القوانين الإصلاحية في مجلس النواب، حيث يُسجّل للمجلس إقراره بعضها ويؤخّذ عليه التأخر المفرط في بعضها الآخر، وخصوصاً قوانين كشف حسابات وأملاك القائمين بخدمة عامة واستعادة الأموال المحوّلة والكابيتال كونترول وقانون استقلالية القضاء والمحكمة المالية الخاصة وغيرها». ودعا الى «الاسراع في إقرارها وتخطّي أي حسابات لا تزال تؤخّرها».

قضية المرفأ

وعلى صعيد قضية مرفأ بيروت وادعاءات قاضي التحقيق العدلي فيها على سياسيين وأمنيين وعسكريين، دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري أمس للجان النيابية المختصة الى جلسة تُعقد بعد ظهر يوم الجمعة القادم لدرس طلب رفع الحصانة الذي ورد الى المجلس من وزارة العدل في موضوع انفجار مرفأ بيروت، وهو يشمل وزير المال السابق النائب علي حسن خليل، ووزير الأشغال السابق النائب غازي زعيتر ووزير الداخلية السابق النائب نهاد المشنوق.

والى ذلك، أبلغ وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال العميد محمد فهمي الى «الجمهورية» انه تلقى عبر وزارة العدل كتاباً يطلب الأذن بملاحقة المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، موضحاً أنه أحال الكتاب الى الدائرة القانونية في وزارة الداخلية حتى يُبنى على الشيء مقتضاه، «مع التأكيد أنني سأظل في موقف حريصاً على البقاء تحت سقف القانون».

وأوضح انه لو كان الأمر يتعلق باستدعاء ابراهيم للاستماع الى افادته لكان قد وافق فوراً، «خصوصاً انه سبق لي شخصياً ان مثلتُ أمام القضاء بعد استدعائي». وأضاف: «أما الادعاء فهو مسار آخر ويمكن ان يستتبعه توقيف، ولذلك يجب أن أكون دقيقاً في تحديد موقفي».

ولفت الى انه «من حيث المبدأ فإنّ مسؤولية الأمن العام في المرفأ تنحصر في ضبط حركة دخول الافراد

وخروجهم».

كورونا

صحيحاً، سجّل عداد الاصابات بفيروس كورونا ارتفاعاً جديداً، حيث سجّل التقرير اليومي لوزارة الصحة أمس ٢٩٤ إصابة جديدة (٢٦٣ محلية و ٣١ وافدة) ليصبح العدد الإجمالي للإصابات ٥٤٥٩٦٥. كذلك، سجل التقرير حالتي وفاة جديدة، ليرتفع العدد الإجمالي للوفيات الى ٧٨٦٥. وجرّد مدير مستشفى رفيق الحريري فراس أبيض، عبر «تويتر»، كاتباً: «قفزة كبيرة في الحالات اليوم الثلاثاء (أمس)، متى سيتعلّم الناس من تجاربهم السابقة؟».

الإعتذار مصيب أم «مصيبة» للحريري؟

Wednesday, 07-Jul-2021 06:18

عماد مرمل

الى حين تبيان ما ستفرزه «الايام الحاسمة» حكومياً، تستمر «حزورة» التشكيل ام الاعتذار مادة للاجتهادات السياسية والتوقعات المتفاوتة. وضمن هذا السياق، يدور أخذ وردّ حول خيار الاعتذار، وهل هو يخدم الرئيس المكلف سعد الحريري ام يضرّه؟

يبدو اعتذار الرئيس الحريري اكثر تعقيداً مما يتصور البعض، فهو يرتبط بمجموعة اعتبارات شخصية و«مستقبلية» وسياسية واقليمية، وحصوله يستدعي على الاقل حداً أدنى من النقاط بين هذه الاعتبارات، الامر الذي يفسّر تريث الحريري طيلة الفترة السابقة، وتمسّكه بالتنسيق المسبق مع الرئيس نبيه بري، على رغم أنّه تعرّض الى الإحراج الشديد في مرات عدة بغية إخراج.

يعرف الحريري أنّ ما بعد الاعتذار لن يكون كما قبله بالنسبة إليه والى مجمل المعادلة الداخلية، ولذلك فهو يجد نفسه معنياً بإجراء حسابات دقيقة قبل أن يتخذ القرار النهائي، خصوصاً أنّ اي خطأ في التقدير سيكون مكلفاً وسيجرّ خلفه تداعيات متلاحقة.

وعليه، يتجنّب الحريري ان يتخذ قرار الاعتذار تحت وطأة الانفعال او خضوعاً لضغط رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل. هو يريد «تطويع» احتمال الاعتذار لحساباته وتكييفه معها، بدل ان يصبح عبئاً عليها وهدية مجانية لخصومه.

بمعنى آخر، يسعى الحريري الى الحصول على نوع من «اللقاح السياسي» لتحصين مناعته قبل أن يستقبل جسمه السياسي فيروس الاعتذار، وآلاً فإنّه لا يستسيغ خوض مغامرة غير محسوبة في مرحلة لا تتحمّل المجازفات، فإما حكومة مقنعة له وإما خروج آمن.

ومع أنّ البعض يفترض أنّ انسحاب الحريري بعد أشهر من المواجهة مع عون وباسيل سيكون كناية عن «استسلام» قد يؤثّر سلباً على مستقبله السياسي، إلا أنّ آخرين لديهم اقتناع بأنّ اعتذاره في هذا التوقيت سيكون مريحاً له.

ووفق رأي هؤلاء، اذا شكّلت الحكومة الجديدة برئاسة الحريري، لن تستطيع أن تحقق إنجازات نوعية خلال الفترة القصيرة التي تفصل عن موعد إجراء الانتخابات النيابية بعد نحو ١٠ أشهر، وذلك للأسباب الآتية:

- انّ الجميع سيدخل قريباً في معمعة الانتخابات النيابية التي ستطغى حساباتها ومتطلباتها على اي امر آخر، وسيغدو معيار الكسب الانتخابي مع ما يرافقه من مزايدات هو المعتمد.
- انّ حجم الازمة الاقتصادية كبير جداً ومعقدّ كثيراً، بحيث لن تكفي بضعة أشهر لاحتوائه، إذ انّ الحكومة ستصبح مستقيلة حكماً عقب الانتخابات.
- انّ اي قرارات اقتصادية ومالية تُتخذ في مثل هذه الظروف ستكون غير شعبية وستزيد نقمة الناس على اصحابها.
- انّ التعايش بين عون وباسيل من جهة والحريري من جهة اخرى، بات صعباً جداً، عقب معارك داحس والغبراء التي خاضوها على امتداد اكثر من ٨ اشهر، والاكيد انّ رئيس الجمهورية ورئيس التيار لن يتركا الحريري يعمل على سجيته.
- انّ الموقف السعودي السلبي من الحريري لن يسهّل استقطاب الدعم المالي لحكومته.
- ولذا، يرى أصحاب هذه المطالعة، انّ مصلحة الحريري تكمن في الاعتذار، ومن ثم تثبيت تموضعه في خندق معارضة العهد، واستطراداً التفرّغ لتحضير عدّة الانتخابات المصيرية، والقيام بجولات على المناطق، من اجل اعادة استنهاض القواعد الشعبية وتعبئتها، تمهيداً لعودة قوية الى رئاسة الحكومة.
- وإذا كان هناك بين مناصري الحريري من يرفض خيار اعتذاره حتى لا يبدو هزيمة أمام عون وباسيل، غير انّ الناصحين به يلفتون الى انّ الصورة ليست على هذا النحو. إذ انّ الحريري قد يخسر تكتيكياً في الشكل، لكنه سيكون رابحاً على المستوى الاستراتيجي. منبهين الى أنّ الهزيمة الأصعب هي التي يمكن أن يتلقاها خلال وجوده على رأس الحكومة في الموسم الانتخابي، وسط الافتقار الى عوامل النجاح، وما سوى ذلك يستطيع تعويضه.

عن وطن يكاد يصبح ذكرى!

Wednesday, 07-Jul-2021 06:28

نبيل هيثم

لم يكن ينقص عبثية المشهد اللبناني سوى تغريدة من وزير دفاع العدو بيني غانتس، يعلن فيها عن تواصله مع «اليونيفيل» لتقديم مساعدات «انسانية» إلى اللبنانيين، بعدما ذرف دموع التماسيح على جوعهم! التغريدة هي دليل آخر على التراجيديا التي جعلت سمعة لبنان على لسان العدو قبل الصديق. فإذا كان من الطبيعي أن يتحىّن العدو أية مناسبة لدعائيات تجملّ جرائمه المتواصلة بمساحيق «انسانية» مغشوشة، أو ربما يتحىّن أية فرصة لتكرار ما قام به قبل أربعة عقود، تحت عنوان «الجدار الطيب»؛ فإنّ ما هو غير طبيعي ألاّ تحرك مثل هذه الإهانة ساكناً لدى معظلي الحلول، التي من شأنها أن تفتح كوة يدخل منها بصيص أمل، أو بالحدّ الأدنى قشة يتمسك بها اللبنانيون الغارقون في بحر الرمال المتحركة.

«الإنفجار الاجتماعي على مسافة أيام»... قالها حسان دياب مجدداً بالأمس، وهو يرثي حال اللبنانيين الموزعين بين طوابير محطات الوقود، باحثين عن صفيحة بنزين ولو على السعر المعدّل، وبين الصيدليات

لاهثين وراء حبة دواء وعلبة حليب لأطفالهم، وبين الأرفف الفارغة في المحلات التجارية، وهم يحاولون تأمين الحد الأدنى من قوتهم وبنائهم.

التوصيفات البكائية التي برع حسان دياب لغويًا، كعادته، في ابتداعها، ليست سوى تكثيف لما يقوله أي لبناني اليوم، لا بل إنَّ الغضب الذي يختزنه المواطن أقوى بكثير من مجرد عبارات خطابية... لقد وصل اللبناني حرفياً إلى واقع بات معه «عايش من قلة الموت»!

يكفي النظر هنا إلى أحدث تقريرين متصلين بالأزمة الاقتصادية اللبنانية، الأول هو خلاصة دراسة أجراها مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية ببيروت، وخلص إلى أنَّ التضخم غير المسبوق في أسعار المواد الغذائية الأساسية سيجعل ٧٢ في المئة من الأسر في لبنان تتعسر في تأمين طعامها.

وفقاً لهذه الدراسة، فقد سجّلت أسعار السلع الأساسية التي تحتاج إليها الأسر ارتفاعاً ملحوظاً في الأسبوع الأخير من شهر حزيران، بناءً على جداول أسعار وزارة الاقتصاد. وفي متابعة لأسعار بعض هذه السلع يمكن تبيّن الارتفاعات الكبيرة في كلفة الغذاء والحاجات الأساسية. فقد ارتفع سعر زيت دوار الشمس بنسبة تخطت ١١٠٠ في المئة منذ صيف ٢٠١٩، أي قبل حدوث الانهيار المالي والاقتصادي، فيما ارتفع سعر لحم البقر ٦٢٧ في المئة، والأرز العادي ٥٤٥ في المئة. أما سعر البيض فقد ارتفع ٤٥٠ في المئة، وتضاعف سعر اللبنة ٢٧٥ في المئة.

ووفقاً لمحاكاة لأسعار المواد الغذائية في حزيران ٢٠٢١، فإنَّ وجبة غداء أو عشاء عادية مكوّنة من سلطة وحساء وطبق أساسي (أرز ودجاج)، لأسرة مكونة من ٥ أفراد، باتت كلفتها تُقدَّر بـ ٧١,٠٠٠ ليرة لبنانية يومياً، من دون احتساب أيّ نوع من أنواع الفاكهة أو كلفة المياه والغاز والكهرباء ومواد التنظيف.

وبناءً على هذه التقديرات، فمن المتوقع أن تنفق الأسرة نحو ٢,١٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية على وجبة رئيسية واحدة خلال شهر واحد، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف (٣,١٦) الحد الأدنى للأجور تقريباً. عندها وبأقل تقدير، ستجد أكثرية الأسر في لبنان (٧٢ في المئة) -التي لا تتعدّى مداخيلها ٢,٤٠٠,٠٠٠ ل.ل. (مليونين وأربعمئة ألف ل.ل.)- شهرياً- صعوبة في تأمين قوتها بالحدّ الأدنى المطلوب، استناداً إلى أرقام دخل الأسر، بحسب تقرير إدارة الإحصاء المركزي لعام ٢٠١٩.

أما التقرير الثاني، فصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وفيه أنّ الأطفال في لبنان يعانون من وطأة أحد أسوأ الانهيارات الاقتصادية في العالم في الآونة الأخيرة، حيث أدت الأزمات المتتالية التي تصافرت في تكوين الأزمة الكبيرة، بما فيها الإنهيار الاقتصادي الكامل، الى جعل الأسر والأطفال في لبنان في حال يُرثى لها، وأثّرت تقريباً على كل جانب من جوانب حياتهم، وذلك في ظلّ شحّ الموارد وإستحالة الوصول واقعياً الى الدعم الإجتماعي.

ويخلص التقرير، إلى أنّه في ظلّ عدم وجود تحسّن في الأفق، فإنّ المزيد والمزيد من الأطفال يذهبون إلى فراشهم ببطون خاوية. وتتأثر صحّة الأطفال ومستوى تعليمهم وكل مستقبلهم، فالأسعار تحلّق في شكل هائل، ونسبة البطالة تستمر في الإرتفاع. ويزداد عدد الأسر في لبنان التي تضطرّ الى إتخاذ تدابير التأقلم السلبية

لنتمكن من الصمود، كإلغاء بعض وجبات الطعام توفيراً لثمنها، أو إرسال أطفالهم الى العمل - غالباً في ظروف خطيرة - أو اللجوء الى تزويج بناتهم القاصرات، أو بيع ممتلكاتهم.

بعيداً من توصيفات الانهيار، فإنّ أخطر ما ورد في خطاب حسان دياب بالأمس هو الإشارة إلى أنّ «الكارثة الكبرى تتجاوز تداعياتها أية قدرة على الاحتواء»، وأنّ «الخطر الذي يهدّد اللبنانيين لن يقتصر عليهم، فعندما يحصل الارتطام الكبير، سيتردّد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد، في البر والبحر. ولن يستطيع أحد عزل نفسه عن خطر انهيار لبنان».

بهذا المعنى، فإنّ لبنان ينضمّ اليوم إلى نادي الدول الفاشلة، التي غالباً ما تحاول تصدير أزماتها إلى الخارج، عبر استحضار رهاب اللاجئين المتدفقين إلى دول الرخاء (النسبي)، ناهيك عن رهاب المخاطر الأمنية المترتبة على ذلك، وهو ما يعني أنّ لبنان قد دخل بالفعل في مرحلة لم يعد يستطيع معها حتى ابتزاز الخارج من موقع القوة عبر هذه الورقة، كما يفعل رجب طيب إردوغان على سبيل المثال... وإنما مجرد التسوّل الذي يدرك القاصي والداني أنّ مخرجاته لن تكون سوى محاولات لـ«الاستجابة الانسانية»، طالما أنّ الدعم الاقتصادي مقترن بتزيق يرميه السياسيون تحت أقدامهم، وهو تشكيل الحكومة الجديدة.

هكذا يجعل المعطلون - ولنسمّهم بالاسم: رئيس الجمهورية وصهره - شعباً بأكمله، ومعه مئات آلاف اللاجئين والنازحين، وقوداً لطموحات سياسية وحروب الغاء عبثية، تارةً تحت مسمى «صلاحيات رئيس الجمهورية»، وتارةً أخرى تحت شعار «حقوق المسيحيين»، وطوراً تحت عنوان «الثلاث الضامن»، الذي باتت وظيفته واضحة، ولا لبس فيها، وهو عرقلة أيّ مشروع حل في لبنان، طالما أنّ هذا الحل لا يلبي أحلام الرئاسة الباسيلية، التي باتت اليوم مجرد وهم، آخذاً في الحسبان التشكيك باحتمالية بقاء لبنان، ككيان ودولة، حتى موعد انتخابات الرئاسة بعد عامٍ ونيّف.

لا يمكن فهم الطريقة التي يفكر فيها فخامة الجنرال وصهره. أهو جنون العظمة الذي يظنان فيه أنّهما محصّنان من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية في هذه الجريمة المرتكبة بحق الشعب؟ أم أنّها حالة الإنكار التي تجعلهما يغمضان أعينهما عن الإذلال اليومي الذي استنزف اللبنانيين؟ أم أنّها الشيزوفرينيا التي تجعل صاحبها يستمتع بالأمم الآخرين؟

على المنوال ذاته، لا يمكن فهم الطريقة التي يفكر فيها سعد الحريري. صحيح أنّ الرجل قدّم ما أمكن من تنازلات، وبدا أكثر انفتاحاً على المبادرات السياسية لتشكيل الحكومي، ولكنّ معزوفة الاعتذار التي باتت على لسان مصادر الرئيس المكلف، تشكّل بدورها، إن تحققت، قفزة في الهواء فوق فوهة بركان يغلي بالعصبيات الطائفية والمذهبية التي يغذيها الانهيار نفسه.

قبل أيام، سئل مصدر دبلوماسي، يستعد لمغادرة لبنان بعد انتهاء خدمته، عن آفاق المستقبل. إجابته كانت معبّرة للغاية: لقد دخل لبنان بالفعل في مرحلة الانهيار... وأما المستقبل فلن يكون سوى ذكرى جميلة لبلد كان يمكن أن ينهض، كما فعل من قبل، ولكنّ القائمين عليه فوّتوا الفرصة نهائياً!

دياب للتوجه شرقاً! والقوات تتوجه لمحاسبته؟

Wednesday, 07-Jul-2021 06:22

مرلين وهبة

في الوقت الذي تعالت فيه أصوات غالبية الفرقاء السياسيين داعيةً رئيس الحكومة المستقيل حسان دياب الى تفعيل حكومة تصريف الاعمال في ظل الانهيار القائم، أطلّ دياب باكياً شاكياً كما العادة وملوّحاً بالتوجه شرقاً «في حال استمر حصار اللبنانيين ومعاقبتهم»، ليصحّ المثل القائل إنما بطريقة معاكسة: «منحكي بالغرب بيجابوب بالشرق». إذ قالها دياب بالفم الملائن: «الحصار سيدفع حكماً لتغيير في التوجهات التاريخية لهذا البلد، وسيكتسب هذا التغيير مشروعية وطنية تتجاوز أيّ بُعد سياسي لأنّ مقومات الحياة لا تعرف هوية جغرافية او سياسية ولا تقيم وزناً للمحاور الغربية والشرقية والشمالية...».

كلام دياب، بحسب المعلومات، فاجأ السفراء خصوصاً سفيرتي الولايات المتحدة دوروثي شيا والفرنسية آن غريو. والاخيرة لم تكتف بالإصغاء فقط، بل كان لها ردّ ذكّرت فيه دياب أنّ فرنسا قامت بواجباتها تجاه لبنان، والأولى قيام دياب بواجباته الوطنية وتفعيل عمل حكومته المستقيلة.

الملفت أنّ رئيس حكومة تصريف الأعمال لم يكتفِ فقط بالتلويح بقرار لا مفرّ منه، ألا وهو الذهاب شرقاً، بل حَيّد نفسه عن اجترار الحلول، معتبراً أنه فعلها في السابق من خلال الخطط الاقتصادية التي وضعتها حكومته إلا أنه لم يتمّ التقيد بها، مبرراً عدم التثام حكومة تصريف الاعمال او عقد اتفاقات مع البنك الدولي مردّه الى عدم ثقته بالتزام الحكومة الجديدة المستقبلية بتلك الاتفاقات، ولذلك اختار الحياد والشكوى لله وللسفراء على قاعدة «اللهم إشهد أنّي بلّغت».

عريضة للمحاسبة

في المقلب الآخر، تتحصّر كتلة نيابية وازنة لتوقيع عريضة نيابية تطالب بمحاسبة دياب للإخلال بالواجبات الوظيفية وهذه العريضة حالياً قيد الدرس والمتابعة، تدقّق في تفاصيلها كتلة «الجمهورية القوية». وبحسب المعلومات يأمل حزب «القوات اللبنانية» حصول هذه العريضة على توقيع ثلث أعضاء المجلس النيابي ليتمّ قبولها من قبل الرئيس نبيه بري، أي بعد ان يوقّعها ٢٦ نائباً لتصبح نافذة.

وفي السياق، وفي تعليق على الكلمة التي ألقاها دياب أمس عن حصار لبنان وعن احتمال قسري لتوجّهه شرقاً! دعت «القوات» الى بحث أسباب الحصار لإلغائها، وصرّحت مصادر كتلة «الجمهورية القوية» لـ«الجمهورية»، في تقييمها لكلمة دياب، «أنّ هذا الحصار أساساً ليس من طرف واحد او جهة واحدة بل سببه الانسلاخ والانعزال عن محيطنا العربي التاريخي وعن هويتنا التي ارتضيناها في دستورنا... ونحن أعضاء في جامعة الدول العربية وغيرها إلا أننا اخترنا الدخول في الصراعات العربية إمّا بالسلاح او بالنشاط الحربي مباشرة وإمّا بالمواقف والسلوكيات العدائية تجاه بعض العرب... لذلك، تدعو القوات اللبنانية، بحسب مصادرها، عوض ان يفكّر دياب في تغيير التوجهات اللبنانية فليفكّر بما هي أسباب هذا الحصار؟ وما هو سبب الانسلاخ عن العمق العربي الطبيعي والعمل على تصحيحه؟».

وأضافت المصادر: «فليقل لنا المعنيون اذا كنّا اعترضنا مرة على موقف او قانون يمنع الصينيين من المجيء والاستثمار في لبنان فلماذا لا يوجّه السؤال الى الصين؟ لماذا تمتنع عن الاستثمار في لبنان؟ والسؤال

الأهم هل هناك بيئة مؤاتية للاستثمار الاجنبي من أي مكان شرقاً أتى او غرباً؟ وهل هناك بيئة مناسبة وقضاء موائم؟ وهل هناك عملة مؤاتية؟ وهل هناك استقرار سياسي وأمني يشجع دول العالم على الاستثمار في لبنان؟ ونبّهت المصادر نفسها إلى أنه «إذا كان المقصود ربط سياسة لبنان بمحاور عالمية انطلاقاً من حفنة من المساعدات، أي شراء موقف لبناني بحفنة من المحروقات او من العملات الصعبة، فهذا يعني أنّ دياب يريد إعادة اللبنانيين الى الوراء والمجهول وهذا مرفوض لأنّ القرار ليس له ولا لأي حكومة أخرى».

أما بالنسبة الى إعلان دياب بأنه يخشى التوقيع مع البنك الدولي بسبب عدم ثقته بالتزام الحكومة الجديدة الاتفاقات، فاعتبرت المصادر نفسها أنّ كلامه خروج عن الاحكام الدستورية والمبادئ الاساسية إذ أن الحكم هو استمرارية، وانه عند التزام الدولة اللبنانية مع البنك الدولي باتفاقات مصدقة من المجلس النيابي من المؤكد انها ستكون ثابتة. واستغربت المصادر استنتاج دياب، سائلةً «هل تتغير الاتفاقات المعقودة مع البنك الدولي كلما يتبدل المجلس النيابي؟ وهل تتبدل أيضاً تلك الاتفاقات مع تشكيل كل حكومة جديدة؟! لافتة الى أنّ كلام دياب ليس منطقياً بالمطلق.

وفي السياق، ترى الأكثرية الساحقة من اللبنانيين والخبراء الدستوريين أنّ على حكومة تصريف الاعمال، بل لزام عليها الاجتماع من اجل إيجاد الحلول للأزمات المستفحلة في لبنان، وعدم اجتماعها يشكّل بحد ذاته مخالفة دستورية وليس العكس، وفي الوقت الذي يغرق لبنان يصيرّ رئيس حكومته المستقيل على عدم تصريف الاعمال عملياً، بل التوجّه الى اتخاذ المواقف السياسية والتلويح بالذهاب شرقاً.

للتاريخ

وللتاريخ، وبالاستناد الى أداء حكومات تصريف الاعمال السابقة التي مرّت في ظروف أقلّ خطورة من الظروف الحالية، يتذكّر اللبنانيون جيداً كيف التأمّت واجتمعت، ومنها حكومات رشيد كرامي وسليم الحص. وكذلك بعد الطائف اجتمعت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام ٢٠١٣ وكانت أيضاً في حالة تصريف أعمال، وكان ذلك من أجل تعيين هيئة الاشراف على الانتخابات ورصد الاعتمادات.

وفي المعلومات، يبدو أنّ كتلة القوات اللبنانية تتوجّه جدياً الى التصعيد في ملف تفعيل عمل حكومة تصريف الاعمال، وقد لمّح إليه مؤخراً رئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان. والتصعيد سيترجم عملياً من خلال عريضة اتهام نيابية لمحاسبة دياب عملاً بالمادة ٧٠ من الدستور التي تقول بشكل صريح وواضح إنه على رئيس الحكومة والوزراء مسؤولية القرار او الذهاب نحو إتمام واجباتهم أو يلاحقون بحالة إخلالهم بتلك الواجبات الوظيفية... إضافة الى الخيانة العظمى... إذ لا يجوز على الرئيس دياب، وتحت عناوين معينة، ان يتخذ قراراً نهائياً بعدم جمع وزرائه وعقد الجلسات الوزارية والاستثنائية.

حسابات سياسية للتوقيع

في المعلومات، وفي الحسابات السياسية تدرس «القوات» عريضتها والتوقيت المناسب لطرحها، خصوصاً مع المستجدات الأخيرة، وتترقّب مدى إمكانية تبني باقي الاطراف لهذا الموقف خصوصاً أنّ جميع الاطراف تتهم رئيس الحكومة المكلف حسان دياب بالتقاعس عن أداء واجباته، وتحثّه على تفعيل عمل حكومة تصريف الاعمال من دون الاقدام على خطوات عملية تحفيزية على هذا الصعيد.

أما في الواقع السياسي، فالعريضة تحتاج الى توقيع ٢٦ نائباً، أي خمس أعضاء مجلس النواب، ليتم قبولها من قبل الرئيس نبيه بري، أي أنّ القوات تعلم مسبقاً أنها حتى لو لم تستطع تأمين توقيع الـ ٢٦ نائباً فإنها سسجّل أقله من خلال تلك العريضة خطوة سياسية متقدمة. أما إذا لم يتأمّن هذا العدد فستكون القوات متصالحة مع ذاتها بعد ان تبنت فكرة العريضة وأدرجتها للتنفيذ وفق أجندتها السياسية بعد اطلاع النائبين جورج عدوان رئيس لجنة الادارة والعدل والنائب القاضي جورج عقيص عليها، ومن المتوقع أن تكشف تفاصيلها مطلع الاسبوع المقبل.

والعريضة تقترح على النواب إحالة دياب الى المحاسبة لأنّ ما يُقدم عليه مخالفة ضمن واجباته الوظيفية المترتبة عليه. ويرى خبير دستوري مُطّلع أنّ عدم تصدّي دياب للمشاكل التي أدت بالبلاد والعباد الى تكبّد الاضرار الجسيمة والتي لا يمكن تعويضها، يُعرضه للمساءلة والمحاسبة، وبذلك هو مُطالب بعقد أكثر من جلسة بجدول اعمال ولو كان محصوراً. أما أن يستقوي بحجج دستورية فهو امر غير مقبول ويُعتبر تلكواً وتوصلاً من المسؤولية، ويقع تحت باب ما يسمّى إخلالاً بالواجبات الوظيفية.

يبقى السؤال المطروح من سيوقع من النواب والكتل تلك العريضة؟ وهل سيتصلح البعض مع أنفسهم بما يطالبون دياب به من خلال توقيع تلك العريضة أم سيكون لديهم حسابات سياسية أخرى؟ ولهذا، وبحسب المعلومات، قد تكون هذه العريضة نقطة انطلاق نحو تحركات دستورية ممكنة ويعود القرار بشأنها الى أصحاب القرار.

شرح بالمحروقات والطوابير باقية... "الأزمة مطولة"

Wednesday, 07-Jul-2021 06:06

ايفا ابي حيدر

رغم مرور حوالي ١٠ أيام على خفض الدعم على أسعار المحروقات وما تلاه من فتح اعتمادات للبواخر وافرغ لحمولتها، لا تزال أزمة المحروقات على حالها. المحطات في غالبيتها مغلقة، والتي تملك مخزوناً للبيع تمتد الطوابير امامها مئات الامتار، ناهيك عن حوادث يومية تشهدها المحطات ويتخللها اطلاق نار، أو إقدام أشخاص على حرق سياراتهم او ركنها في وسط الطريق لنفاد البنزين. كلها عادات دخلت حديثاً الى يوميات اللبناني، فهل من حلول مستدامة ام المطلوب التكيف مع هذا الواقع الجديد؟

يصف احد العاملين في محطات المحروقات لـ«الجمهورية» المشهد اليومي كالتالي: «تبدأ السيارات بالاصطفاف امام المحطات اعتباراً من الرابعة فجراً، وغالبيتهم يستأنفون نومهم الى حين بدء العمل، اي اعتباراً من السابعة والنصف صباحاً. استمرار الأزمة لأشهر كوّنت لدينا فكرة عن بعض الزبائن الذين يقصدوننا. فنحن كمحطة محروقات تقع في موقع استراتيجي «نقول» بنزين لكل السيارات التي تقصدنا. كيف يمكن تفسير أنّ هناك حاجة يومية للتفويل عند بعض السيارات، وهنا نتحدث عن صفيحتي بنزين اقله يومياً، سوى بهدف التخزين. فقد تبين لنا أنّ تعبئة البنزين باتت مهنة للبعض. فبعد «التفويل» يسحبون البنزين من السيارة الى «غالونات» ويبيعونها بأسعار السوق السوداء لا سيما في المناطق النائية».

تابع: «يقول احد سائقي السيارات العمومية، انّ مدخول المهنة يصل في احسن الأيام الى ١٠٠ الف ليرة يومياً، وهذا المبلغ يُعدّ زهيداً جداً في هذه الايام، ولا يكفي لسدّ حاجات العائلة، لذا تحوّل البعض الى مهنة بيع البنزين. فيأتي هؤلاء، خصوصاً من مناطق عكار، يصطفون منذ الصباح الباكر امام المحطات، يعبثون سياراتهم بالبنزين ثم يعمدون الى تفريغها بغالونات الـ ٩ ليرت ويتجهون صوب الشمال، خصوصاً أوتوستراد العبدية باتجاه سوريا، فيبيعون كل ٩ ليرت بـ ١٠٠ الف ليرة على الأقل، ما يعني انّ الصفيحة (٢٠ ليرتاً) التي تباع بـ ٧١ الفاً حالياً يبيعهها صاحب السيارة بـ ٢٢٢ الفاً، محققاً ربحاً حوالى ١٥٠ الفاً، ما يعني أيضاً انّ في كل نقلة بنزين يؤمّن ربحاً بحدود ٣٠٠ الف على الأقل، وهو قادر على تأمين مدخول يتراوح ما بين ٥٠٠ الى ٧٠٠ الف يومياً، واحياناً تصل الى المليون ليرة، وذلك تبعاً لعدد المرات التي يصطف فيها امام المحطات».

ما ذُكر هو من العوامل التي تساهم في إبقاء الارتال امام المحطات. اذ ليس كل من يصطف لتعبئة البنزين في حاجة اليه، انما يعتمدها كمهنة لبيع البنزين في السوق السوداء، لكن هل من افق او حلول لهذه الأزمة؟ لماذا لم يلمس المواطن أي تغيير بعد، رغم ارتفاع الأسعار وفتح الاعتمادات؟ لماذا بعض المحطات لا تزال خراطيمها مرفوعة؟ ومتى وكيف ستنتهي هذه الأزمة؟ أسئلة يطرحها المواطن يومياً من دون أي إجابات مقنعة حتى اليوم.

في السياق، تؤكّد مصادر مطلعة لـ «الجمهورية»، انّ القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة والقاضي برفع أسعار المحروقات بهذا الشكل وبهذه السرعة من دون أي تحضيرات مسبقة هو خطأ. فهكذا قرار كان يلزمه على الأقل أسبوعين قبل ان يدخل حيز التنفيذ، لأنّ النظام المتّبع في معاملات الدولة هو بيروقراطي، أي يعتمد على معاملات معقّدة وطلب ورقة من هنا وأخرى من هناك وتواقع اطراف عدة...

وقالت المصادر: «الخطأ بدأ باتخاذ قرار تحتاج آلية تنفيذه الى أسبوعين على الأقل، خصوصاً في مادة حيوية مثل البنزين والمازوت. كان الاجدى بالدولة تصريف كل البضاعة الموجودة في الخزانات والكشف للاعلام عن المخزون الحقيقي المتوفر في البلد، ويومها كان لدينا ١٠٠ مليون ليرت في منشأة النفط و ٢٠ مليوناً في المحطات، أي ما مجموعه ١٢٠ مليوناً. هذه الكميات كانت تكفي البلاد لـ ٦ أيام، على ان يتمّ خلال هذه الفترة إنجاز المعاملات المطلوبة بسرعة، إيداناً ببدء العمل بالقرار الجديد. لكن ما فعلته الدولة هو العكس تماماً، من خلال تجفيف السوق من المحروقات وإذلال المواطنين على المحطات. في هذا الوقت كان أصحاب الشركات المستوردة للنفط يعملون على انهاء المعاملات البيروقراطية لزوم السير بالقرار الجديد».

وأكدت المصادر، انّ هذه المعاملات كانت ستستغرق وقتاً أطول بعد، لولا تدخّل كبرى المرجعيات في البلد، فقرر على إثرها مصرف لبنان دفع الفواتير بسرعة قياسية قبل نهاية الأسبوع الماضي، ليتمّ تفريغ ٣ بواخر تابعة لأكبر ٣ شركات تغذّي أكبر عدد محطات في السوق. كذلك، ولتقديم مزيد من التسهيلات، وعد المركزي بإعطاء موافقات مسبقة قبل نهاية هذا الأسبوع للباخرة المتوقع ان تصل الى لبنان خلال الأسبوعين المقبلين، لبدية تسهيل حلحلة الأزمة.

وأكدت المصادر، ان لا حلحلة في أزمة المحروقات قبل منتصف الأسبوع المقبل، إذ من المتوقع ان تتبّغ الشركات في الأيام المقبلة بفتح اعتمادات تباعاً، على ان يبدأ التسليم نهاية الأسبوع لترتاح الأسواق بعده بيومين او ثلاثة. وبالموازاة يعطي المصرف المركزي موافقات مسبقة، لنصبح امام تتابع قدوم البواخر الى لبنان. وعن سبب انقطاع المازوت الذي هدّد عمل الافران والمستشفيات وسبّب تقنياً في المولّدات، تؤكّد المصادر انّ الأزمة تظال البنزين كما المازوت، والمنشأة كما الشركات المستوردة تأخّر وصول بواخرها بسبب التأخّر بفتح الاعتمادات.

وأكدت المصادر، انّ أزمة المحروقات ستطول ولا حلول قريبة، لأنّ الأموال تتضب، وعلى اللبنانيين ان يعتادوا انّ كل ١٠ الى ١٥ يوماً سنكون أمام خضّة جديدة. اضف الى ذلك، انّ نصف الشعب اللبناني بات يتاجر بالمحروقات، بنزين ومازوت على السواء، إما للتخزين بسبب الهلع، اما لبيعه في السوق السوداء، اما لتهيئه الى سوريا، بدليل انّ الشركات المستوردة للنفط لا تزال تغدّي الاسواق بنفس كمية المحروقات المعتمدة سابقاً.

مقدمات نشرات الأخبار المسائية ليوم الثلاثاء في ٦ تموز ٢٠٢١

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون لبنان"

يوما بعد يوم يتأكد للبنانيين المتصالحين مع ضمائرهم والعالم أن الإنهيار ليس قدرا ولا نتيجة مؤامرات خارجية بل هو وحتى لا نقول أكثر انكفاء أو تعنت على مستوى المسؤولين عن أداء الواجب العام المفترض لدرء الجوع والمرض والموت والتعتير عن المواطنين - وتلك هي واجبات تفرضها النفوس الطيبة والأخلاق الوطنية والمجتمعية قبل أن تكون في النصوص أو الصلاحيات المتقابلة أو الدساتير.

وفي هذه المشهدية يندرج كلام السفارة الفرنسية آن غريو من السراي الحكومي في ما يشبه الفضيحة على مستوى اقوى السياسية بما وصفته بالإدارة الخاطئة وقد أشارت الى المساعدات الفرنسية حتى ما قبل انفجار المرفأ.. وإنه حتى في وضع تصريف الأعمال تستطيع الحكومة أن تفاوض الهيئات الدولية المالية لمعالجة التدهور الخطر في لبنان.

ومن هنا يرتسم سؤال من أسئلة كثيرة: هل يلزمنا بعد دروس في الوطنية من البابا فرنسيس الى رؤساء وسفراء دول أخرى؟ أم أن مشهد الخناقة اليومية على محطات البنزين وآخرها اليوم في فرن الشباك يستسيغه مسؤولو وأرباب السياسة في لبنان؟ علما أن التحذيرات من تطور الأمور نحو الدم تنتشر كالنار في الهشيم ولا حياة لمسؤول تنادي!!

لكن العالم من حولنا لم ينفك يشعر مع اللبنانيين غير مهتم لا بالمصطلحات والنصوص ولا بتناقش الصلاحيات والحقوق و الحصص الوزارية...

وفي الخضم ظهرت محاولة قطرية لنجدة الشعب اللبناني نقلها نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني الذي استقبلته نظيرته دولة زينة عكر في الخامسة على المطار.

ومن هناك انتقل الى قصر بعددا حيث التقى بدءا من السادسة الا تلتا مساء اليوم وتباعا: رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وبعده رئيس البرلمان نبيه بري فالرئيس المكلف تأليف الحكومة سعد الحريري بعيد الساعة السابعة. ومن ثم يحصل لقاءه مع قائد الجيش العماد جوزاف عون...

وإذ لم يلتق الموفد القطري رئيس حكومة تصريف الأعمال د. حسان دياب يكون الرئيس دياب قد سبق وألقى كلمة في السرايا الكبير في حضور عدد من السفراء والديبلوماسيين بينهم السفير القطري محمد حسن الجابر...

وعلى رغم أن الزيارة القطرية تتضمن تقديم مساعدات إنسانية من الدوحة إلا أنها محط تعويل المراقبين لما للدوحة من علاقات مع كل من إيران من جهة وأميركا والسعودية من جهة أخرى، إضافة الى محطة لبنانية بارزة سابقة في الدوحة عام ٢٠٠٨.

في الغضون وبغض النظر عن ترقب القوى السياسية اللبنانية لمجريات ملفات المنطقة من أجل تركيز استحكاماتهم وتعزيزها لاحقا برز اليوم كلام إيراني عن تقدم نسبي في المحادثات الإيرانية - السعودية. تفاصيل النشرة نبدأها من اول لقاء في جولة الموفد القطري،

نائب رئيس الوزراء القطري عبد الرحمن آل ثاني اكد للرئيس عون في قصر بعبدا استعداد بلاده للمساعدة على حل الازمات في لبنان.

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون nbn"

محركات الاتصالات والمشاورات تمت إعادة تشغيلها على المسار الحكومي فهل تحقق المحاولة الجديدة اختراقاً أم تلتحق بسابقاتها؟!.

قبل أن تظهر إجابات على هذا التساؤل تبقى العين مرة أخرى على عين التينة كمحور لهذه الإتصالات التي تدور بمعظمها بعيداً عن الإعلام والتي تلقت جرعة ترخيم بعد عودة الرئيس المكلف سعد الحريري من الخارج.

إستناداً إلى كل ذلك يبدو الموضوع الحكومي أمام مفترق طرق بحسب الرئيس نبيه بري فإما حكومة وإما ستكون هناك أفكار جديدة.

الرئيس بري الذي أشار إلى أن مبادرته لا تزال ماشية قال إنه إذا أراد الحريري الاعتذار "بدي شوف أسبابو وعلى أي أساس اتخذ موقفو وإلا القصة مش سهلة".

لكن المعلومات المتوافرة غداة عودة الرئيس المكلف أفادت بأن خيار التآليف لا يزال متقدماً على خيار الإعتذار علماً بأن الحريري باشر سلسلة مشاورات على مستوى "المستقبل" كتلة وتياراً وعلى مستوى رؤساء الحكومات السابقين.

اللافت للانتباه أن الجولة الحالية من الاتصالات الحكومية تأتي متزامنة مع زيارة بدأها وزير الخارجية القطري محمد عبد الرحمن آل ثاني للبنان اليوم.

في موضوع تفجير مرفأ بيروت دعا الرئيس بري إلى عقد جلسة مشتركة لهيئة مكتب المجلس النيابي ولجنة الإدارة والعدل الجمعة المقبل لدرس طلب رفع الحصانة الذي ورد من وزارة العدل. هذه الدعوة تتسجم إلى ابعده الحدود مع إعلان الرئيس بري في وقت سابق أنه مع تطبيق القانون مئة في المئة.

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون أم تي في"

العفن الذي يغلف عقول أركان المنظومة الحاكمة والذي تكلم عنه القائم بالأعمال البريطاني Martin Longden أمس، لاقته السفارة الفرنسية آن غريو بكلام أعنف وأقسى اليوم. فأمام طيش حسان دياب الذي اتهم العالم عبر سلكه الدبلوماسي بحصار لبنان وتجويعه، إنتفضت غريو وقالت له "إن العالم لا يحاصر لبنان بل هب لمساعدته ومساندته بسخاء وما زال، فيما أنتم بعنادكم وجشعكم وأنايئاتكم الصغيرة وامتناعكم عن تشكيل حكومة، تحاصرون وطنكم وتجوعون".

طبيعي أن دياب المستقيل لن يستقيل، وأكد أنه لن ينتحر، علما بأن الإنتحار أمام هكذا إهانة مستحقة هو المسحوق الوحيد لغسل العار.

وللغرابة غير المستغربة كان كلام دياب دبلجة فاشلة لخطاب السيد حسن نصرالله الذي اتهم أمس الولايات المتحدة وسفارتها بحصار اللبنانيين وتجويعهم.

في السياق، المأمول ألا تستقبل المنظومة وزير خارجية قطر بهذا المنطق المريض، فإن هي تناست أن قطر تعرف لبنان جيدا في الـ ٢٠٠٦ يوم شكرت ولعنت، وفي الدوحة يوم احتضنت وطعنت، فإن قطر لم تنس، وعلى المنظومة استطرادا أن تعي بأن زيارة وزير خارجيتها اليوم ليست معزولة، بل هي الرداء العربي الذي يعود خجولا مترددا لتغطية وكر الدبابير اللبناني، وهي نتاج اللقاء الثلاثي الأميركي-الفرنسي-السعودي وخلفه رغبة الفاتيكان. والوزير القطري جاء باسم هذه الدول لاستطلاع نسبة تجاوب المنظومة مع تشكيل حكومة، والجواب الذي ينتظره هو تشكيل الحكومة وليس الكلام المعسول الكاذب والمعهود.

في الإنتظار، المعنيون الأساسيون بإعداد الجواب، يلف الضباب مواقفهم: يزور الحريري بعيدا حاملا تشكيلة حكومية أم لا يزورها، يعتذر أم يبقى محتفظا بنكليفه. في المقلب الحياتي، المعلومات تتراوح بين اختناق مستمر في قطاعات المحروقات والكهرباء، والدواء والإستشفاء والغذاء، وبين فرج موقت وغير محسوم لا يمكن أن يستمر أكثر من خمسة وعشرين يوما، هذا إذا اتخذت القرارات المناسبة اليوم، وما يصلح اليوم يفقد قيمته غدا. في الإنتظار الشعب المنتظم في الصفوف يتقاتل من أجل الحصول على الموقع الأقرب من خرطوم محطة ينضح بالفرج.

=====

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون ال بي سي"

هل دول العالم التي جمع اليوم رئيس حكومة تصريف الأعمال سفراءها هي المسؤولة عن إفلاس البلد الذي أدى إلى معاقبة اللبنانيين؟

نطرح هذا السؤال لأن الرئيس حسان دياب جمع السفراء والبعثات الدبلوماسية ليلقي فيهم "خطاب الإنكار" من خلال تحميل دولهم ما آل إليه الوضع في لبنان، غافلا أو متعافلا أن الدولة اللبنانية هي المسؤولة وليست الدول التي اتهمها.

معقول أن يقول الرئيس دياب: "إن العالم لا يستطيع أن يعاقب اللبنانيين أو أن يدير ظهره للبنان، إن الاستمرار بحصار ومعاقبة اللبنانيين، سيدفع حكما لتغيير في التوجهات التاريخية لهذا البلد، أدعو لعدم محاسبة الشعب اللبناني على ارتكابات الفاسدين".

ما هذا الكلام الذي يعتبر ذروة في الإنكار... يا دولة الرئيس، هل العالم يعاقب اللبنانيين أم السلطات اللبنانية المتعاقبة، وصولا إلى سلطة اليوم، هي التي قامت بذلك؟ هل العالم هو الذي تسبب في هدر عشرات المليارات من الدولارات على الكهرباء؟ هل العالم هو الذي أتخم الإدارة بالتوظيفات وصولا إلى ما يقارب ٣٧٥ ألف موظف لا حاجة إلى نصفهم؟ هل العالم هو الذي يهرب المحروقات المدعومة إلى سوريا؟ هل العالم هو الذي يهرب الأدوية المدعومة إلى سوريا؟ هل العالم هو الذي قرر أن تبيع مؤسسة كهرباء لبنان التيار بخسارة؟

هل العالم هو الذي أدخل نيترات الأمونيوم منذ ٢٠١٣ وتركها قنبلة موقوتة إلى أن انفجرت أو فجرت ودمرت المرفأ وأوقعت أكثر من مئتي ضحية وستة آلاف جريح وآلاف المتضررين؟ هل العالم هو المسؤول عن شل البلد من خلال حكومة تصريف أعمال لا تعمل إلا في النطاق الضيق ومن خلال رئيس مكلف يعجز أو عجزه عن التأليف.

دولة الرئيس "حلوا عن ظهر العالم، فليس هو المسؤول بل انتم المسؤولون... هل من دولة تحترم نفسها وتضع الحق على الآخرين؟ الرئيس ماكرون وبخ السياسيين، وزير خارجيته لودريان وبخهم، الإتحاد الأوروبي وبخهم، حتى الفاتيكان وبخهم، فما هو المطلوب منهم، وهم جزء من "العالم"، أكثر من ذلك... لا يا دولة الرئيس، إسحب خطاب الإنكار هذا، وتوجه به إلى الداخل، إلى من يتحملون سبب معاقبة اللبنانيين، وأنت تعرفهم واحدا واحدا... وعلى سبيل المثال لا الحصر، الا يفترض أن يبدأ إعطاء جرعة الأمل للبنانيين بدعم المحقق العدلي في قضية المرفأ القاضي طارق البيطار بدل التغاضي ودفن الرؤوس في الرمال أمام محاولة استهدافه التي لن تتجح، أو هكذا يؤمل؟

=====

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون المنار"

على مسمع من بعضهم هو اصل الكارثة، قرأ رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب مزامير الوجد اللبناني. فبلدنا واهله على شفير الكارثة، والحصار المطبق لا يؤثر على الفاسدين بل يهدد حياة اللبنانيين ومستقبلهم وبلدهم كنموذج ورسالة في العالم كما قال الرئيس دياب..

لكن هذا ما تريده دول بعض السفراء الذين اجتمعوا اليوم في السرايا، الذين كاد بعضهم ان يذرف دموع التماسيح، فيما السماح لنقاش بعض الاسئلة قد يفني بالعرض أكثر:

لماذا الاستجداء ممن يتقصد اذلال اللبنانيين ليل نهار ويحاصرهم بكل شيء حتى بالدولار وباستيراد الخضار؟ فيما نتجاهل الايادي الممدودة والعروض الجدية المبنية على خطط ودراسات علمية؟ صينية كانت او روسية؟ فضلا عن تلك العراقية والايبرانية؟

وليسأل المعنيون الشعب المرصوص في طوابير تلامس الانفجار امام محطات البنزين ان كانوا يرفضون عروض الخلاص لانها شرقية، فيما لم تقدم دول الصداقة والاخوة المزعومة الا الوجد لهذا الشعب المحاصر عبر ادواتهم السياسية وكارتيلاتهم الاقتصادية والمصرفية.

ما زال في الامكان حتى زمن حكومة تصريف الاعمال العمل للتخفيف من الاعباء، ومنع تكرار المشهد المؤلم الذي عاشته احدى محطات البنزين اليوم في بيروت، مع سلاح ورمصاص قاتل لما تبقى من هيبة الدولة. دولة على صفيح الانتظار، تترقب نتائج الاتصالات الحكومية مع عودة الرئيس المكلف سعد الحريري ولقاءاته التي جرت بعيدا عن الاعلام وتلك المرتقبة، على ان الجميع بات يعلم ان هامش المناورة ضاق الى حد الاختناق، وبتنا امام مفترق كما قال الرئيس نبيه بري، وبالتالي فان حسم الخيارات صار يعد بالايام.

واليوم واحد يزور نائب رئيس مجلس الوزراء القطري ووزير الخارجية محمد بن عبد الرحمان آل ثاني لبنان، حيث بدأ لقاءاته من القصر الجمهوري ثم عين التينة على ان تشمل رئيسي الحكومة المستقيل والمكلف.

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون او تي في"

لا تنازل عن الحقوق الميثاقية ولا تفريط بالمطالب الاصلاحية ولا مساومة في تحقيق العدالة وكل ما يخرج على هذه اللاءات المبدئية الثلاث قابل للبحث.

فالحقوق الميثاقية ينبغي تكريسها في كل مؤسسات الدولة، بدءا في هذه المرحلة بالحكومة. والمطالب الاصلاحية يجب ان تنفذ بالكامل، بدءا بالتدقيق الجنائي، الذي نتوقف في سياق النشرة مع آخر الخطوات المتخذة في شأنه.

وتحقيق العدالة لا مدخل سواه لبسمة الجراح واحياء الأمل بأن لنا مستقبلا في هذا الوطن. وفي انتظار نتائج لقاءات وزير الخارجية القطرية في بيروت، التي تحصل في ضوء نداء استغاثة وجهه الى الدول الشقيقة والصديقة ورئيس حكومة تصريف الاعمال، متحدثا عن ايام قليلة فاصلة عن انفجار اجتماعي، وفي موازاة المشاورات التي قيل ان الرئيس سعد الحريري يجريها تمهيدا لاتخاذ قرار حاسم بالتشكيل او الاعتذار، لفت اليوم تجديد تكتل لبنان القوي دعوته رئيس الحكومة المكلف الى الاسراع في تأليف الحكومة برئاسته، مؤكدا في الوقت نفسه إستعداد التكتل لتقديم كل دعم ممكن للحكومة العتيدة في الاصلاحات التي تنوي القيام بها.

ماذا ستحمل الساعات الحاسمة التي تحدث عنها السيد حسن نصرالله امس؟ وهل يتدارك المعطلون المعروفون الكارثة التي حذر الرئيس حسان دياب من الوصول اليها خلال ايام؟ الجواب لا يحتمل الانتظار، وهو برسم رئيس الحكومة المكلف كي يخطو الخطوات الضرورية نحو التأليف، او برسم المتمسكين بتكليفه لايجاد مخرج ينقذ لبنان واللبنانيين من الخطر الداهم... والآتي قريب.

مقدمة نشرة اخبار "تلفزيون الجديد"

أهلا قطر ضيفا جديدا على خط الأزمة اللبنانية فالدوحة أوفدت وزير خارجيتها لا لطرح مبادرة ولا للم شمل المسؤولين بدوحة اثنين بل لمعاينة عمق الأزمة الإنسانية بالعين الدبلوماسية المجردة لتبني على الدعم اللوجستي المقتضى.

في زيارة اليوم الواحد جال وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بين القصرين: بعيدا وعين التينة قبل أن يزور بيت الوسط ويلتقي قائد الجيش.

الزيارة القطرية الخاطفة انتهت بما قل ودل من أن الدوحة تقف إلى جانب لبنان ومستعدة لتقديم كل أنواع الدعم له للخروج من أزمته وعليه لا قطرة إضافية من قطر قبل تأليف الحكومة.

لكن الغيث جاد اليوم من سرايا الحكومية حيث أمطر رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب بوابل من الانتقادات الحادة مصدرها سفراء الدول المعتمدون في بيروت.

استقدم دياب الأسطول الدبلوماسي وقرأ أمامه المظالم شاكيا باكيا لحال الطوابير أمام محطات الوقود وفقدان الدواء وحليب الأطفال وانقطاع الكهرباء وأن لبنان يعبر نفقا مظلما ولبنان واللبنانيين على شفير كارثة وأن الارتطام الكبير لن يقتصر على لبنان وحده وسيتردد صدى تبعاته خارج جغرافيا لبنان وهذه الوقائع تدفعنا للتأكيد أن العالم لا يستطيع أن يعاقب ويحاصر اللبنانيين ويحاسب الشعب اللبناني على ارتكابات الفاسدين إنذارات دياب جوبهت بسحب أوراق اعتماد الصديقة عن كلامه فافتتحت السفارة الفرنسية أن غريو حق الرد وبلهجة حادة أقرب إلى التأنيب قالت غريو لا حضرة رئيس الوزراء لم نكن ننتظر هذا الاجتماع لإطلاق صرخة إنذار لنا نحن الحاضرين هنا فالانهيار هو نتيجة لسوء الإدارة المتعمد وليس نتيجة الحصار الخارجي هو نتيجة مسؤولياتكم منذ سنوات ومسؤوليات الطبقة السياسية هذه هي الحقيقة.

لكن الرد على هجوم غريو جاء من السرايا بوقف البث المباشر وعدم نقل كلمات سائر السفراء التي اتسمت بالحدة والنقد اللاذع.

هجوم دياب في معرض الدفاع عن التصيير في القيام بالمسؤوليات حتى في ظل تصريف الأعمال لم يصرف الأنظار عن أزمة الاتفاق على تأليف الحكومة فالتأليف مربوط بجهاز تنفس صناعي في انتظار فصله وقبل إعلان وفاة كل المبادرات سلسلة مواقف برزت في الساعات القليلة الماضية أبرزها للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي قال بالأمس إن الأيام المقبلة ستكون حاسمة حكوميا من دون إعطاء إشارات عن سلاح الحسم ورئيس مجلس النواب نبيه بري ترك الأمر بين بين فإما تشكيل الحكومة وإما البحث عن أمور أخرى وفي الوقت نفسه بدا وكأنه ينعي مبادرته أما الرئيس المكلف سعد الحريري فربما يجهز بيت الوسط ليتقبل المعزين بالاعتذار أما تكتل لبنان القوي فهرب إلى الأمام وجدد دعوته الرئيس المكلف سعد الحريري إلى الإسراع في تأليف الحكومة برئاسته رحمة بالبلد وناسه .

هو اللعب على وقت لم نعد نملك ترفه في وقت وصل فيه اللبناني إلى حافة أعطنا خبزنا الذي لم يعد كفاف يومنا والطوابير تخطت حواجز الذل إلى استخدام النيران بعد السلاح الأبيض للحصول على أبسط مقومات الحياة.

ومع مشاهد انعدام فرص العيش بكرامة مشهد غير مألوف مع الجريئة أمانى منيمنة فأمانى كسرت النمطية في الوظيفة ونزلت إلى السوق عاملة على إحدى محطات الوقود في صيدا عل هذه التجربة تنسحب على كسر النمطية السياسية والطائفية وتتجلى تغييرا في صناديق الاقتراع فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

المركزية

الحزب لتبرئة ساحته وشد العصب: واشنطن تجوعنا لإخضاعنا!

المركزية - مرة جديدة، رمى الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله المسؤولية الاساس في معاناة اللبنانيين، على الولايات المتحدة. في خطابه امس، قال: "السفيرة الأميركية تذرف دموع التماسيح في لبنان، وحكومتها تمنع أي دولة في العالم من أن تقدّم أي مساعدة او هبة او وديعة للبنان وذلك خدمة للمشروع الاسرائيلي". وإذ لفت الى أن هناك خوفاً لدى البعض من أن يضعهم الأميركي على لائحة العقوبات، سأل: "ألا يستحق لبنان وشعبه من أجل إنقاذه معيشيا أن يتحمل السياسيون أن توضع اسماؤهم على لوائح الشرف الأميركية؟" وتوجه الى اللبنانيين: "أيها اللبنانيون إعلموا أن الشريك في تدمير عملتكم الوطنية وفي ما تعيشونه من مصائب هي الادارة الأميركية والسفارة الأميركية في لبنان التي ستضحك عليكم بكمّامين أو ثلاث ولكن بابتسامة خبيثة".

بحسب ما تقول مصادر سياسية معارضة لـ"المركزية"، فإن كلام نصرالله فيه الكثير من اللعب على الوتر "التجيشي" وفيه محاولة لإقناع شعبه بأن الصمود والصبر على هذه المأساة اليومية، يُعتبر شكلاً من اشكال "المقاومة"، اذ انها مفتعلة ويريدها الاميركيون لإخضاع لبنان وجعل شعبه "يركع" لمخططاتها، وعلى رأسها التطبيع مع العدو الاسرائيلي. هذه غاية الامين العام الاولى من هذا "المنطق": شدّ عصب بيئته ودفعها الى التحمّل و"كظم الغيظ" والعرض على الجرح، وإلا سجّل علينا "الشيطان الاكبر" نقطة. وبحسب المصادر، الحزب بات يدرك ان قاعدته، اكانت في الضاحية الجنوبية وفي الجنوب او البقاع، ضاق ذرعها بالاوضاع المعيشية الصعبة وبالذل اليومي الذي ما عاد يطاق، اكان كهربائيا او "محروقاتيا" او لناحية الغلاء الفاحش الذي يصيب كل شيء. وقد شهدت هذه المناطق في الايام الماضية سلسلة تحركات احتجاجية، وان بقيت محصورة في المكان والزمان والعدد، توجّه المشاركون فيها بالمباشر الى نصرالله قائلين: "تحنا ما بقى قادرين نحمل، نحنا جعنا وتبهدلنا".

وفق المصادر، نصرالله يعرف ايضا ان هذا الكلام، اي تحميل الادارة الاميركية مسؤولية الأزمة، ما عاد "بيّعا" ولم يعد "يشتريه" احد الا عناصر الحزب، اي الذين يقبضون منه رواتب بالدولار. لكن ليس في جعبة الضاحية اي سلاح آخر تستخدمه حاليا لتبرئة ساحتها وتبرير موقفها امام شارعها. فعلى صعيد النفط، البواخر الايرانية التي تحدث عنها نصرالله لم تصل الى بيروت بعد، وثمة خلافات، حتى داخل البيت الشيعي على ما يبدو، حول صوابية استقدامها الى لبنان. اما كهربائيا، فوزير الطاقة ريمون غجر محسوب على التيار الوطني الحر، اي هو حليف لحزب الله، فكيف يمكن انتقاد ادائه، علما ان الوزارة كانت في عهدة البرتقالي منذ عقود ووعدت بكهرباء ٢٤/٢٤ فاذا بها تتعذر حتى في العاصمة وتحوّل الى المستنزف الاول ليس فقط لاموال الخزينة بل لاحتياجات "المركزي" الالزامية اي لأموال المودعين والناس! والامر نفسه، يسري على وزارة الاقتصاد وعلى نشاط الوزارات كلّها، ذلك ان حكومة اللون الواحد، كان حزب الله عزّابها الروحي، وها هي اليوم تتفرّج على الانهيار ولا "تضرب ضربة" للتخفيف من وطأته... اما اكثر ما يفرّغ مطالعة نصرالله من مضمونها،

فهو ان العرب والخليجيين، الذين هم أكبر سند للبنان في ازماته، ابتعدوا عن بيروت بسبب تصرفات حزب الله سياسيا وعسكريا وجره لبنان الى الخندق الايراني في المنطقة، وليست واشنطن من يمنعهم من العودة الى بيروت، بل سلوك الحزب المدمر المسؤول اولا وآخرا عن جر لبنان الى المحور وتدفيعه ثمن هذا الانجرار! اما سياسيا، فصحيح ان الحزب يسعى، كما يقال، إلى ترطيب الاجواء وإيجاد حلّ توفيقى بين العهد من جهة والرئيس المكلف سعد الحريري من جهة ثانية، داعما جهود رئيس مجلس النواب نبيه بري في هذا المجال. غير انه حتى الساعة يكتفي بالمواقف الكلامية وبدعوة "الجميع" الى تقديم تنازلات، الا انه يتمسك بالحريري من جهة ولا يضغط على حليفه النائب جبران باسيل للتخلي عن شروطه من جهة ثانية، في معادلة تحول دون ابصار الحكومة النور منذ شهور. وطالما لا حكومة، لن تكون مساعدات وسيستمر الانهيار. بعد هذه المعطيات كلّها التي لا تلعب بنتاتا لمصلحته، اليس المخرج الاسهل للحزب للتصل من مسؤولياته تجاه اللبنانيين وناسه، الصاق تهمة التجويع و"التقير" بواشنطن!؟

ضباب حكوميا: كلام نصرالله رفع عتب ام بيان رقم ١؟

المركزية- هل كان كلام الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله امس، عن ايام حاسمة حكوميا، بمثابة بيان رقم ١، يُبلغ فيه الجميع، حلفاء وخصوما، بأن الاوان آن للتشكيل؟ وهل اراد منه نصرالله القول ان فترة السماح انتهت ومرحلة الشروط والشروط المضادة انقضت، ودقت ساعة الجدّ؟ ام انه مجرد موقف "شكلي" لرفع العتب، لزوم الوضع المحلي المنهار تماما؟ الساعات والايام المقبلة وحدها كفيلة بالاجابة عن هذه الاسئلة، بحسب ما تقول مصادر سياسية مطلّعة لـ"المركزية". فكلام نصرالله المقتضب حكوميا، يجب ان يكون قرّنه بألية تنفيذية، لردع و"زجر" المعرقلين، ودفعهم الى الاقلاع عن المكابرة، بشتى الوسائل المتاحة. اما اذا لم يُستتبع بضغط كهذا، فذلك يعني ان الشغور سيستمر وان الرئيس المكلف سعد الحريري قد يتخذ قرار الاعتذار عن عدم التشكيل. في موازاة مساعي الضاحية "المُفترضة" على خط البيضاة، تتابع المصادر، تنشط الاتصالات بين عين التينة وبيت الوسط، عبر الهاتف والموفدين وشخصيا ايضا. وهذه الحركة، سنُتوج على الارجح، بزيارة يقوم بها الحريري الى قصر بعدا لتقديم تركيبة وزارية جديدة الى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. وبعدها، لكل حادث حديث.

هذا ما يحاول رئيس المجلس النيابي نبيه بري، اقناع الحريري به. والاخير سيتشاور مع قيادات المستقبل، ومع دار الفتوى ورؤساء الحكومات السابقين في الساعات المقبلة، ليحدد موقفه النهائي من السيناريو هذا. هو لم يحسم قراره بعد من زيارة القصر، لكن على الارجح، إن فعلها ورفض عون تشكيلته الجديدة، فإنه سيعتذر ويحمّل العهد تبعات التصعيد والعرقلة، او قد يستمر في التكليف مبرّئا صفحته، مرة اخرى، محليا وخارجيا، من التعطيل... كما ان بيت الوسط لم يعط جوابا واضحا بعد في شأن قبوله بتسمية خلفه وتغطيته سياسيا، وهو ما يطالبه به بري، اذ ثمة وجهة نظر لدى صقور المستقبل وداعمي الحريري تطالبه بـ"الانتقام" لنفسه وللبيئة السنية، عبر ترك العهد يتخبط في مستنقع البحث عن بديل...

كل شيء ضبابي اذًا. واذا صدق حديث نصرالله عن ايام حاسمة، فالترجمةُ العمليةُ يُفترض ان تكون على شكل توقيعٍ رئاسي على صيغة الحريري المستحدثة، والا فالبلاد ستذهب نحو مرحلة "مجهول". في هذه الاثناء، سيأتي وزير خارجية قطر الى بيروت- علما ان الدافع الاساس لزيارته القصيرة خاص يتصل بتقديم واجب تعزية- ويلتقي المسؤولين على الهامش لمحاولة تبريد الرؤوس الحامية والتشجيع على تسوية وعلى تأليف حكومة... كما انه قد يكون حاملا رسالة عربية خليجية دولية ما - من يدري- عساها تساعد في كسر الحلقة اللبنانية الجهنمية، تختم المصادر.